[illegible]

[illegible]

[illegible]

مجموعه دو رساله [illegible]

تحریر [illegible] محمد تقی [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

نحمدك يا من صرف بنحو جنابه وجوه المخلصين وشرف بمعرفة ذاته
قلوب المؤمنين انت الذي لا يهتدي العقول لصفته ولا تبلغ الاوهام
كنه عظمة ذاتك اكبر من ان توصف بكنهها وصفاتك اجل من
تعرف بكلها نفحات انسك لقلوب المؤمنين كافية ورشحات
قدسك لصدور الموحدين شافية مجمل نوالك مفصل على العالمين
ومختصر عذابك مطول على الجاحدين فلا اله الا الله وحده لا شريك
له الذي كلمة توحيده مفتاح الجنان وكلام تمجيده مصباح الهدايات
ونشهد ان محمدا صلعم عبده ورسوله الذي بعث لتمهيد القواعد
وامر باذلال كل منافق جاحد ونشهد ان علي ابن ابي طالب امير
المؤمنين وشفيع المذنبين وخليفة رسول رب العالمين
ونشهد ان اولاده الاحد عشر كلمة التقوى ومصابيح الدجى
والحجة على الورى فصلوات الله عليه وعليهم ما دامت السموات
العلى والارضون السفلى اما بعد فيقول العبد الغريق في
بحر المحن الاثم الجاني محمد علي الاراني اني كنت في عنوان الشباب

اخوض

اخوض في ادب الذي هو مفتاح كلام العرب وبه يعرف كلام الله
المجيد وكلام رسوله الحميد وهو في الكلام كالملح في الطعام فقد
سنح لي بالبال ان اكتب مع قلة البضاعة وفقد الاستطاعة على
العوامل المنسوب الى العلامة المحقق والفهامة المدقق الحبر الالمعي
والنحرير اللمعي الجامع للمعقول والمنقول المزوج بين الفروع والاصول
كشاف الحقايق في التفسير بذهنه الصافي والاصفى جامع الجوامع في
الحديث بفكره الوافي والاوفى افضل علماء عصره واكمل فضلاء دهره
محمد بن مرتضى الشهير بمحسن الملقب بمحدث الكاشاني المخاطب بفيض
افاض الله برحمته رمسه وجعل غده خيرا من امسه شرحا يكشف القناع
من وجوه خرائده ويرفع الحجاب عن روس فوائده اذ قد وجدته
مع ايجازه يحتوي على ما خلا منه اكثر المؤلفات من القواعد والاشعار
المتكلمة ومع اختصاره مشتملا على ما ليس في جل المصنفات من الفوائد
والعبارات المعلقة ولم اجد الى الان شرحا يذلل صعابه ويكشف عن
وجه المعاني نقابه وقد وقع في ايدي الصبيان الذين لم يعرفوا الحر
من البر يتلاعبون به والجهال الذين لم يميزوا بين الخير والشر يندرسون
له فشرعت فيه مستعينا بالله العلي العالي مختارا في الايام الانزواء
من الاهالي وملتزما الجوع في السحر في الليالي فلما كتبت منه جزءا او
جزئين وجمعت لحزبا او حزبين عاقني الزمان حال وبين
مطلبي الدهر الخوان ورضيت عن راحة الحظ ووضعت على شقة

التفر فطرحت ما كتبت ما كنت فى زاوية الهجران والخمول ونسجت
عليه عناكب النسيان الذهول ثم اتفق لى بعد المراجعة الى الوطن
الاشتغال بمباحثة هذا الفن حتى الخبر بمباحث هذا الكتاب فقد
التمس منى بعض الطلاب ان ارجع الى ما كنت مشغولا به فى سالف
الزمان وكنت معوقا لهذا الامر حتى جمعت الكتب المعتمدة فى النحو
كالعباب والشرح الرضى على الكافية والزوزنى على اللباب و
شرح شذور الذهب والمغنى والشرح على المنهل الدمامينى وغيرها
كشروح الالفية والكافية والصمدية ثم شرعت بعد الاستخارة
من الله فى اسعاف مأموله وايجاب مسؤله واستخرجت كتابى هذا من
الكتب المذكورة واقتبست رسالتى هذه من الرسائل المسطورة واضفت
اليه ما سمح الفكر الفاتر من التحقيق وما سنح لى بالنظر القاصر من
التدقيق وصدرت ما اضفت اليه بقولى اقول وما نقل من
المتقدمين ولم اجد قول قائل بقولى فلان كما نقل عن الفلان
او كما نقل عنه وما لم اتيقن صحته ولا اسقمه بقولى كذا قالوا او كذا
قيل وكتبت ما لم يكن له محل فى المتن والهامش توفيقا للمرام وشحنته
بذكر الامثلة من القران والاشعار تتميما للانعام ورجعت الى
البيضاوى والكشاف فى اعراب الايات والى القاموس و
الصحاح فى تصحيح اللغات فقد جاء بحمد الله روضة للناظرين
وجنة للطالبين والتمس من الناظرين ان ينظروا فيه بعين العناية
والانصاف منحرفين عن سبيل الغى والاعتساف ساترين

معايبه

معايبه بذيل العفو والالطاف وان لو اتفق لهم اعثروا على
عثرتى يغفروا بستر الغفور التى فان هذا اول ما سبقته باعانة
التوفيق ايدى فكرتى واول ما افرغته فى قالب التصنيف انامل
قدرتى وان السهو والنسيان كالطبيعة الثانية للانسان وارجوا
من الله الكريم ان يروج متاعى هذا الكاسد بلطفه العميم ولحنانه
الجسيم فانه قدير بما يشاء وبكل شىء عليم وان يهدينى سواء الطريق
ويفتح لى ابواب التوفيق ويروينى عن عيون التحقيق والتدقيق
فانه خير معين وناصر ورفيق فها انا اشرع الى المقصود بعون الله
الودود فاقول قال المصنف افيض عليه رحمة ربه الكريم بسم الله الرحمن
الرحيم عملا بالخبر المأثور عن من هو احق بالتعظيم والتكريم واقتصا
بالقران الحكيم ولانه هو الموصوف بالقدم فاسمه احق بالتقديم وفى كل
لفظ من الفاظ البسملة اختلافات كثيرة واقوال شتى قد ملئت بها كتب
القوم سيما لفظ الجلالة حتى انه قال السيد الشريف فى حواشى الكشاف بعد
قول الزمخشرى والاله من اسماء الاجناس كما تاهت العقلاء فى ذاته
وصفاته لاحتجابها بانوار العظمة تحيروا ايضا فى لفظ الله كانه انعكس اليه
من تلك الانوار اشعة بهرت اعين المستبصرين فاختلفوا اسريانى ام
عربى اسم هو ام صفة مشتق وممّ اشتقاقه وما اصله او غير مشتق
علم او غير علم واختار المصنف انه عربى وانه كان فى الاصل اسم جنس ثم
صار علما وان اصله الاله وانه مشتق من اله بمعنى تحير انتهى كلامه
فلئن ذيلنا المقال حتى انه خرج عن حد الاعتدال ما وصلنا الى

قليل من كثيرها فالأولى الاقتصار على ما هو الأهم فنقول لما كان
الابتداء بالحمد ايضا مأثورا ابتدء عرفا او اضافة الى غيره من المقاصد
به فقال نحمدك مؤثر الحمد عملا بموجب الخبر المذكور فانه ورد بلفظه نحمدك
واقتفاء بالكتاب المأثور فانه صدر به وللفعلية لدلالتها على التجدد
المناسب للمقام كما لا يخفى على ذوى الافهام وللمضارع لكونه دالا على
الدوام الحدوثى والاستمرار التجددي فيدل على ان الحمد يتجدد شيئا
فشيئا في مقابل النعم الحادثة حالا فحالا وللتكلم مع غيره للاشاره
الى فخامة هذا الامر وعظم شأنه بحيث لا يمكن ان يتولاه وحده بل
يحتاج فيه الى معاون ونصير ومعاضد وظهير او الحقارة نفسه عن
عرض الحمد والثناء منفردا من دون الانضمام والدخول في جملة جماعة
يشاركونه في عرض العباده على فناء باب العظمة والكبرياء كما هو الدأب
في عرض الهدايا على الملوك او الى مشاركة اخوانه من المؤمنين والعلماء
الراشدين باظهار الكمال شفقته اليهم حيث شاركهم في الثناء على منعمهم
الحقيقي نظيره ما ورد في كثير من الادعية المأثوره من نحو اللهم اغفر لنا
وارحمنا والسلام علينا ونحوها او الى ان الحمد مما لا يختص بفرد من
افراد المخلوقين دون اخر ايماء الى قوله عز وجل وان من شيء الا
يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم ولكان الخطاب على اسم الله مع دلالته
على كونه مستجمعا للصفات الكمالية اشارة الى ان ذلك الاستجماع بلغ في
الظهور مبلغا لا يحتاج الى دلالة عليه بل لو ذكر كان لغوا وايماء
الى انه قوى المحامد محرك الاقبال وداعي التوجه الى جنابه المتعال

حتى

ديباجه

حتى خاطبه بلسانه الكمال ولأن من بيده هدية حقيرة وتحفة
معيبة واراد ان يهديها الى ملك كريم وسلطان عظيم ويجعلها
وسيلة الى نجاح حاجته فان عرضها بمواجهه وطلب منه حاجته
بالمشافهة كان ذلك اقرب الى قبول الهدية ونجاح الحاجة من
العرض بدون الحاجة فان رد الهدية في وجه المهدى لها كاسر عظيم
لخاطره والعطوف الحقيقي والرؤف التحقيقي اجل من ذلك وتعالى
عنه علوا كبيرا واما ايرادها في الغيبة فليس بهذه المثابة مؤخرا اياه
عن العامل مع ان التقديم يفيد التخصيص عاية للاصل واشارة الى
اهمية الحمد في هذا المقام كما في اقرء باسم وقد صرح به في الكشاف
فقد يمم انسب بالمرام والى ان ما يدل عليه التقديم من الاختصاص
متقرر في العقول بحيث يمتنع عليه الذهول بل ربما يدعى ان ذكر
يا من يرفع الدال من الكلام الفضول واما اختياره كلمة يا في قوله يا من يرفع
فلأنها اكثرها استعمالا واعمها موردا واسهلها تلفظا ولاشتمالها
على الالف المقتضي مد الصوت المناسب لمقام النداء واما ايا وهيا
صالح العمل فهما اثقل والاضافة في قوله صالح العمل كما في اخلاق ثياب وهو
في الاصل ثياب اخلاق فحذفوا ثيابا بالفصل الموصف كانه اسم غير صفة ولما
كان هو صالحا لان يكون ثيابا وغيرها كخاتم في قولنا خاتم فضة
فانه صالح لان يكون فضة وغيرها قصدوا التخصيص فاضافوه الى
جنسه الذي يختص به وهو الثياب وقالوا اخلاق ثياب كما اضافوا
خاتما الى فضة لهذا القصد فليست اضافة صفة الى موصوفها بل اضافة
مبهم الى جنسه فتكون بمعنى من كذا قيل وهذا ما ارتكبه البصريون

اصلاحا الأصلهم الذى هو عدم جواز اضافة الصفة الى موصوفها و
بالعكس واما الكوفيون فهم مجوزون لذلك فلا احتياج لهم الى هذا
فالمعنى عندهم ثياب اخلاق وكذا الكلام فى جرد قطيفة وصالح العمل
وامثالهما واما العدول عن الأصل فللسجع ولكونه حضر منه بحر فين
واما اختيار فع العمل وجعله محمودا عليه فلرعاية البراعة ولانه لما
تصدى لهذا التاليف وهو من الأعمال الصالحة ناسب ان يحمد الله تعالى
على رفعها طلبا منه تعالى رفعه معها فلما توجه تلقاء الاستفاضة
من الفياض الحقيقى والمفيض التحقيقى هو الله سبحانه وكان ذاته
المتعالية فى غاية التقدس ونهاية التجرد وكان هو متلوثا بالوث
البشرية ومتدنسا بادناس التعلقات الحسية والشهوات الجسمانية
المستلزمة للبعد منه تعالى والانحطاط عن ساحة قربه جل ذكره احتاج
واسطة لها طرفان طرف التجرد ليستفيض من المبدء وطرف التعلق
ليفيض على المستفيض فلما لم يجد ممن له ذلك من اصحاب الوحى اكمل من
نبينا مع ان له حقا علينا لم يكن لأحد منهم لانه هو الذى نجانا
من ورطة الكفر ومهلكة الالحاد بارشاده ايانا الى مسلك العبودية
ومنهج الرشاد اردف التحميد بالفصلية عليه فقال **واصل على نبيك**
قال الجوهرى الصلوة الدعاء فقال الصلوة من الله تعالى الرحمة ولا يخفى ان
هذا الكلام مشعر بانها تطلق على معنيين اما انه على الاشتراك او على
الحقيقة والمجاز فلا وقيل اصلها الدعاء لكنها منه تعالى مجاز فى الرحمة
وقيل هى من الله تعالى رحمة ومن غيره طلبها ومن الملائكة الاستغفار و
من المؤمنين الدعاء ورجح الاول بان اختيار المجاز اولى عند التعارض

مع الاشتراك لما تقرر فى الأصول من ان المجاز خير من الاشتراك
ويمكن دفعه بان المراد بيان الاستعمال مطلقا لا على وجه الاشتراك
فينتفى الرجحان وبالجملة لا يضر ان تستعمل بعلى اذ ليس فيها معنى
الضرر كما فى دعا الى ودعا عليه ولها ما كسبت وعليها ما اكتسبت
لعدم القرينة كما فى المثالين اعنى المقابل باللام الدال على النفع
وما قيل من ان الحكم مخصوص بلفظ الدعاء فليس بشئ والاية
حجة عليه والنبى فعيل بمعنى الفاعل اما من النبأ بمعنى الاخبار
قال فى القاموس النبى المخبر عن الله تعالى وترك الهمزة المختار انتهى
او من النبأ او النبواء بالمد فيهما بمعنى الارتفاع قال فى القاموس
انضر بناء كمنع ونبواء ارتفع او من النبوء بفتح النون واسكان
الباء الموحدة وفتح الواو بمعنى ما ارتفع من الأرض قال فى
الصحاح فان جعلت النبى ماخوذا منه اى انه اشرف على جميع
الخلق فاصله غير الهمزة فقال وهو فعيل بمعنى المفعول انتهى
فعلى الاولين اصله نبيئ بالهمزة قلبت الهمزة ياء على غير قياس
للتخفيف فصار نبيى ثم اجتمع حرفان فادغم فصار نبى وعلى
الاخير اصله نبيو اجتمع الواو والياء فى كلمة والاولى ساكنة قلبت
الواو ياء فادغم واورد على الجوهرى بان فى قوله وهو فعيل بمعنى
المفعول تاملا لان النبى يجب ان يكون بمعنى المرتفع لا المرفوع
فيكون بمعنى الفاعل لا المفعول ورد بان الظاهر كون الفعيل
مشتقا من المجرد لا المزيد فيه وكونه بمعنى الفاعل او المفعول

من الأول لا الثاني فلا يجوز كونه بمعنى المرتفع ويمكن الجواب عنه
بمنع الثاني اعني ظهور كونه بمعناها من المجرد لا المزيد فيه فانهما
قد يكونان بمعنى كهدى واهتدى وقر واستقر وغير ذلك وكلام
الفيروزابادي صريح في ذلك كما نقلنا عنه قبل فتدبر اما اختيار
النبي على الرسول مع ان الرسالة اعلى من النبوة لان الرسول
من له كتاب وشرع وهو اعم فللاشارة الى انه يستحق الصلوة
لاجل النبوة فلان يستحقها من حيث الرسالة اولى وقيل لما في
لفظ النبي من معنى الارتفاع على ما قيل من انه مشتق من النبوة
وهو الارتفاع كما مر والاول اولى لشموله جميع الاشتقاقات بخلاف
الثاني وانما اردفه بذكر الاول في قوله **وآله المبني لهم كرامة المحل**
لما روي من ان الصلوة عليه لا تتم الا بالصلوة عليهم وال الرجل
اتباعه قال في الصحاح في بحث الاول ال الرجل اهله وعياله وآله
ايضا اتباعه انتهى وقال التفتازاني في شرح ديباجة تلخيص المفتاح
اصله اي الآل اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له
خطر وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وال
وابيل انتهى اقول الظاهر من الصحاح اختيار ما نقل عن الكسائي
من ان اصله ليس اهلا بل اول ولاجله ذكره في الاول دون الاهل
كما اشرنا اليه والمراد بهم الائمة الاثنا عشر والفاطمة عندنا لانهم
هم التابعون له حق التبعية واضافته الى الضمير لامنه والمبني اسم
مفعول من البناء اصله مبنوي اجتمعت الواو والياء في كلمة والسابق
منهما

منهما ساكن قلبت الواو ياء وادغمت ولامه موصولة والكرامة بالرفع
نائب الفاعل وهي بفتح الكاف اسم من الاكرام قال في الصحاح التكريم
والاكرام بمعنى والاسم منه الكرامة فقال والكرامة ايضا طبق يوضع على
راس الحب ويقال حمل اليه الكرامة ثم قال وهو مثل النزل انتهى اقول
الظاهر ان قوله وهو مثل النزل تفسير للحب لا الكرامة والا النزل ما يهيأ
للنزيل كما صرح به في نازل فالحب ما يهيأ للحبيب فالكرامة هو الطبق الذي
يوضع على راسها يهيأ للحبيب من العطية والهدية وغيرهما والمناسب
للمقام ان تكون هنا بمعنى الرفعة مجازا فان اخذناها من الاول
يكون من قبيل تسمية اللازم باسم الملزوم لان الرفعة لازم لما يوضع
على راس شيء واضافتها الى المحل من قبيل اضافة صالح العمل فالمعنى
ونصلي على آله الذين بني لهم المحل الرفيع في درجات الجنة وفي
تخصيصهم بالنعت ايماء الى انه بلغ في النعوت الكمالية الى حد لا
يحتاج الى التصريح واما اختيار هذا النعت فلرعاية البراعة والسجع

بحث اما

اما بعد اعلم ان اما حرف تفصيل غالبا وفيها معنى الشرط والتزم حذف
شرطها لكثرة الاستعمال وتصدير جوابها بالفاء قيل لان فيها معنى
الشرط وقيل لانه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح ان تعمل في الجزاء
لبعده منها فوجب دخول الفاء فيه وان كان مضارعا مثبتا قال
التوزني وفيه لا انه هذا الكلام على لزوم الفاء تامل اقول و
هو كذلك كما ترى لكن يمكن تصحيحها بان علل النحو ليست بتامة توجب
وجود المعلول عندها بل مناسبات ذكروها بعد السماع فجميع العلل
كذلك كما لا يخفى على الناظر في كتبهم الاستدلالية ويجب الفصل

بينهما بشيء قيل ليكون كالعوض من الشرط ولكراهة اجتماع اداتين
وهل هو جزء الجزاء مط والشرط او التفصيل بانه ان لم يمنع مانع من
عمل ما في حيز الفاء فيما قبلها كقولك اما يوم الجمعة فانا ذاهب واما
زيدا فانا ضارب فالاول والا كقولك اما يوم الجمعة فاني ذاهب
او ضارب اذ لا يجوز تقديم معمول الخبر على ان كما يأتي فالثاني
اقوال اختار اولها المبرد كما حكي عنه والشيخ الرضي وصاحب اللباب و
كثير من المتأخرين وثانيها بعض النحاة كما نسب اليه وثالثها المازني
وقليل منهم اما على الاول فان المتوسط بينهما مرفوعا فهو اما مبتدأ
وما في حيز الفاء الخبر نحو اما الذين امنوا فيعلمون انه الحق او على
العكس نحو اما قائم فزيد وان كان منصوبا فان اشتغل ما في الحيز بضميره
فهو مفعول لفعل محذوف يفسره هو مطلقا نحو اما زيدا فاضربه
واما يوم الجمعة فاذهب فيه ويجب تقدير الناصب بعد الفاء لا قبلها
لا لان اما نائبة عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يدخل على الفعل
كما قال صاحب المغني فان فيه نظر الا يخفى بل لان الفاء يجب ان
يدخل على الجزاء وهو في الحقيقة العامل المقدر فيجب ان يقدر بعدها
او لان ذلك المنصوب من اجزاء الجزاء ومحله بعد الفاء والتقدير اما يكون
شيء فاضرب زيدا اضربه فاذهب يوم الجمعة اذهب فيه وعليه فقس و
الا فهو منصوب بنفس ما في الحيز من فعل او شبهه مط نحو اما اليتيم فلا
تقهر واما السائل فلا تنهر اما زيدا او يوم الجمعة فانا او فاني ضارب
والشرط المحذوف في جميع الامثلة يكون شيء لا غير واما قوله تعالى
فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فتقديره اما يكون
شيء

شيء فان المتوفى من المقربين فله روح اي استراحة وريحان اي رزق
فالفاء في فروح ليست في جواب ان بل الجواب اما اكتفي عنها السد الجملة
مسد الجوابين فافهم واما على الثاني فهو اي الواسطة معمول للشرط
المقدر مط كما مر فان كان مرفوعا قدر ذكر بصيغة المجهول ونحوه
مما يناسب المقام نحو اما زيد فقائم او قائم فزيد اي اما ذكر زيد
فهو قائم او قائم فهو زيد وان كان منصوبا فان كان مما يصح معه تقدير
يكون شيء كما في اوائل الكتب فتعين نحو اما بعد فان التقدير كما قالوا
اما يكون شيء بعد الحمد والصلوة والا قدر ذكرت او ما اشبهه مط
فالتقدير فيما مر من الامثلة اما ذكرت زيدا او يوم الجمعة فانا او فاني
ضارب اي اياه او ذاهب اي فيه وعليه فقس واما على الثالث ففيه
التفصيل المذكور وعليك باستخراج الامثلة والشقوق المحتملة مما تلونا
عليك فان هذا مركب من المطلقين هذا محصول كلامهم والحق الاقوى
في نظري القاصر بعد التأمل هو الاول لان الغرض الاصلي والقصد
الواقعي من اقتران الكلام باما هو الدلالة على ان الواقع في حيز
الفاء امر يقيني الثبوت محقق الحصول بحيث لا يجري فيه شك ولا
ريبة وحصول هذا المدعى على تقدير كون شرط المحذوف يكون
شيء في الدنيا كما قدره القائلون به في جميع الموارد كما قدمنا واضح
لان الشرط الذي هو الملزوم وان لم يكن في وقوعه ريبة وهو كك
على هذا التقدير لان الدنيا ما دامت باقية يكون فيها شيء البتة
فلا محالة يكون جزاؤه الذي هو اللازم كذلك فيحصل المطلوب بخلاف ما
اذا قدرنا ذكر او ذكرت كالقائلين بالثانيين لان الملزوم على
هذا التقدير لا يكون كالاول في التحقق والثبوت فانه يجوز ان

لا يذكر قط او يذكر في وقت دون وقت اخر فكذا اللازم فلا يحصل
المط وما قال الزوزني على الثاني من انه ليس بشيء اذ لو كان كذلك
لجاز النصب في اما زيد فقائم على تقدير اما ذكرت ولا يجوز اتفاقا
فليس بشيء لان القائل لم يقل بجواز تقدير ذكرت اطرادا كما لا يخفى
عن تتبع كلامهم حتى يلزم عليه ذلك بل قال بان التقدير تابع لعرض
الواسطة ان رفعا فرافع وان نصبا فناصب وقد مرت الاشارة ايض
على انا لا نسلم اتفاق النحويين على عدم جواز هذا القسم كما ادعاه فانه
قال في المغني سمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب وهو نظير اما زيدا
فقائم وكذا الكلام فيما قال على الثالث من انه ليس بشيء لامتناع النصب
في اما زيد قائم ولو كان معموله مقدرا لم يمتنع تقدير ناصب نحو
ذكرت وغيره ولا مانع من تقديم ما يمتنع تقديمه من اجزاء الجزاء
كمعمول خبر ان كما مر ومعمول الخبر الفعلي نحو اما زيدا فعمرو يضرب ومعمول
الصلة نحو اما الثوب فان يلبس جبر وتمييز اسم التام نحو اما درهما فعندي
عشرون لان لاما خاصية يصح معها ذلك وهي كونها موضوعة
في الاصل للتفصيل المقتضي لان يليها ما قصد فيه التفصيل كانك اما
كان ليعلم من اول الامر انه هو المقصود به فالتقديم يكون للضرورة
وقد شاع ان الضرورات تبيح المحذورات وما ذكرنا من انه حرف
تفصيل هو الاصل فيها فانها قد تفارق معنى التفصيل كالواقعة
في اوائل الكتب فانه لا يقصد التفصيل منها ج ثم انه نقل عن سيبويه
انه فسر اما زيد فقائم بمهما يكن من شيء فهو قائم فاختلف

النحويون

بحثنا

النحويون في فهم مراده فقال الجمهور ان مراده في الاصل كان حذفت
مهما مع الشرط وانيب اما منابه كما ينوب نعم مناب الجمل ولذا قالوا
في اما بعد ان اما عامل في بعد لنيابتها عن الفعل وقال بعضهم مراده
من هذا الكلام ان اصل اما مهما فلما حذف الشرط غيرت مهما
اليهما بقلب الهاء همزة وتقديمها على الميم وادغامها فيها ونسب
ذلك القول الى السيد ونحن لم نجد في عباراته وقال الرضي مراده
بيان المعنى البحث اقول وكلام الجوهري ايضا صريح في ان هذا التقدير
لبيان معنى البحث حيث قال في الصحاح اما بالفتح لافتتاح الكلام
ويتضمن معنى الجزاء ولا بد من الفاء في جوابه تقول اما عبد الله
فقائم وانما احتيج الى الفاء في جوابه لان فيه تاويل الجزاء فكانك
قلت مهما يكن من شيء فعبد الله قائم انتهى فان قوله فكانك قلت
صريح فيما قلنا وما اورد على مختار البعض من انه فاسد لان
اما حرف ومهما اسم ولم يعهد في كلامهم تغيير الاسم وجعله حرفا فليس
بوارد لان اسمية مهما ليست مما اتفق عليه القوم فله ان يمنع
كونها اسما ويقول هي حرف واعلم انه ايضا قد يحذف اما ويقام
مقامها الواو كقولهم في اوائل الكتب والرسائل وبعد فهذا وقد
يذكر اما ويحذف الفاء الجزائية كما سنشير اليه عند شرح قول المص
انشاء الله تعالى وبعد من الظروف المكانية المبهمة المسماة بالجهات الست
وهي فوق وتحت وقبل وبعد ويمين ويسار وتلك الكلمات ان كانت
مضافة منصوبة على الظرفية نحو كانوا قبل ذلك وكانت تحت عبدين

دفوقهم صافات وبقائه بعد البعد ومالى بعد ان حكمت على نفسى
الا عفوك ادمجرورة نحو من فوقهم او من تحت ارجلهم عن اليمين
وعن الشمال ومن بعد غلبهم وان كانت مقطوعة عن الاضافة
فان كان المضاف اليه منسيا بمعنى ان المتكلم لم يكن فى قصده
المضاف اليه فكالاول نحو قولك رب بعد كان خيرا من
قبل وقول الشاعر فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الفرات وان كان مبنيا بنيت على الضم كما فى قوله تعم
ولله الامر من قبل ومن بعد وفى نحو قولهم اما بعد وقولهم
وبعد اما البناء فلاحتياجها الى المضاف اليه كالحرف و
لتضمنها معنى حرف الاضافة واما على الحركة فللفرق بين البناء
اللازم والعارض واما على الضم فلجبر النقصان ومخالفة حركة
الاعراب حركة البناء وقوله النحو علم باصول تعرف بها احوال اواخر الكلمة ‹اعراب وبناء›
جواب لاما على حذف الفاء يعنى اما يكون شئ فى العالم فالنحو
علم باصول تعرف بها بعد الحمد والصلوة هذا على المختار فى
الاخير واما على الثانى فالتقدير اما يكون شئ واما ذكر
شئ او اما ذكرت شيئا بعد الحمد والصلوة فالنحو علم هذا و
اعلم ان النحو فى اللغة يطلق على سبعة معان وعرفا يطلق
على الملكة الحاصلة من ممارسة او مسائلها او التصديق بها
وكذلك اسماء ساير العلوم كالصرف والمنطق والمعانى وغيرها
كذا قيل واعلم ان جزئيات المسائل لما كانت غير محصورة تحتاج فى
كل

‹تحقيق الاعراب›

كل علم الى قواعد كلية يمكن ان يستنبط عنها الجزئيات كقولهم فى النحو كل
فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب مثلا وفى الصرف كل واو وقعت رابعة
فصاعدا ولم يكن مرفوعا ما قبلها قلبت ياء وكل واو وياء متحركة مفتوح ما
قبلها قلبت الفا وسموها اصولا لابتناء الاحكام الجزئية المستنبطة عنها
عليها فقوله النحو علم اى ملكة متعلقة باصول او تصديق بها وهذا جنس شامل
للمحدود وغيره وقوله تعرف بها الى اخر فصل خرج به غيره عنه فصار
مطردا ومنعكسا والمراد باحوال اواخر الكلم الاحكام الجزئية التى هى المسائل
ولذا قال تعرف بها ولم يقل يعلم فان المعرفة تستعمل فى الجزئيات كما ان العلم
فى الكليات فلا يقال علمت الله بل يقال عرفت الله والاعراب لغة الاظهار و
الافصاح وعرفا قيل هو اختلاف اخر الكلمة باختلاف العوامل وقيل هو ما اى
حرف او حركة يختلف الاخر اى اخر المعرب به وقد يرجح الاخير بكونه موجودا
فى الخارج اولى بان يكون علامة وقيل هو اثر يجلبه العامل فى اخر الكلمة لفظا
او تقديرا وانواعه رفع ونصب وجر وجزم فالاولان يشترك فيهما الاسم
والفعل ويختص بالاول الثالث كما يختص بالثانى الرابع ولكل منهما علائم فعلائم
الاول الضمة والالف والواو والنون وعلائم الثانى الفتحة والياء والالف
والكسرة وحذف النون وعلائم الثالث الكسرة والياء والفتحة وعلائم الرابع السكون
والحذف والبناء لغة الثبات وعرفا قيل هو عدم الاختلاف وقيل هو كيفية لا يجلبها
عامل فى اخر الكلمة وانواعه ضم وكسر وفتح وسكون فالاولان يوجدان فى
الاسم والحرف والاخيران فى الكلم الثلاث وفائدة وضع الاعراب الدلالة على
المعانى الواردة على المعرب التى قصرت المادة عن ادائها كالفاعلية والمفعولية

والاضافة فانه لو لم يوضع لم يعلم في قولنا ضرب زيد غلام عمرو مثلا ايها فاعل
وايها مفعول وايها مضاف اليه لقصور مادتها عن ادائها الا بوقوع يحصل الفرق
بتقديم الفاعل وتاخير المفعول لانا نقول التقديم والتاخير وان كانا مثبتا بين
للفرق ولكن في بعض المواضع اذ كثيرا ما يحتاج الى العكس لما الاستقامة الاوزان
او السجع او القافية او غير ذلك مما لا يخفى على المتامل ولذا اختص بالاسم اما
المضارع من الافعال فاعرابه شبهي هذا واعلم ان المصنف لما عرف النحو بانه علم باصول
تعرف بها احوال اواخر الكلمة كانه قيل ما الكلمة فاشار الى جوابه بقوله **والكلمة** تقسيم الكلمة
اي الكلم المعهودة المعرفة عند القوم بانها لفظ موضوع مفرد **اسم وفعل وحرف**
يعني ان انواعها منحصرة في الثلثة لانها اما ان تستقل بالمفهومية اولا الثاني
الثالث والاول اما ان يقترن معناه باحد الازمنة اولا الثاني الاول و
الاول الثاني وقد علم بذلك حد الكل فالاسم كلمة معناها مستقل غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة والفعل كلمة معناها مستقل مقترن باحدها والحرف كلمة معناها غير
مستقل ولا مقترن ولما كان المقصد الاصلي من تاليف الرسالة بيان العوامل اقتصر
على تقسيم الكلمة الى انواعها ولم يتعرض لبيان حد الكلام واقسامه ثم اشار الى
تقسيمها من حيث كونها عاملة وغيرها فقال **وهي** اي الكلمة من هذه الحيثية
على اربعة اقسام لانها **اما تعمل** اي تكون عاملة فقط ولا تصلح لان يعمل شيء
فيها فلا تكون معمولة ابدا مط وهذا القسم يوجد في الكلم الثلاث اما الاسم فكا
سماء الافعال مط على الاصح واما الفعل فكالامر بالصيغة على مذهب البصريين واما
عند الكوفيين فهو مجزوم باللام المقدرة فلا يكون من هذا القسم واما الماضي
فهو ان لم يعمل فيه شيء في اللفظ لكنه قد يكون معمولا محلا كما في قولنا ان قمت قمت

فلا

انواع العوامل

فلا يكون ايضا من هذا القسم واما الحرف فكالحروف الجارة والمشبهة وغيرها من
الحروف العاملة الاتية ان شاء الله تعالى **او تُعمَل** على صيغة المجهول اي القسم الثاني من اقسام
الاربعة للكلمة ان تكون معمولة من غير صلاحية ان تعمل في شيء وهذا القسم مختص بالاسم
كالضماير المتصلة المرفوعة والضماير المنصوبة مط والمجرورة فانها غير صالحة لكونها عاملة
ابدا ولا يوجد ذلك في الفعل والحرف كما لا يخفى ولفظة او للتقسيم ولفظية عنادية
كما في قولهم الكلمة اما اسم او فعل او حرف اي الكلمة لا تخلو من ان تعمل فقط او تعمل
كذلك **او تَعمَل وتُعمَل** اي القسم الثالث من الاقسام المذكورة الاربعة للكلمة من حيث
العمل ان تكون عاملة ومعمولة معا وهذا القسم مختص بالفعل والاسم اما الاول فكا
لمضارع والماضي نحو لم يضرب زيد وان ضرب زيد ضربته واما الثاني فكالاسماء المتصلة
بالافعال نحو ان زيدا لضارب عمرو وضارب زيد **او لا تعمل ولا تعمل** هذا هو القسم الرابع
من الاقسام المذكورة وهو ان تكون الكلمة غير عاملة ولا معمولة وهذا القسم مختص
بالحرف كحرف الاستفهام والتنفيس وغيرها فقد حصل للكلمة اثنا عشر قسما حاصلة من ضرب
الثلثة في الاربعة وقد ظهر مما تلونا عليك امتناع خمسة منها الاسم الغير العامل ولا
المعمول والفعل كذلك والمعمول فقط والحرف كذلك والعامل والمعمول معا فيبقى سبعة والغرض
هنا بيان العوامل منها فخرج اثنان الحرف الغير العامل ولا المعمول والاسم الغير العامل فيبقى
من الاقسام الاثني عشر خمسة ولذا اخذ في تقسيم العوامل فقال **العوامل** اي الكلمات العاملة
سواء كانت معمولة ايضا او لا **تتنوع عشرين نوعا** والعامل لغة ما يعمل امرا وعرفا ما
يحدث الرفع والنصب او الجر او الجزم في اخر الكلمة لفظا كما في جاءني زيد ورايت زيدا
ومررت بزيد ولم يضرب بكر او تقديرا كما في ان ضربك من ضربني عندك فاضربه ومعنى
تتنوع اي تنقسم بعض العوامل على عشرين قسما وليس المراد بالنوع معناه الاصطلاحي
اعني ما يكون تحت الجنس فلا يرد ان الاولى تبديله بالتصنف لان العوامل التماعيه

كالحروف الجارة والمشبهة اصناف والحروف نوع وكذا الافعال الناقصة والمقاربة
وغيرها فبيان لانها اما **سماعية** اى منسوبة الى السماع قيل اى ما سمع من العرب كيفية
عملها ولا يجوز ان يقاس عليها غيرها مثلا سمعنا من العرب الجزم بلاء الناهية وان الشرطية
ولا يجوز ان نقيس عليهما لا وان النافيتين ونجزم الفعل بهما ايضا واما **قياسية** قيل هي
ما سمع من العرب كيفية عمله ويجوز ان يقاس عليه غيره مثلا سمع عنهم رفع الفاعل بضرب
ونصر وعلم وغيرها ويجوز لنا ان نقيس عليها غيرها ونرفع الفاعل بشرف وغيره مما هو
فعل وعرف ايضا بانها ما يحصل من تصفح جزئيات قانون كلى لعمله اعنى كل فعل يرفع الفاعل
اقول والتحقيق في هذا المقام ان السماعية افراد وجزئيات من العوامل علم من تصفح كلام العرب
كيفية عمل كل فرد منها على حدة وليست تحت كل فرد منها اصناف تحتها افراد عديدة تنافي لعملها
قضية كلية تنطبق على الجزئيات وسميت سماعية لان مناط عمل كل فرد من افرادها السماع
فلو لم نسمع منهم لفرد منها عملا لم يجز لنا ان نعمله من عند انفسنا القول لعمله كما مر في لا وان
ولنجزم بهما بخلاف القياسية منهما فان كل فرد من افرادها اما نوع حقيقي او اضافي واما
صنف كذلك تحتهما انواع او اصناف او افراد كثيرة يحصل لعملها قاعدة كلية منطبقة
على الجزئيات وسميت قياسية لان مرجع عمل كل جزء من جزئياتها الى القياس الكلي
مثلا اذا علمنا بالاستقراء ان الفعل يرفع الفاعل وعلمنا ايضا ان الفعل اما لازم او
متعد وعلى التقديرين اما ثلاثي او رباعي وعلى التقادير اما مجرد او مزيد فيه و
على التقادير اما سالم او غير سالم الى غيرها من الاقسام المطلع عليها التصريفي يحصل لنا
قانون كلي لعمله وهو كل فعل يرفع الفاعل وهذا هو المراد بالقياس عندهم فكلما يصدق
عليه لفظ الفعل يكون مندرجا تحته حتى اذا ان عرب فارسي لم يسمع من العرب قط ولم
يطلع عليه احد منهم جاز لنا الحكم بانه يرفع الفاعل مستدلين عليه بانه فعل وكل فعل يرفع

الفاعل

الفاعل وهو المط ويرشدك الى هذا قول الشيخ عبد القاهر في العوامل عند تقسيم العوامل
حيث قال العوامل مائة فجعل السماعية منها احدا وتسعين عاملا والقياسية سبعة وكل
منها يتضمن افرادا كثيرة ولا تكاد تحصى لها المص فهو لما اراد ان يجري الكلام على اسلوب
خاص مخالف لكلام الشيخ قسم السماعية والقياسية الى اصنافهما دون افرادهما فقال
والسماعية اي العوامل المنسوبة الى السماع حال كونها **منها** اى من تلك العوامل.
المتنوعة على عشرين نوعا ويحتمل ان يكون منها متعلقا بالباء حال كونها بمعنى المنسوبة
ويحتمل ان يكون متعلقا بالكائنة اى العوامل السماعية الكائنة منها تتنوع او متنوعة
على ثلثة عشر نوعا بشهادة الاستقراء لانها اما افعال او حروف او اسماء فالاول اربعة
والثاني ستة والثالث ثلثة فالمجموع ثلثة عشر **والقياسية منها على سبعة انواع**
وهي الفعل والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمضاف والاسم التام
واما صيغ المبالغة واسم التفضيل فهما وان كانا من القياسية ايضا وبهما يصير السبعة تسعة
لكن المص تبع الشيخ هنا وقسم كما قسم ثم اشار الى الاول بعد الثالث والثاني بعد الخامس
كما ستطلع عليه ان شاء الله تعالى **ونحن نذكر العوامل ونشير الى** اصناف **معمولاتها** اى معمولات
العوامل حال كوننا متمسكين **بعون الله وحسن توفيقه** والعون الاعانة واضافته
الى الله لامية والتوفيق جعل جميع الاسباب نحو المطلوب الخير وقيل توجيه الاسباب باسرها نحو
المسبب وما لها واحد وبالجملة اضافتها الى الهاء كالاول واما اضافة حسن فمصدر
حسن يحسن بضم العين فيهما بمعنى نقيض القبح فبمعنى من عند البصريين واضافة صفة
الى الموصوف فيها عند الكوفيين وقد مر تحقيقه في صالح العمل فتذكره ولما كان السماعي
الحروف الجارة
من العوامل اكثر انواعا من القياسية قدمها عليها في التفصيل ايضا فقال **النوع الاول**
من انواع العوامل السماعية **حروف تجر الاسم فقط** هي اسم فعل بمعنى انته وفائه
جزائيه والشرط محذوف مع الاداة يعني اذا عرفت انها تجر الاسم فانته فانه ليس لها

حكم اخويه وانما قدم الحروف على اخويه لكثرة اصنافه ولكونه عاملا لا غير واما تقديم الجارة
فلكثرة افرادها ولكونها عاملة في الاسم اصالة وبالاستقلال بخلاف اخواتها فانها اما
عاملة في الاسم من غير الاستقلال كالمشبهة بالفعل وبليس والناصبة لاسم واحد كما يأتي
واما في الفعل كالجازمة والناصبة له وهي اي تلك الحروف حال كونها مبنية على القول
المشهور بين النحاة سبعة عشر حرفا ولفظة على المشهور في بعض النسخ مقدم على قوله
وهي والظاهر انه سهو كما لا يخفى نظمتها بالفارسية النظم جمع الشيء في سلك يقال نظمت
اللؤلؤ اي جمعتها في سلك والتنظيم مثله ومنه نظمت الشعر ونظمته بالتشديد والنظام
بالكسر الخيط الذي ينظم به اللؤلؤ ونظم مصدر نظم كنصر وكرم بمعنى نظم فهو مصدر تأكيدي
من غير لفظه والمعنى نظمت الحروف الجارة على القول المشهور باللغة المنسوبة الى الفارس
نظما وهو هذا با وتا وكاف ولام وواو ومنذ ومذ خلا رب حاشا من عدا في عن على
حتى الى وفي بعض النسخ هكذا نظمت بمعنى تلك الحروف بالفارسية النظم والظاهر ان
هذا هو الاصح ونظمت على صيغة المجهول وضميره راجع الى الحروف كما قررنا وبالفارسية
متعلق به والنظم اما مرفوع بالابتداء وخبره محذوف وكلامه عهد به اي النظم المشار
اليه بقولنا نظمت هذا واما منصوب بفعل مقدر وهو خذ اي خذ النظم وانما قال على
المشهور لان بعضهم زاد في تعدادها كي ولعل ومتى وقال هي عشرون وبعضهم كم و
لولا ايضا وقال اثنان وعشرون اعلم انه ذكر ابن الحاجب في الكافية حروف الجارة
هكذا من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه وعن و
على والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا ونقل عنه انه قال في الشرح فالعشرة
الاول لا تكون الا حرفا والخمسة التي تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقي تكون
حرفا وفعلا ثم قال في توجيه هذا الكلام ما حاصله ان القوم اعتبروا لخصوصية
المعاني ولذا لما تتبعهم قالوا كاف التشبيه اما حرف او اسم بمعنى مثل ولم يلتفتوا

الى

تحقيق الظرف

الى مجرد صورة الكاف ولم يقولوا انها ايضا تكون حرف خطاب كما في ذلك واخواتها
او ضميرا كما في ضربك وما شابهه وكذا الكلام في من ورب وعلى وغيرها مما يأتي
فعلا او اسما ايضا ومثل هذا سقط من السيد في حاشية الكشاف اما المصنف فلم يعتبر
خصوصية المعاني ولم يراع ذلك حيث ذكر في كونها فعلا وكذا في اللام وعلى ونحن
نجري ايضا على اثره ونذكر ما تركها من المعاني العربية ان شاء الله تعالى وهي الظرف
حكما الظرف لغة الوعاء اعني ما يستقر فيه الشيء وفي عرف النحاة هو الاسم الموضوع
لما يقع فيه معنى الفعل من زمان او مكان قصدا فلا بد له من وقوع معنى
الفعل فيه ولما كان من الواجب عندهم تطابق اللفظ والمعنى اوجبوا تعلق
الظرف بفعل او ما فيه رائحته وهذا اي وجوب كون الظرف متعلقا بفعل او
ما فيه رائحته هو المراد بحكم الظرف في عرفهم في هذا المقام واما هذه الحروف فلما
كانت موضوعة لايصال معنى الفعل الى مدخولها فلم يكن بد من تعلقها بفعل
او ما فيه رائحته كالظرف كما مر سموها بعضهم بشبه الظرف وبعضهم بالظرف
الحكمي ولما كثر دورانها في كلماتهم وكثر كلامهم في بيان احكامها واستثقل الجار
والمجرور والظرف الحكمي وشبه الظرف على اللسان لاستعمالها المتأخرون
اسم الظرف واطلقوا عليها ثم غلب ذلك حتى صار كالحقيقة الغير المحتاج الى القرينة
حتى ان في زماننا هذا لو اطلق الظرف المستقر او اللغو بلا قرينة تبادر الاذهان
الى الجار والمجرور دون الظرف وهذه التسمية من قبيل اطلاق اسم المشبه
به على المشبه وقال السيد في حاشية الكشاف وانما يسمى مطلق الجار والمجرور
ظرفا لان كثيرا من المجرورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق الاسم الاخص على
الاعم وقيل يسمى به لعروض معنى الاستقرار له فتقدير الكلام الحمد مستقر
لله وكلما يستقر فيه الشيء هو ظرف له انتهى قيل وهذا الوجهان غير تامين

بل غير منطبقين على المدعى لان المدعى اثبات تسمية الجار والمجرور معا ظرفا
والمستفاد منهما ثبوت كون المجرور ظرفا على ان في الثاني انه لا يستقيم تقدير
معنى الاستقرار في نحو رميت السهم عن القوس وامثاله اللهم الا ان يقال اطلق
اسم الاخص واريد منه الاعم فكل واحد من تلك الحروف مع مجرورها مثل الظرف
في الحكم فلا بد لها اي لكل واحدة منها مع مجرورها من متعلق بفتح اللام على حذف
الصلة اي متعلق به لان التعلق اللازم فلا يبنى منه اسم المفعول الا بعد التعدية
واما حذف الصلة فللتخفيف وظهور المراد كما حذفوا من المسند به والمفعول به فقالوا
المفعول والمسند وقوله مثله بالنصب حال من المتعلق على حذف مضاف وضمير
راجع الى الظرف اي اذا كانت هذه الحروف مثل الظرف في الحكم فلا بد لها من متعلق
به حال كونه مثل متعلق الظرف ويحتمل ان يكون مجرورا نعتا لما يليه على حذف مضاف
اليه قيل ويحتمل ان يكون منصوبا لكونه حالا من مجرورها اي حال كونه تلك الحروف
مثل الظرف والاول اقوى والاخير اضعف والمتوسط متوسط فعلا كان ذلك المتعلق
به هذا ما قيل في حل هذا المقام والاظهر ان فعلا مفعول المقدر اعني والجملة في موقع
جواب السؤال كانه قيل ما متعلق الظرف فقال اعني فعلا او شبهه والمراد بشبه
الفعل الاسماء العاملة عمله اعني المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة وافعل التفضيل مثل زيد افضل من عمرو وصيغ المبالغة نحو زيد ضراب ابوه في
الدار او معناه والمراد بمعنى الفعل ما ليس باحدهما وكان متضمنا لمعناه نحو ما لك
في الدار فان ما الاستفهامية سؤال عن الشان والامر فمعنى ما لك ما تصنع وفي
الدار متعلق به وكذلك ما شانك وامثالهما والحاصل ان المتعلق به اما فعل نحو
انعمت عليهم واما شبهه نحو وحفظا من كل شيطان مارد واني ذاهب الى ربي

سيهدين

متعلق الظرف

سيهدين وغير المغضوب عليهم وبالمؤمنين رؤف رحيم واما ما أول به نحو وهو
الذي في السماء اله وفي الارض اله فان الظرفين متعلقان باله لتاويله بمعبود فانه
اسم جنس يطلق على المعبود كاطلاق الكتاب على المكتوب ونحو قول الشاعر وان
لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم فان قوله على من صبه الله
متعلق بعلقم وهو اسم جنس على كل شيء مر هو متاول بمر او فيه معناه نحو قول الشاعر
انا ابو المنهال بعض الاحيان ونحو زيد اسد في قومه او حاتم في بلده فان
بعض الاحيان وفي قومه وفي بلده متعلقات بابو المنهال واسد وحاتم لا لكونها متاولة
بشجاع وسخي لانها ليست واقعة عليها العلم بل قصد منها الشجاع والسخي فان الاول
والثالث علمان والثاني نكرة كذا قال في المغني اقول والذي يظهر لي ان في هذه الامثلة
كلها غير الاول تشبيها غير محذوف الاداة والظروف كلها متعلقات بالاداة المحذوفة
فالتقدير في قول الهذلي وهو اي لساني مثل حنظل على من صبه الله عليه و
في الامثلة الباقية انا مثل ابي المنهال بعض الاحيان وزيد مثل حاتم ومثل اسد في قومه
وفي بلده وهذا مما لا ينبغي لاحد انكاره والعجب من صاحب المغني حيث قال في الامثلة المذكورة
كما نبهنا اليه بتعلق الظرف المذكور بالاسماء المذكورة اما لتاويلها بشبه فعل واما
لما فيها من الاشارة الى معنى الفعل ولم يقل بتعلقها باداة التشبيه المحذوفة كما قلنا
مع انه قال بعيد ذلك بورق واذا جاز لحرف التشبيه ان يعمل في الحال في نحو قوله كأن
قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي مع ان الحال شبيه بالمفعول
به فعمله بالظرف اجدر ثم قال فان قلت لا يلزم من صحة اعمال المذكور اعمال المقدر
لانه اضعف قلت قد قالوا زيد زهير شعرا وحاتم جودا وقيل في المنصوب فيهما انه حال
او تمييز وهو الظاهر واياما كان فالحجة قائمة به وقد جاء ابلغ من ذلك وهو اعماله في حال كون

وذلك في قوله تعيرنا اننا عالة ونحن صعاليك انتم ملوكا اذ المعنى تعيرنا اننا فقراء
ونحن في حال الصعلكة مثلكم في حال الملك انتهى ولا يخفى انه لا فرق بين نحن انتم وانا
ابو المنهال وزيد اسد وحاتم فان جاز ان يعمل حرف التشبيه المقدر هنا في الحال فلم
لم يجز ان يعمل ثمة في الظرف والحاصل انه ليس في الامثلة المذكورة شاهد على المدعى
وكان هذا هو الداعي لعدم ذكر المص هذه الاحتمالات ثم اعلم انهم اختلفوا في انه هل يجوز
تعلق الظرف بالفعل الجامد قال الفارسي كما نقل عنه نعم مستشهدا بقول الشاعر ونعم
مكاء من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان زعما منه ان من نكرة تمييز
لفاعل نعم كما في نعما هي وسيجيء انه تم وهو مخصوص بالمدح والظرف متعلق بنعم وقال ابن
مالك كما نقل عنه ان الظرف متعلق بهو المقدر لتاوله بمشتبه الفعل اي نعم من هو هو اي
ملازم الحالة الواحدة في السر والاعلان فيكون من موصوله وصلتها جملة هو هو وهي
فاعلها والمخصوص محذوف اي بشر بن مروان او هو الثالث المقدر الراجع اليه
لذكره قبل فلا استشهاد ولابي علي فيه فاختلفوا ايضا هل يجوز التعلق بفعل الناقص
فانكره ابو علي وتبعه ابن جني وابن برهان كما نقل عنهم مستدلا بانه لا يدل على الحدث
فيمتنع التعلق وقال ابن هشام الصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس وكان استشهادا للمثبتين
في قوله تعالى اكان للناس عجبا ان اوحينا بامتناع تعلق الظرف بعجبا لانه مصدر ومعمول
المصدر لا يتقدم عليه ولا باوحينا لانه صلة ان ولا يتقدم معمولها عليه فتعين تعلقه
بكان اذ لا نسلم امتناع تعلقه بعجبا اذ ليس في تاويل ان وصلتها والامتناع انما هو على
هذا التقدير دون غيره على انه فرق بين المعمول الظرفي وغيره فان للاول توسعة
في الكلام بخلاف الثاني كما يأتي في بحث المصدر ان شاء الله تعالى واعلم انه لو لم يكن شيء صالح
المتعلق في الكلام قدر على حسب مقتضى المقام وهو اما واجب او جائز والمقدر اما ان
يكون

متعلق الظرف

يكون من الافعال العامة كالحصول والوجود والثبوت والكون التام والاستقرار
او من الافعال الخاصة كالقتل والقلع والفقدان وامثالها وعلى التقديرين اما ان
يتعين تقدير الفعل او لا اما وجوب التقدير ففي ستة مواضع الاول اذا وقع الظرف
نعتا نحو او كصيب من السماء الثاني اذا وقع حالا نحو فخرج على قومه في زينته ورأيت
زيدا في الدار الثالث اذا وقع خبرا نحو الحمد لله واما قول الشاعر لك العز ان مولاك عز
وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن فمحمول على الضرورة وهذا اي وجوب
التقدير في المواضع الثلثة اذا كان العامل كونا مطلقا واما اذا كان كونا مخصوصا
كما في الحر بالحر والعبد بالعبد وامثالها فلا ونقل عن ابن جني القول بجواز اظهار العام
ايضا وجزم به ابن مالك في التسهيل مشيرا الى قوله حيث قال وربما اجتمعنا لفظا كقول
الشاعر لك العز البيت قيل لا حجة لهما في قوله تعالى ولما رآه مستقرا عنده لاحتمال كون
معنى مستقرا متمكنا ولا يكون عاما الرابع اذا رفع الظرف بعده نحو افي الله شك الخامس
اذا وقع صلة نحو له من في السموات والارض السادس اذا كان الجار حرف القسم غير الباء
نحو والسماء والطارق وتالله لاكيدن اصنامكم ولله لا يؤخر الاجل واما كون
المقدر من الافعال العامة ففي الثلثة الاول حيث وجب التقدير وفي التاليين
لها واما تعيين الفعل للتقدير ففي الاخيرين اتفاقا وقد اختلفوا في البواقي فمنهم
من قال به وهم الاكثرون لانه الاصل في العمل ومنهم من قدر الوصف لان الاصل
في النعت والحال والخبر الافراد لان الفعل لا بد ان يقدر بالوصف فيجب ان
يقدر اولا قيل ولانه لو قلنا بتقدير الفعل لزم تقدير شيئين الفعل والفاعل بخلاف
العكس فهو اولى لان تقدير المقدر اولى وفيه نظر لانا لا نسلم تقدير الفاعل مع
الفعل بل نقول بنقله الى الظرف فالمقدر فعل او وصف وحدهما فلا محذور
والحق ان التقدير تابع للمعنى واذا حفظت ما تلونا عليك فان كان المتعلق بالعامل

في الظرف فعلا عاما مقدرا وجوبا فمستقر اي فالظرف مستقر والا يكن العامل فعلا
عاما مقدرا وجوبا سواء كان عاما مذكورا على القول بجوازه ام خاصا مطلقا فلغو
اي فالظرف لغو وبالجملة العامل اما ان يكون عاما مقدرا او ملفوظا او خاصا كذلك
نحو في الدار او مستقر في السوق او من العلماء اي معدود منهم وضربت في البلد فعلى
الاول الظرف مستقر وعلى الثلاثة الاخر لغو هذا ما اختاره المص تبعا لبعض النحاة قال
شارح اللمعة الظرف المستقر بفتح القاف ما كان متعلقه عاما واجب الحذف كالواقع خبرا او صفة
او صلة او حالا سمي بذلك لاستقرار الضمير فيه والاصل مستقر فيه حذفت فيه تخفيفا او
لتعلقه بالاستقرار العام واللغو ما كان متعلقه خاصا سواء ذكر او حذف سمي بذلك
لكونه فارغا من الضمير فهو لغو وملغى كذا ذكره جماعة من النحاة انتهى وقال بعض الاعلام
في الحاشية اعني قوله سمي بذلك لاستقرار الضمير اعلم انهم اختلفوا في انه اذا حذف العامل
الذي هو متعلق الظرف فهل حذف هو مع ضميره او حذف وحده وانتقل ضميره الى الظرف
واستقر فيه فذهب السيرافي الى الاول وابو علي ومن تابعه الى الثاني وهو المختار عندهم وهذا
الوجه مبني عليه والاظهر ان يوجه التسمية بانه لما كان الظرف فيه دالا على المتعلق
مفهوما منه بلا حاجة الى قرينة وكان العامل فيه مستقرا في الظرف والظرف مستقر فيه
حذف فيه تخفيفا بخلاف الظرف اللغو اذ لا يفهم العامل منه اللهم الا بقرينة خارجة فكأنه
لغو وملغى عنه ثم قال قوله او لتعلقه بالاستقرار العام يعني كونه مستقرا لان له تعلقا
بالاستقرار العام هو بعينه توجيه المحشي اعني قوله والاظهر ان يوجه التسمية الخ على تغيير في
العبارة بيان ذلك ان النحويين يريدون من تعلق الظرف بالاستقرار استقرار معنى
الاستقرار فيه لا ما ذكره المحشي من ان له تعلقا بالاستقرار وان كان متبادرا منه و
الدليل على ما قلنا ما نقل عن الحاجبي انه جعل الظرف مستقرا لانه متعلق بالاستقرار
فاستقر مستقر فيه فهو مستقر فيه ثم حذف فيه اختصارا انتهى على اني لم ار تسمية الظرف المتعلق

بالاستقرار

تحقيق ظرف اللغو والمستقر

بالاستقرار على صيغة الفاعل مستقرا على صيغة المفعول وجها وجيها بل المناسب التسمية
به على الاول والتمثيل بالمستمر لا يطابق المثل له لعدم الموافقة بينهما اذ المثال من
التفعيل والمثل له من الاستفعال ولعل حمل كلام الشيخ على المتبادر الغير المقصود منه انما
نشأ من عدم تتبع كلماتهم وامثال ذلك من امثاله غير بعيد اذ الجواد قد يكبوا وما
يظهر بين الكلامين من المغايرة اذ يؤدي كلام المص ان اللغو ما كان عامله خاصا
مذكورا او مقدرا او عاما مذكورا حيث قال والا فلغو وكلام الشارح انه يختص
بالاولين حيث قال اللغو ما كان الخ فمبني على القولين المتقدمين وقال السيد في
حاشية الكشاف ان القوم انما يقدرون في الظرف المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد قرينة
الخصوص واما اذا وجدت فلا بد من تقديره لانه اكثر فائدة وتحقيقه ان هذا القسم من
الظرف انما سمي مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله وفهم منه فان لم يفهم منه سوى
الافعال العامة كان المقدر منها وان فهم معها شيء من خصوص الافعال كان
المقدر بحسب المعنى فعلا خاصا كما في الامثلة المذكورة وذلك لا يخرجها عن كونها ظرفا
مستقرا لان معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيها ايضا ثم قال ولما كان تقدير الافعال
العامة مطردا ضابطا اعتبرت النحاة وفسروا المستقر بما عامله محذوف وعام انتهى
ونقل الزوزني عن الفاضل الاسفرائني انه قال في اعراب الفاتحة يعني بالاستقرار ان
يكون متعلقا بفعل مقدر غير ظاهر ويعني بالالغاء ان يكون متعلقا بفعل ظاهر
غير مقدر انتهى وقال في شرح المنهل قد يقوم قرينة على ان المراد بالاستقرار العام
امر خاص ولا يقدح ذلك في الحكم بالظرف مستقرا كما اذا قلت زيد على الفرس فالاصل
مستقر لكن المراد منه بحسب القرينة راكب فلهذا يجعل مستقرا لا لغوا نص عليه التفتازاني
في حاشية الكشاف انتهى اقول لا يخفى ان الظاهر من كلام هذه الاعلام ان كون الظرف لغوا

انما يكون في موضع من الاربعة او موضعين على اختلاف القولين بخلاف قول
المص فانه صريح في انه يكون لغوا في ثلثة مواضع كما قدمنا ويمكن حمل كلامه على ما يظهر من
كلامهم بان مراده ان المستقر من الظرف ما كان عامله عاما مقدرا اذا لم يوجد قرينة الخصوص
واذا وجدت القرينة فالعامل يقدر بحسبها وذلك لا يخرجه عن كونه مستقرا وانما اختصه
بالعام تغليبا ولما ذكر حروف الجارة مجملا اراد ان يذكر مفصلا فابتدء بما هو احق بالابتداء
اعني من الموضوعة للابتداء فقال فمن موضوعة لابتداء الغاية قيل المراد بالغاية
المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون
الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل فانه غرض الفاعل ومقصوده
واورد عليه انه يلزم ان يختص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي يتعلق بها الغرض
فلا يصح ان يقال على القدر من اول النهار الى الظهر وسال الميزاب من كذا الى كذا الى غير
ذلك من الافعال الاضطرارية وقيل الاحسن ان المراد بالغاية النهاية اي لابتداء النهاية
فلا يستعمل في ابتداء لا نهاية له كالامور الابدية اقول وهذا المعنى بعيد عن ابتداء الغاية
بالاضافة اللامية الا ان يقال هو لادنى ملابسة او بالجملة فهي اما لابتداء الغاية مكانا نحو
سرت من البصرة الى الكوفة او لابتداء الغاية زمانا نحو صمت من يوم الجمعة الى يوم
الخميس او لابتداء الغاية غيرهما اي الزمان والمكان نحو قرات من اوله الى اخره كذا
فان قلت ما الفرق بين الابتداء والانتهاء في قولك ابتداء سيري البصرة وانتهاؤه
الكوفة وبينهما في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وهما في الاول من المعاني الاسمية المستقلة
وفي الثاني من المعاني الحرفية الغير المستقلة قلت التحقيق في المقام يقتضي بسط الكلام
ويبتني على رسم مقدمة هي ان نسبة البصيرة الى القوة الباطنة المدركة كنسبة البصر
الى المحسوسات وانت اذا نظرت في المرآت وشاهدت فيها صورة فلك هناك حالتان

الاولى

بحث من

الاولى ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدة اياها قصدا جاعلا المرآة آلة لملاحظتها
ولا يخفى عليك ان المرآة وان كانت مبصرة في تلك الحالة لكنها ليست بحيث تقتدر ان تحكم
عليها وتلتفت الى احوالها والحالة الثانية ان تتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصدا
فتكون المرآة صالحة لان تحكم عليها واما الصورة فانها ح تكون مشاهدة تبعا غير ملتفت
اليها فظهر ان المبصرات ما يكون تارة مبصرا بالذات وتارة آلة لابصار الغير فقس على
هذا المعاني المدركة بالبصيرة واستوضح ذلك في قولك قام زيد وقولك نسبة القيام
الى زيد فانك في الحالتين مدرك للنسبة القيام اليه لكنها في الحالة الاولى مدركة من
حيث هي حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف حالهما فكانها مرآة لمشاهدتهما وكذلك
لا يمكنك ان تحكم عليها او بها واما في الحالة الثانية فهي ملحوظة بالذات ومدركة بالقصد
يمكنك اجراء الاحكام عليها ففي الاول تكون معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى الثاني معنى
مستقلا بها ولا يخفى انك كما تحتاج الى التعبير عن المعاني المقصودة بالغير التي لا تستقل بالفهم
واذا تمهد هذا فنقول الابتداء معنى هو حالة لغيره ومتعلق به فاذا لاحظه العقل قصدا
او بالذات كان معنى مستقلا بنفسه ملحوظا في ذاته صالحا لان يحكم عليه وبه ويلزم
ادراك متعلقه تبعا وبالعرض اجمالا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فلك
بعد ملاحظته على هذا الوجه ان تقيده بمتعلق مخصوص فتقول ابتداء سيري البصرة
ولا يخرجه ذلك عن الاستقلال واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير و
البصرة وجعله آلة لمعرفة حالهما كان معنى غير مستقل بنفسه لا يصلح ان يكون محكوما عليه
او محكوما به وهو بهذا الاعتبار مدلول من والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى
كلي شامل لجميع الجزئيات ولفظة من موضوع لتلك الجزئيات المدركة من حيث انها آلات
لمعرفة حالات متعلقاتها وكذا لفظ الانتهاء والى والتشبيه والكاف والتحقيق وان وغير

فلك مما يأتى انشاء الله واعلم ايضا ان النحويين عبروا عن معانى الحروف بالمصادر الحقيقية او
العلية حيث قالوا اللام للتعليل وفى للظرفية وغير ذلك ولم اطلع الى الآن على احد بين
معنى تلك الكلمات هل هى فى هذه المواضع المستعملة فى معانيها الحقيقية المصدرية او المجازية
وايضا هل المصادر بمعنى الفاعلية والمفعولية فاذا ذكرت لك جملة مما الهمنى الله الموفق للصواب
من تحقيق المقام فاقول وبالله الاعتصام قد ظهر لك مما مر من التحقيق ان الحروف ليس
لها معان فى انفسها بل هى اى معانيها الآلات لتعرف حالات متعلقاتها فيكون المعانى
حاصلة فى متعلقاتها وضمائمها وتلك المصادر المقولة فى بيان معنى الحروف كلها بمعنى المفعول به
فقولهم قد للتحقيق مثلا معناه ان قد موضوع لمحققية مدخوله اى لدلالة على كون المفهوم
مدخوله محققا حاصلا بالتحقيق وكذا قولهم اللام التعريف اى لمعرفية مدخوله وكونه معرفا
وكذا قولهم من لابتداء الغاية مكانا اى لمبتدائية مدخولها للمسافة فى المكان ولا يخفى ان مفهوم
البصرة فى قولنا سرت من البصرة مبتدء به للمسافة وكذا قولهم الى لانتهاء الغاية اى لمنتهائية
مدخولها للمسافة يعنى للدلالة على كون مفهوم مدخوله منتهى لها فان الكوفة فى قولنا
الى الكوفة منتهى للمسافة وكذا سائر المعانى المعبر عنها بالمصادر الا نادرا منها وهذا كلام
وقع فى البين نرجع الى تحقيق المطلب فنقول لا اختلاف ظاهرا بين النحاة فى استعمال من
حقيقة فى الابتداء المكانى والزمانى وغيرهما وانما الخلاف فى انها هل هى حقيقة فى الثانى مجازا
فى الاول او حقيقة فيهما او مجاز كذلك من قبيل اطلاق اسم المشبه به وارادة المشبه فذهب
الى الاول البصريون والى الثانى الكوفيون والاخفش والمبرد وابن درستويه وبعضهم
وتبعهم السيد فى شرح الصمدية والمص والى الثالث الفاضل فى اللباب ولم نجد فى هذا شريكا
والذى يقوى فى نفسى هو الثانى اذ لا اختلاف فى استعمالها للزمانى فى كلام البلغاء والاصل
فى الاستعمال الحقيقة على ان لم ار فى هذا الاختلاف فائدة قيل وتعرف الابتدائية بحسن مقابلتها

والى

حروف الجار

والى لفظا كما ذكرنا فى الامثلة المذكورة او تقديرا نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
فان المعنى التجئ الى الله منه وقد تاتى من لغرض الابتداء دون ان يقصد الى
انتهاء مخصوص وذلك عند عدم اقتضاء المعنى الا المبتدء منه نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم وزيد افضل من عمرو واشباههما قوله **والتبيين** عطف على لابتداء الغاية و
ظاهره اشتراك الكلمة بين المعانى المذكورة وهو المشهور وعليه الجمهور وذهب الفاضل
الاسفراينى فى اللب والمحقق البردعى فى حدائق الدقائق الى ان كونها للتبيين والتبعيض
وغيرهما يرجع الى الابتداء الغاية وفيه نظر قيل وكثيرا ما يرد التبيين بعد ما ومهما وهما بها
اولى الافراط ابهامهما نحو وما ننسخ من اية او ننسها نات بخير منها وما يفتح الله للناس من
رحمة فلا ممسك لها ومهما تاتنا به من اية وقد يقع بعد غيرهما **كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان** ويحلون فيها من اساور من ذهب ويلبسون ثيابا من خضر واستبرق
ومن وقوعها بعد غيرها نحو قولك **عندى عشرون من الدراهم** قال الفاضل
فى اللباب وللتبعيض نحو اخذت من الدراهم وعندى عشرون منها ولا يخفى عليك
ما بين العبارتين من التنافى فان المص مثل به للتبيين والفاضل للتبعيض ويمكن
رفعه بان المتكلم اذا قصد بالدراهم فى قوله اخذت من الدراهم الدراهم التى عنده من
دون زيادة فمن للتبيين ومدخوله تميز فى المعنى للعدد كانه قال عندى عشرون
درهما واما اذا قصد بها الدراهم التى عنده بعض منها فمن فيها للتبعيض والتميز
محذوف فالمعنى عندى عشرون درهما من الدراهم فاللام على الاول للجنس وعلى
الثانى للعهد **و**موضوعه **للتبعيض نحو اخذت من الدراهم** والمفعول الصريح
لاخذت محذوف اى اخذت من الدراهم شيئا فاذا لم تذكر المفعول الصريح او ذكرته
معرفا نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلقة باخذت لا غير لانه يقام مقام الفاعل

فيقال اخذ من الدراهم والدراهم مأخوذ منها واما اذا ذكرت بعد المفعول المنكر
او قبله نحو اخذت شيئا من الدراهم وخذ من اموالهم صدقة فيجوز تعلقها بالفعل ويجوز
تعلقها بمقدر صفة للمفعول كذا قيل وعلامتها ان يكون قبلها او بعدها شيء هو بعض
المجرور بها **وللبدل** اى للدلالة على كون مدخولها مبدلا منه شيء كقوله تعالى **ولو نشاء**
لجعلنا منكم اى بدلكم **ملائكة يخلفون في الارض** فان الملائكة هم البدل والمخاطبون
هم المبدل عنهم والدال على البدلية كلمة من ونحو قول الشاعر جارية لم تأكل المرققة
ولم تذق من البقول الفستقا استشهد به ابن مالك والمعنى بدل البقول وانكر قوم مجيئها
للبدلية وقالوا الدال على البدلية المتعلق المحذوف فالتقدير لجعلنا ملائكة بدلا من منكم
ولم تذق الفستق بدلا من البقول ومن فيهما للابتداء وكذا جميع ما استدل بها **وللتعليل**
اى للدلالة على كون مدخولها علة لشيء نحو مما خطاياهم اغرقوا **ونحو** قول الفرزدق
في مدح امامنا بالحق سيد الساجدين علي بن الحسين **يغضي** بضم الياء وكسر الضاد المعجمة مضارع
اغضى يغضي اغضاء قال الجوهري الاغضاء ادناء الجفون وضميره راجع الى الامام عليه السلام
وقد صحفه بعض الطلبة حيث ضبطه يغضى بفتحهما من غض البصر بقلب احد حرفي التضعيف
ياء وهو كما ترى **حياء** مفعولا لاجله ويغضى بضم الياء وفتح الضاد المعجمة مضارع مجهول
من تعليلية وهي الشاهد فيه **مهابته** مجرور بمن والجار مع المجرور مرفوع المحل على النيابة
للفاعل **فلا يكلم** الفاء تفريعية ويكلم على صيغة المجهول ونائب الفاعل مستتر فيه وراجع
اليه **الا حين** مستثنى مفرغ والمستثنى منه محذوف اى حينا من الاحيان وجملة **يبتسم**
على صيغة المعلوم مضاف اليه لحين وضميره راجع اليه **وللظرفية** ومجرورها
لا يكون الا ظرفا مكانيا كقوله تعالى اروني **ماذا خلقوا من الارض** اى فيها او زمانيا
نحو واذا نودي للصلوة من يوم الجمعة اى فيه **وتكون زائدة** دالة على تنصيص العموم او تاكيده

بشرط

حروف الجارة

بشرط ان تكون داخلة على نكرة واقعة **في** كلام **غير موجب** اما بدخول ماء النافية
عليه **نحو وما من اله الا الله** وهل الاستفهامية نحو **وهل من خالق غير الله**
او لاء الناهية نحو **ولا يؤذ من احد** هذا ما اختاره البصريون وخالفهم الاخفش ولم يشترط
تنكير مدخولها ولا وقوعه في غير الموجب مستدلا بقوله تعالى ولقد جاءك من نباء المرسلين
ويغفر لكم من ذنوبكم ويحلون فيها من اساور ونكفر عنكم من سيئاتكم ولقد اولوها
بتأويلات ركيكة ليس هنا محل ذكرها تتميم قيل قد يستعمل بمعنى الباء نحو ينظرون اليك
من طرف خفي وبمعنى عند نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اى
عند الله وبمعنى على نحو ونصرناه من القوم اى عليهم وبمعنى عن نحو يا ويلنا قد كنا
في غفلة من هذا اى عنه وبمعنى الباء في القسم نحو من ربي ما فعلت كذا اى ربي
وفعل لم من مان يمين بمعنى كذب واذا اتصلت بفتح نونها الساكن لكون الفتح اخف
وبعض العرب تكلم بحذفها قال الشاعر ابلغ ابا دختنوس مالكة غير الذي قد يقال
ملكذب **والى** موضوعة للانتهاء الغاية وقد مر تفسيرها فتذكر نحو **سرت من البصرة**
الى الكوفة والى المسجد الاقصى الذي باركنا حوله **و** لانتهاء الغاية **زمانا نحو اتموا**
الصيام الى الليل ولا خلاف في كون الى لانتهاء الزماني كما في من **و** لانتهاء الغاية
غيرهما اى غير الزمان والمكان **نحو قلبي اليك** اى منه او مائل اليك **و** تستعمل
بمعنى مع الدال على المصاحبة استعمالا **قليلا** ظاهر هذا الكلام يؤدي ان استعمال
الى بمعنى مع مجاز والا فينبغي ان يقول وللمصاحبة كما قال في الباء وسيجيء ان شاء الله تعالى
نحو قوله تعالى **ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم** قال الرضي انها بمعنى الانتهاء
اى تضيفونها الى اموالكم قال الرضي **و** كذا قوله تعالى **فاغسلوا وجوهكم وايديكم**

الى

الى المرافق اى مضافة الى المرافق قيل وبمعنى اللام نحو امرى اليك اى لك وقيل هي
بمعنى الانتهاء اى منته اليك غير مجاوز عنك وبمعنى في نحو ليجمعنكم الى يوم القيمة
اى فيه وبمعنى عند نحو قول الشاعر ام لا سبيل الى الشباب وذكره اشهى الي من
الرحيق السلسل فالاولى للانتهاء والثانية بمعنى عند اى ام لا سبيل الى الشباب
والحال ان ذكره اشهى اي الذ عندي من الرحيق اى صفوة الشراب ومصفاه وخالصه
يقال ماء سلسل اى سهل الدخول في الحلق لعذوبته وصفائه والباء موضوعة
للاستعانة نحو كتبت بالقلم نحو بسم الله الرحمن الرحيم وقيل هي هنا للملابسة
اى المصاحبة كما في دخلت بثياب السفر فعلى الاول الظرف لغو على راى المص متعلقه محذوف
خاص وعلى الثاني مستقر لتعلقه بمقدر عام اعني ملابسا وهو حال من ضمير ابتدئ او اشرع
او اقرأ او غير ذلك مما يناسب حال المتكلم بها وقد يرجح الثاني بكونه ادخل في التعظيم
جعل اسم الله وتبعا للنبي وللمصاحبة اى للدلالة على كون مدخولها مصاحبا
لشيء مطلقا نحو وقد دخلوا بالكفر اى مصاحبين معه ونحو دخلت عليه بثياب
السفر اي حال كوني ملابسا معها ومنه اى ومن هذا القسم سبحان ربي العظيم
وبحمده والمعنى سبح سبحان ربي العظيم وانا ملابس مع حمده اى انزهه عما لا يليق
بشانه فالحمد بمعنى الحامدية مضاف الى المفعول والفاعل محذوف اى حمدي اياه
قال في المغني وقد اختلف في الباء عن قوله تع فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف
الى المفعول اى فسبحه حامدا له اى نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق به وقيل للاستعانة
والحمد مضاف الى الفاعل اى سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه محمودا وللالصاق
اى لافادة لصوق شيء بمجروره اما حقيقة اى الصاقا حقيقيا نحو به داء اي

ملتصق

حروف الجارة

اى ملتصق به مرض او مجازا اى الصاقا مجازيا نحو مررت بزيد اى قريب منه فان المعنى
كما قال الرضي الصقت المرور بمكان يقرب منه فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس و
من الاخفش ان تلك الباء بمعنى على بدليل قوله تع وانكم لتمرون عليهم مصبحين وقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت عنه وقلت لا يعنيني قال الرضي ومنه اى ومن
قسم الالصاق اقسمت بك وبحبوبتك اخبرني وللمقابلة وهي الداخلة على الاعواض
نحو بعت هذا بهذا واشتريته بالف وللتعدية اى تضمين اللازم معنى التصيير بدخول
الباء على فاعله وجعل الفاعل مفعولا اولا وزن الفاعل الماخوذ منه مفعولا
ثانيا له والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد اى صيرته
ذاهبا فان الاصل ذهب زيد فادخل الباء على فاعله وضمن معنى التصيير فصار بمعنى
كذلك بخلاف مررت بزيد وكتبت بالقلم وغيرها فانها ليست فيهما للتعدية بهذا المعنى
وان كانت للتعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى مدخوله وكذا سائر الحروف الجارة وقد
ظهر لك انه لو اطلق التعدية ينصرف الى الاول وهي مختصة بالباء في بعض المواضع اعني
فيما عرفت الباء معناه واما في غيره فتقييد بمن او في او عن او غيرها ويقال الفعل الفلاني
يتعدى بمن مثلا ولا يقال من للتعدية وسياتي كمال التحقيق في المنصوب بنزع الخافض
انتهى وانما فسر قوله ذهبت بزيد بقوله صيرته ذاهبا اشارة الى ان الحق ما ذهب اليه
سيبويه من ان الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فلا يلزم فيه مصاحبة الفاعل للمفعول به
خلافا للمبرد فانه اوجب في مثله مصاحبته له حيث ذهب الى ان الباء في مثله للمصاحبة
فمعناه عنده ذهبت معه وقوله عز من قائل ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات حجة
عليه اللهم الا ان يحمل على التاكيد والمبالغة وللقسم اى للدلالة على كون مدخوله
مقسما به وهو قسمان استعطافي وهو الذي يؤكد الطلب بعده نحو بالله اخبرني ولو

لاتضرب زيدا او هل يركب الامير وغير استعطاف وهو ما ليس كذلك بل يؤكد الخبر
بعده نحو بالله لا افعلن كذا وجعلها بعضهم للالصاق كما قدمنا وللسببية اى للدلالة على
كون مدخولها سببا نحو ضربته بسوء ادبه وكلا اخذنا بذنبه ونحو قول الفرزدق لقد فضلتم
بالاكل فينا قال فى المغنى ومنه نحو لقيت بزيد الاسد اى بسبب لقائى وعدها بعضهم سما
برأسه وسموها بباء التجريد وللبدل نحو قول الشاعر وهو الحماسى كما قال فى المغنى
قلبت الفاء عاطفة على ما قبلها لى متعلق بمقدر خبر المقدم لليت بهم ظرفيه
متضمنة لمعنى الشرط منصوبة بجوابها على الاشهر وجملة ركبوا كعملوا من الفعل والفاعل
فى محل الجر باضافة اذا اليها وجملة شنوا من الماو ناصب ابا ها الاغارة كالاقامة مفعول
له فرسانا وركبانا مفعول بهما له وجملة الشرط مع الجزائية منصوبة المحل صفة لقوما و
التقدير ليت قوما متصفين بانهم اذا ركبوا تفرقوا الاغارة بمعنى تفرقوا فى حال
ركوبهم للاغارة فرسانا وركبانا موجودون لى بدلهم وغرضه مذمة قومه بكونهم
خائفين عن الاعداء خالين عن الجرأة والشجاعة وللتعدية اى للدلالة على كون
مدخولها فداء لشخص معظم ذى شأن نحو قول الزائر للحبيب بابى انت وامى فلا
يقال للحجام مثلا مثل هذا الكلام وهذا الكلام خبر لفظا وانشاء معنى والجار متعلق
بمحذوف وخبر مقدم وانت مبتدء مؤخر وامى معطوف على ابى اى انت مفدى بابى
وامى ويحتمل ان يكون التقدير افديك ابى وامى حذف الفعل اختصارا فصار اى
ابى وامى فابدل انت عن الضمير المنصوب المتصل فصار انت ابى وامى ثم قدم ابى للاختصا
ثم ادخل عليه الباء للدلالة على كونه فداء فصار كذا وبمعنى عن اى ويستعمل مجازا بمعنى عن
نحو سال سائل بعذاب واقع قال فى الكشاف ضمن سال معنى دعا فعدى تعديته كانه
قيل دعا داع بعذاب واقع من قولك دعا بكذا اذا استدعاه وطلبه ومنه قوله تعم

يدعون

بيت اوله قوما اسم موضع البيت انا
الباء للملابسة وهى الشاهد فيه وكما انه يتعلق

حروف الجارة

يدعون فيها بكل فاكهة انتهى والظاهر من كلامه انه جعل الباء للتعدية المطلقة فالمعنى طلب
طالب عذابا واقعا وهذا المعنى يوافق بعض ما نقل من اسباب النزول وقال فى الصحاح سالته الشئ
وسالته عن الشئ وقوله تعم سال سائل بعذاب واقع اى عن عذاب قال الاخفش خرجنا نسال
عن فلان وبفلان انتهى اقول وتحقيق الحق فى المقام ان فعل السؤال قد يتعدى الى مفعولين
بنفسه نحو قوله اللهم انى اسئلك الامن والايمان بك فيجوز ان يحذف الثانى ويبقى الاخر
نحو واسئلوا اهل الذكر اى ما لا تعلمون بقرينة قوله ان كنتم لا تعلمون فيحتاج استقامة
المعنى مطلقا الى تقدير من الابتدائية مع المفعول الاول فان المعنى المستقيم اللهم انى
اسئلك منك الامن واسئلوا من اهل الذكر ما لا تعلمون واما قوله تعم واسئلوا الله من
فضله فيمكن ان يحمل على باب القلب فيقال المعنى واسئلوا من الله فضله وفى هذا الاستعمال
لا يدخل الباء على احد مفعوليه فليس هذا مما نحن فيه وقد يدخل على الثانى من مفعوليه كلمة
عن نحو قوله تعم ويسئلونك عن ذى القرنين ويسئلونك عن الشهر الحرام وغير ذلك وفى هذا
الاستعمال ايضا قد يحذف احد المفعولين ويبقى الاخر كما نقل الجوهرى عن الاخفش من انه
يقال خرجنا نسئل عن فلان وبفلان اى نسئل من نزيد او غير ذلك على حسب المقام ومنه
ما نحن فيه فان المفعول الاول محذوف والتقدير سال الله سائل بعذاب وقد يحذف
عن ويقام مقامها الباء كما فى قول الشاعر فان تسئلونى بالنساء فاننى خبير بادواء
النساء طبيب وهذه هى الباء التى بمعنى عن عندهم لان المجرور به هو المسؤول عنه وهذا
والذى يقتضيه الذوق والسياق هو والظاهر عند التأمل ان مفعول الاول فى هذا
الاستعمال ايضا لا بد له من معنى الابتدائية وان كلمة عن زائدة فى المعنى غير محتاج اليها
اصلا فان المعنى الصحيح الخالى عن الغبار فى قولك سالت فلانا عن فلان سالت منه
احواله وكيفية حالاته وكذا الباء المعاقبة لها فمعنى قول علقمة ان تسئلونى احوال

التاء وكيفية حال الانتهى فانه خبر وكذا الكلام في قوله تعالى سأل سائل بعذاب فان معناه
الصحيح على ظني سال من الله سائل عذابا واقعا فلا حاجة الى التضمين نعم جرى طريقة
اهل اللسان على حذف من عن الاول وادخال عن على الثاني فرقا بين المسؤل منه و
المسؤل حاله فزعم النحويون انها للمجاوزة وان السؤال لابد من تعديته بها فحكموا بان
الباء المعاقبة لها بمعناها فالحق ما ذهب البصريون من ان الباء لا تكون بمعنى عن اصلا
وكلما مثل به المثبتون له فليس منه **وبمعنى اللام** الاختصاصية **نحو** قوله تعالى **واذ فرقنا بكم** اى
لكم **البحر** فانجيناكم اى واذكروا زمان فرقنا البحر لكم **وبمعنى من** التبعيضية **نحو** قوله تعالى
عينا يشرب بها عباد الله اول الاية ان الابرار يشربون من كاس كان مزاجها كافورا عينا يشرب
بها عباد الله الاية وجمهور المفسرين كالعلامة الزمخشري والمحقق البيضاوي والشيخ الطبرسي
في جامع الجوامع ذهبوا الى ان هذه الباء للالصاق حتى ان الزمخشري لم يتعرض لكونها
بمعناها وقال فان قلت لم وصل فعل الشرب اولا بحرف الابتداء وبحرف الالصاق اخرا
قلت لان الكاس مبدء شربهم واول غايته واما العين فبها يمزجون شرابهم فكان
المعنى يشرب بها عباد الله الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل وقال البيضاوي يشرب
بها عباد الله اى ملتذا او ممزوجا بها وقيل الباء مزيدة او بمعنى من انتهى ولم يثبت
كثير من النحاة كونها بمعناها وذكرها بعض لغوي كالاصمعي والفارسي وابن مالك قال
في المغني وللتبعيض اثبت ذلك الاصمعي والفارسي والقتيبي وابن مالك قيل
والكوفيون جعلوا منه عينا يشرب بها عباد الله قيل ومنه فامسحوا برؤسكم والظاهر
ان الباء فيهما للالصاق انتهى ملخصا وقال السيد في شرح الصمدية وللتبعيض نحو فامسحوا
برؤسكم كما في الحديث ثم قال وبمعنى من نحو عينا يشرب بها عباد الله وفيه نظر فانه
لو لم يتفطن ان الباء التي بمعنى من هي التي للتبعيض فجعلها قسمين فتدبر فعلى

هذا

حروف الجارة

هذا وجب عليه ان لا يطلق الكلام فان المطلق ينصرف الى الاكمل وهو الابتداء دون
التبعيض وفي بعض النسخ **وبمعنى في** اى الظرفية اما حقيقة نحو ولقد نصركم الله ببدر
اى فيه ونحو قول الشاعر وفار قد خطأت بعيد وهن بذلها ما اريد بها مقاما
اى فيها او مجازا **نحو بيده الخير** اى فيها **وتكون زائدة** اما **قياسا** اى زيدا قياسيا او
ذلك **في ثلث اخبار خبر ليس نحو زيد بقائم** وليس الله بكاف عبده وزيادتها في هذا الخبر كثيرة
حتى انه قد يجر المعطوف عليه المنصوب بثبوتها نحو قول الشاعر بدا لي اني لست
مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وقد يعكس فينصب المعطوف عليه
المجرور بها حملا على محل المنصوب بليس نحو قول الشاعر فلسنا بالجبال ولا الحديدا
وخبر ما النافية المشبهة بليس **نحو ما زيد بقائم** وما الله بغافل عما تعملون **وخبر مبتدء
مقرون بهل** الاستفهامية **نحو هل زيد بقائم** واما سماعية عطف على قياسا اى وتكون
الزائدة زيدا سماعيا ليس لها قانون كلي بل هو موكول على السماع وهو **اما**
ان يكون **في غير الخبر** اى مع غيره بان يكون في المبتدا **نحو بحسبك زيد** او في الفاعل لا
مطلقا بل فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا اى كفى الله او في المفعول نحو **القى بيده**
ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اى لا تلقوا انفسكم من قبيل تسمية الكل باسم الجزء
وقيل المعنى ولا تلقوا انفسكم بايديكم فحذف المفعول والباء للالة كما في كتبت بالقلم
والمراد بسبب ايديكم كما في يقال لا تقدم امرك بيدك **وله في الخبر غير ما ذكر** اى غير الخبر الذي
ذكر وهي الاخبار الثلثة المقدمة **نحو حسبك بزيد** قال الشيخ الرضي وتزاد قياسا في
مفعول علمت وعرفت وجهلت وتيقنت ولحست وتزاد قياسا ايضا في المرفوع
في كل ما كان فاعلا لكفى ومتصرفاته وفي فاعل افعل في التعجب على مذهب سيبويه
وفي المبتدا الذي هو حسبك وتزاد شاذا في خبر المبتدا الموجب نحو جزاء سيئة

بمثلها عند الاخفش وتزاد سماعا بكثرة في المفعول به نحو القى بيده وقوله ونضرب
بالسيف ونرجو بالفرج وقليلا في خبر لكن انتهى ملخصا اقول لا يخفى عليك ان كلا
هذا غير موافق لكلام المص فكانه تبع ابن الحاجب في الكافية والفاضل الجامي في شرحها
وان الاشبه بالحق هو كلام الشيخ ولما انقضى الكلام عن ذكر الباء شرع في بيان
في فقال **و في** موضوعة **للظرفية** اي للدلالة على كون مدخولها ظرفا للشيء اما
للظرفية اي ظرفية حقيقية **نحو الماء في الكوز** ولله ما في السموات وما في الارض فان الكوز
ظرف للماء مشتمل عليه **او مجازا** اي ظرفية مجازية **نحو النجاة في الصدق كما ان الهلاك في الكذب**
الكاف للتشبيه وما زائدة وجملة ان في تاويل المصدر مشبه به والمشبه محذوف والتقدير
النجاة ثابت في الصدق ثبوتا كثبوت الهلاك في الكذب شبه الصدق بالظرف لاشتماله
على النجاة اشتمال الكوز على الماء فاستعمل في في الظرفية المجازية وكذا الكلام في
الكذب والهلاك او الظرفية كما تكون مكانية كما مر تكون زمانية نحو قوله انا انزلناه في ليلة
القدر **و** يستعمل **بمعنى على** استعمالا **قليلا** اي قد يستعمل في الاستعلاء **نحو ولاصلبنكم
في جذوع النخل** اي على جذوع النخل قال الرضي والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب في
الجذع تمكن المظروف في الظرف اقول والتحقيق ان بين الظرفية والاستعلاء عموما
مطلقا فان كل ما يصدق عليه الاستعلاء يصدق عليه الظرفية ايضا من غير عكس فان قولنا زيد
على السطح يصح ان يقال فيه ان السطح ظرف لزيد ايضا لتمكنه فيه تمكن الماء في الكوز فان السطح
حين كونه عليه هو المكان له ولا معنى للظرفية الا كون الظرف مكانا للمظروف بخلاف قولنا الماء في
الكوز فانه لا يصح ان يقال ان الماء مستعل على الكوز وبهذا يجمع بين القولين فاحفظ وتدبر
فيه **و** تستعمل **بمعنى اللام** التعليلية **نحو** قول الباقر عليه السلام كان ذنب الجبار **ان امرءة دخلت
النار في هرة حبستها** اي لاجل حبس الهرة وهي بكسر الهاء وفتح الراء المهملة المشددة السنور قال الرضي

قوله

قوله تع في النفس المؤمنة مائة من الابل في مثلها فان السبب الذي هو القتل متضمن للدية
تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال انها للسببية ولا يخلو من تكلف **و يكون**
فعلا من وفى يفي كوفى يقي للوحدة المخاطبة من الامر **نحو** قولك لمن وعدتك
يا فلانة **في بعهدك** بكسر الكاف **و** تكون مستعملة **بمعنى مع** اي للمصاحبة **نحو هل في
اقل من الف** اي الف دينار او غيره مما يدل عليه القرينة وفي بعض النسخ هو في
اقل ولا بأس به **اي مع اقل** ومنه قوله تع فخرج على قومه في زينته اي معها وقول
الشاعر تضوع مسكا بطن نعمان ان مشت به زينب في نسوة عطرات اي معهن قيل
وتكون زائدة نحو اركبوا فيها اي اركبوها وتكون اسما من الاسماء الستة في حال الجر
كقولهم كلمته فوه الى في بالتشديد الى فمي **و على** موضوعة **للاستعلاء حسا**
اي استعلاء حسيا **وهو** اي الاستعلاء الحسي **ما** اي الاستعلاء الذي او استعلاء
يشاهد اي يمكن ان يرى **نحو زيد على السطح** اي مستعل عليه ونحو وعليها وعلى
الفلك تحملون **او حكما** عطف على حسا اي و تكون موضوعة للاستعلاء استعلاء
حكميا **وهو ما لا يشاهد نحو عليه دين** وفضلنا بعضهم على بعض شبه الدين
بالمستعلي في كونه متوقفا على ما استعلى عليه والمديون بمعنى مركب شيء فان المركوب
كما كان ذليلا مطيعا للراكب كذلك من عليه الدين فانه مطيع ذليل فاستعمل فيه على
و تستعمل **بمعنى في** للظرفية **نحو** قوله تع **ودخل المدينة على حين غفلة** اي فيه
وبمعنى مع نحو ويطعمون الطعام على حبه اي مع حبهم اياه واحتياجهم اليه نص
عليه الزمخشري وبمعنى عن كقول الشاعر اذا رضيت على بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها
اي رضيت عني وبمعنى اللام التعليلية نحو ولتكبروا الله على ما هديكم اي لهدايته اياكم وبمعنى
من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون كذا في المغني فالمعنى اذا قبلوا الكيل من الناس

على

وقال في الكشاف لما كان اكتيالهم من الناس اكتيالا لا يضرهم ابدل على مكان من للدلالة
على ذلك ويحتمل ان يتعلق على بيستوفون انتهى فلا استشهاد في الاية قال ابن هشام
وللاستعلاء المعنوي والاضرار قال الشاعر بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على ان قرب الدار خير من البعد
على ان قرب الدار ليس بنافع اذا كان من تهواه ليس بذي ود قال ابطل بعلى الاولى
عموم قوله لم يشف ما بنا فقال بلى ان فيه شفاء ما ثم ابطل بالثانية قوله على ان قرب الدار الخ
وتكون اسما بمعنى الفوق ويلزمها كلمة من اي ولا تكون اسما الا اذا دخلت عليها
من **نحو** قول الشاعر في صفة قطاة غدت **من عليه** بعدما تم ظمؤها تصل وعن قيض
ببيداء مجهل **اي** غدت القطاة وارتفعت **من فوقه** اي من فوق الفرخ بعد تمام المدة
التي تقدر على الاستكمال من الماء حال كونها تصل عطشا اي تسمع من جوفها صليلا اي صوتا
وعن يحتمل عطفه على على فتكون مجرورة وعلى من فتكون جارة **وتكون فعلا** للتكبر
والتغالب اما من علا في الارض علوا **نحو** قوله تعالى **ان فرعون علا في الارض** اي تكبر وا
ما من علي في الشرف او في المكان واما من علوت الرجل اي غلبته او بالسيف اي ضربته
والمناسب للمعنى الحرفي وهو الثالث دون اخواته فلو مثل به لكان انسب **واللام** موضوعه
للاختصاص الملكية نحو المال لزيد وغير الملكية نحو الحمد لله وفي بعض النسخ
للاختصاص الملكية قال الجوهري في بيان معانيها منها لام الملك كقولك المال لزيد
ومنها لام الاختصاص كقولك اخ لزيد وقال في المغني في بيان معاني اللام احدها الاستحقاق
وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله والعزة لله والثاني الاختصاص نحو الجنة للمؤمنين
وهذا الحصير للمسجد والثالث الملك نحو له ما في السموات وما في الارض وبعضهم يستغني بذكر
الاختصاص عن ذكر المعنيين الاخرين ويمثل له بالامثلة المذكورة او نحوها اقول و
التحقيق ان الملكية نسبة بين المالك والمملوك فلا بد من وقوع اللام الدالة عليها

بين

شعر

شعر

اللام

بين ما يقبل المالكية وما يقبل المملوكية كما في قولك المال لزيد وله ما في السموات وما في
الارض فان المال يقبل المملوكية كما يقبل زيد المالكية واما اذا عدم الشرطان معا او احدهما
فلا يتحقق الملكية ومنه يلزم عدم كونها لها فاللام في قولنا الجل للفرس والاخ لزيد
والنهوق للحمار لا تكون للملكية لعدم تحقق المالكية في الاول والمملوكية في الثاني وكليهما
في الثالث بل تكون للاختصاص فالملكية يستلزم الاختصاص من غير عكس وقد نبه على
ذلك المص بقوله لاختصاص الملكية او غير الملكية اذ الاضافة بيانية اي للاختصاص الذي هي
الملكية او غير الملكية ويرجع الى الاختصاص اللام التي يسمونها بالعاقبة كما في قول الشاعر
لدوا للموت وابنوا للخراب وكذا قول الاخر فللموت تغذو الوالدات سخالها كما لخراب
الدهر تبنى المساكن وكذا قوله تعالى فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا هذا على
المختار الرضي وقال الزمخشري والمحققون انها لام العلة وان التعليل فيها وارد على طريق
المجاز دون الحقيقة **وللتعليل** اي للدلالة على كون مدخولها علة للشيء اما تحصيلا **نحو**
ضربته للتأديب او حصولا نحو جئتك لمجيئك امس اي فان تحصيل التأديب وحصول
المجيء علتان للضرب والمجيء **وللقسم** لا مطلقا بل **في التعجب** اي في الامر العظيم
الذي ينبغي ان يتعجب منه بان يكون ذلك الامر العظيم جوابا له ومقسما عليه فلا يقال
لله لقد قام زيد ويختص باسم الله وتكون مفتوحة وسيشير المص اليه **نحو** قول الهذلي
كما نص عليه الجوهري **لله** متعلق باقسم المقدر وجوبا وروى الجوهري تالله فلا استشهاد
لا يبقى جواب للقسم ورواه الجوهري وصاحب المغني يبقى بلا لا فهي مقدرة
لوجوب ذكر اللام مع ارادة الاثبات وهو لا يلائم المقام ايض **على الايام** متعلق بلا يبقى
وعلى فيه بمعنى في **ذو** من الاسماء الستة فاعله **حيد** اما بكسر المهملة وفتح الباء جمع
حيدة بسكون الياء وفتح المهملتين بمعنى عقد القرن ايدتها القرن او بفتح المهملة

شعر

شعر

وسكون الياء بمعنى الميل والعذر والحيلة بمشمخر كمقشعر اي جبل طويل من اشمخر المكان
اي ارتفع متعلق بلا يبقى والباء بمعنى في ابيض به متعلق بمحذوف خبر مقدم الضيان
لحيان مبتدء مؤخر قال الجوهري الضيان ياسمين البر وهو فعلان قال الهذلي تالله يبقى
البيت والاس عطف عليه والجملة مجرورة المحل صفة للمشمخر والعائد المجرور في به اوالشاهد
في اللام لكونه للقسم قال في المغني وللتعجب المجرد من القسم وتستعمل في النداء نحو يا للماء
وقولهم يالك رجلا عالما اقول ومنه قول علي عليه السلام يالها نعمة اوص نعمة وفي غيره
نحو لله دره فارسا وقد ياتي تحقيق معنى لله دره فارسا في بحث المصدر انشاء الله وللوقت
اي لمدة لا تكون مدخولها وقتا نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس وقال الجوهري دلكت الشمس زالت
جعلها في المغني موافقة بعد اي اقم الصلوة بعد زوالها و تستعمل بمعنى عن ها لكونها مضافة حينئذ
مع القول وتستعمل معه نحو قوله تعالى قال الذين كفروا للذين امنوا اي حال كونهم معرضين عنهم لو كان
خيرا ما سبقونا بالخطاب لا الغيبة وبمعنى الى نحو فسقناه لبلد ميت اي الى بلد ميت ونحو بان ربك
اوحى لها اي اليها بدليل قوله تعالى واوحى الى النحل وقيل اوحى الى وتكون زائدة داخلة على مفعول
ما لا يحتاج في الوصول اليه اليها نحو ردف لكم اي ردفكم فان ردف لا احتاج له في الوصول الى كم
اليها فهي زائدة خلافا للمغني حيث ضمن فيه معنى اقترب وقال هي كما في قوله اقترب للناس
حسابهم فليست بزائدة ومنه نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له قيل ومنه اللام المقوية
الداخلة على مفعول ما ضعف بتقديمه عليه نحو للرؤيا تعبرون ولربهم يرهبون او بكونه فرعا
في العمل نحو مصدقا لما معهم وفعال لما يريد وقد اجتمعا في قوله تعالى وكنا لحكمهم شاهدين
وقد تكون لتوكيد النفي وهي التي سميت بلام الجحود وهي الداخلة على الفعل المسبوق بما كان
او لم يكن مع اتحاد فاعليهما نحو لم يكن الله ليغفر لهم وما كان الله ليعذبهم فاللام جارة
للمصدر المؤول اليه الجملة المقرونة بان المقدرة في متعلق بخبر محذوف اي لم يكن الله قاصدا

لغفرانهم

لغفرانهم وما كان الله مريدا لتعذيبهم ولا يخفى ان نفي القصد والارادة اكد من نفي
الفعل وبمعنى في نحو ونضع الموازين بالقسط ليوم القيمة اي فيه وبمعنى عند نحو قولهم
كتبته لثلث خلون من شهر كذا اي عند مضي ثلث منه وبمعنى مع نحو قول الشاعر فلما تفرقنا
كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا وبمعنى من نحو قول جرير لنا الفضل في الدنيا
وانفك راغم ونحن لكم يوم القيمة افضل اي نحن افضل منكم يوم القيمة ايضا وتكون فعلا
من ولي يلي بالكسر فيهما ولياء بالفتح بمعنى قرب نص عليه الجوهري للواحد المخاطب من
الامر نحو قولك لعمرو لزيد وفيها اي وفي كلمة اللام معنى النفع لانها موضوعة للاختصاص
والملكية كما ان في على معنى الضرر وقلما ينظر هذا التركيب فتذكر نحو دعا لي اي لانتفاعي ودعا عليه
اي على ضرره وهذا الكلام نظير قولهم في بيان كيفية اللعان ويقول الرجل في الخامسة ان
غضب الله عليه ان كان من الكاذبين اذ حق الكلام ان يقال علي وانما فعلوا ذلك لكراهة
نسبة الضرر الى النفس ولو بالايهام ولا يتوهم ان كون معنى النفع والضرر فيهما انما هو
مختص بما اذا وقعتا بعد حروف الدعاء كما سبق اليه بعض الاوهام وقد مرت الاشارة اليه
فيه اعلم ان الحروف قسمان حروف المباني وهي التي تركب منها الكلمة اعني اب ت ث الخ
والاصل فيها البناء على السكون الا اذا احتاج المتكلم الى تحريكها اذ ليس لها معان فضلا
من المعاني المعتورة المحتاجة الى الاعراب وحروف المعاني وهي التي وضعت بمعنى كهمزة
الاستفهام وباء الجر ولامه والاصل فيها ايضا البناء على السكون لانها وان وضعت لمعان
الا انه لا يعتور عليها المعاني المحتاجة الى الاعراب ولما كانت مظنة لان تقع في
اول الكلام امتنع بناء ما كانت منها على حرف واحد على السكون فحقها ان تبنى على الفتح
التي هي اخت السكون في الخفة وان كان الجر اخذا لها في المخرج كما صرح به لانها ادوات
كثيرة الدور في كلماتهم والكثرة تستدعي الخفة واما الباء من الحروف الجارة فتبنى على

الكسر لتكون حركتها موافقة لأثرها واما اللام منها فتبنى على الكسر ايضا اما لذلك او
لئلا تشتبه بغيرها من اللامات كلام الجحود ولام الابتداء فالاصل فيهما البناء على الكسر لكن قد
تخرج عن هذا الاصل و تفتح اللام لدليل كما تفتح في الاستغاثة مع المستغاث منه نحو يالله لئلا
تشتبه بالمستغاث لأجله ولم يعكس لان المستغاث منه هو الواقع موقع الضمير الذي تفتح اللام معها
دون المستغاث له كذا قيل و تفتح في التعجب سواء كان مع القسم كاما اولا نحو يا للعجب
للماء عند التعجب منه و في التهديد نحو يا للمرضى حملا على الاستغاثة و تفتح في كل مضمر نحو
له لهما لهم لها لهما لهن قيل لانها لا تشتبه بغيرها حينئذ اذ الضمير المرفوع غير المجرور اقول وفيه
نظر لان الدليل ثمانية في الغائب والغائبة والمخاطب مطلقا فانه تقع فيهما مع الجار له ولهما و
لك ولكما ومع الابتدائية مثلا لهو ولهي ولانت ولانتما الخ واما في غيرها فلا فانه يقال فيه
معهما لها لهم لهن كيف وقد يتفرع على هذا جواز الاحتمالين في قولنا ان الزيدين لهما
خادمان اعني كون اللام جارة متعلقة بمقدر خبرا لما بعدها والجملة تكون خبرا لان وكونها
ابتدائية داخلة في المبتدأ فيكون ما بعدها خبرا له والجملة خبرا لان فتدبر و بالجملة فاللام
تكون مفتوحة مع كل مضمر الا الياء فتبنى معها على الكسر لاستدعائها كسر ما قبلها واما الياء
نفسها فقد تسكن نحو ما لي لا ارى الهدهد ورب اغفر لي واجعل لي وغيرها وقد تفتح
نحو وما لي لا اعبد الذي فطرني و تكسر اللام في غيرها اي في غير المذكورات من الاستغاثة ثم التعجب
والتهديد والضمائر وعن موضوعة للمجاوزة قيل يعني لبعد شيء عن المجرور بسبب احداث
المصدر المعدى بها نحو رميت السهم عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي
وللبدل نحو قوله تعالى اتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا في الصحاح جزى عني هذا الامر اي
قضى ومنه قوله تعالى لا تجزي الاية وقال في موضع اخر وقد يكون اي القضاء بمعنى الاداء
تقول قضيت ديني فمعنى الاية والله اعلم اتقوا يوما لا تجزي تقضي ولا تؤدي
نفس

الحروف الجارة

نفس عن نفس اي بدلها شيئا بل كل نفس بما كسبت رهينة و تستعمل بمعنى بعد نحو
قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي حالا بعد حال وقال الزمخشري عن طبق صفة لما قبله فالمعنى طبقا
شعر
متجاوزا في الشدة عن طبق اخر دونه في الشدة فلا استشهاد وكذا قول الشاعر ومنهل
وردته عن منهل اذ يحتمل ان يكون عن منهل فيه لغوا حالا عن فاعل وردته اي رب
منهل وردته بعد منهل اخر و تستعمل عن بمعنى على قول الشاعر ذي الاصبع لاه اصله لله
قيل واللام فيه بمعنى على متعلق بمحذوف خبر مقدم ابن عمك مبتدأ مؤخر بتقدير
مضاف اي على الله خير ابن عمك اقول ويحتمل ان يكون اللام للقسم فابن مبتدأ مضاف
الى عم والخبر محذوف اي لله ابن عمك خير منك او افضل منك والجملة جواب القسم والتعجب
بالنسبة الى حال المخاطب وجملة لا افضلت من الفعل والفاعل مستأنفة على الاول وبدل
عما تقدمها على الثاني في حسب بفتحتين وهو ما يعده الانسان من مفاخر الاباء كذا
في شرح الديوان والجار متعلق بلا افضلت عني بمعنى علي ايضا متعلق به وجملة ولا انت
دياني معطوفة على لا افضلت من عطف الاسمية على الفعلية والدياني مبالغة من
الدين بمعنى الجزاء فتخزوني من خزاه يخزوه خزوا اي ساسه قال في المغني اي لله درا
ابن عمك لا افضلت في حسب علي ولا انت مالكي فتسوسني و كلمة لاه بكسر الهاء على
الحكاية مخفف لله بحذف اللام الجارة وحرف التعليل و تكون عن اسما بمعنى الجانب
ولا تجيء في الكلام الا مع من الجارة نحو قولك جاوزت من عن يمينك اي من جانب
يمينك وللتعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة اي لاجلها فان قيل
كلمتا من وعن متقاربتان في المعنى فبم تميزت احداهما عن الاخرى قلت التحقيق
انهما وان كانتا متقاربتي المعنى لكن الاصل في الاولى الابتداء وفي الثانية المجاوزة
فكل موضع يصلح فيه تقديرهما فلك استعمال ايتهما شئت نحو سقيته من العطش او عنه

وكل موضع لا يليق الا بابتدائه تعين فيه الاول نحو زيد افضل من عمرو فان افضلية
زيد لكونها من الامور الاضافية انما يظهر بالقياس الى فضل عمرو وبالنسبة اليه فيه ظهورها
فضل عمرو وارادة المجاوزة غير معقولة لان فضل الشخص لا يتجاوز عنه الى غيره وكلما لا يليق الا
بالمجاوزة فهو موضع عن ادى عنه دينه وحتى الجارة موضوعة للانتهاء اى لانتهاء حتى
الغاية كالى ولكن الفرق بينهما انه لا بد ان يقع قبلها ذو اجزاء ومدخولها الجزء الاخير منه اى من
ذى اجزاء الذى وقع قبلها نحو اكلت السمكة حتى راسها او متصله اى بما قبلها نحو نمت البارحة حتى الصباح فان
الصباح ليس جزء من البارحة بل متصل بها والبارحة من برح النبى اذا زال سمى بها الليلة الماضية
بخلاف الى فانه لا يجب فيها ذلك فيجوز ان يبقى قليل الليل بخلاف حتى ومن الفرق بين حتى
والى انها اى حتى تفيد لمدخولها قوة اى يجب ان يقع بعدها جزء اقوى مما قبلها بان لو فرض
ترتيب لاجزاء ما قبلها الاقوى فالاقوى كان الواقع بعدها غاية لها نحو مات الناس حتى الانبياء فانه
لو فرض ترتيب لافراد الناس يكون الانبياء فى غاية القوة او ضعفا عطف على قوة اى يجب ان يقع
بعدها احد الامرين اما جزء الاقوى او الاضعف نحو قدم الحاج حتى المشاة فانه لو رتب بين افراد
الحاج الاضعف فالاضعف يكون المشاة اخر فرد منهم من جهة الاضعفية ولا يجب ان يكون الترتيب
فى الخارج ايضا فلو كان القادمون اولا هم المشاة لجاز ان يقال ذلك وتكون للاستئناف
وما بعدها اى تكون للعطف فالمعطوف عليه اى ما بعدها حينئذ يكون كالمعطوف عليه فى الاعراب ان
رفعا فرفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر واول الامثلة يحتمل هذه الثلث الوجهين ايضا اى كما يحتمل
كونها فيه جارة يحتمل كونها مستانفة فيكون الراس مرفوعا بالابتداء والخبر محذوفا اى حتى
راسها ماكول ويحتمل كونها عاطفة فيكون الراس منصوبا معطوفا على السمكة من الفرق بين
الى وحتى انه وشذ دخولها اى دخول حتى الجارة مع الجار على المضمر فى نحو قول الشاعر فلا
والله لا يبقى اناس فتى حتاك يا ابن ابى زياد وقيل بالمنع لان مجرورها لا يكون الا بعضا شعر

لما قبلها او كبعض له ولم يمكن عود الضمير الى الكل ورد بعدم لزوم دخولها على الضمير الراجع
الى ما هو جزء له لجواز كونه ضمير خطاب كما مر من قول الشاعر ويجوز رجوعه الى غير ما هو جزء له نحو
زيد ضربت القوم حتاه وقيل لئلا يلزم الالتباس بحتى العاطفة ورد بالمنع عن الالتباس لانه
يبقى مع العاطفة قام القوم حتى انت واكرمتهم حتى اياك ومع الجارة حتاك ومثله فلا التباس فالقول
بالجواز قوى ولو كان قليلا فى الكلام وقد روى فى البيت المذكور الرضى هكذا شعر فلا والله لا
يبقى ناس فتى حتاك يا ابن ابى يزيد وهو الصحيح لظهور المعنى فلا يكون الامر كما
والله لا يلقاه ناس من جهة كونه فتى اى من جهة الفتوة حتاك يا ابن ابى يزيد فيكون المراد مدح
المخاطب بكونه ذا خلق حسن فيكون الترقى من الادنى الى الاعلى وقد يروى لا يبقى الياء قبل
القاف فالمراد النصيحة وتذكر الموت وعدم الاعتماد على الدنيا فقوله فتى بدل بعض من كل
والخطاب للنفس والعلم عند الله وعند اهله ورب للتقليل اى لا انشائه ولهذا وجب لها
صدر الكلام وقيل لانها تشبه النفى لكونها للقلة فلها صدر الكلام كالنفى وكان هذا هو الاشبه
وتقع غالبا جوابا لسؤال مقدر نحو رب رجل كريم لقيته كانه قيل لك ما لقيت رجلا كريما فقلت رب
رجل كريم لقيته اى لا تنكر لقائى للرجال الكرام فانى لقيت منهم وان كان قليلا او مذكور كما اذا قيل لك
ليس رجل صالح عندك فقلت فى الجواب رب رجل صالح عندى يعنى لا تنكر وجود الصلحاء عندى فان
عندى قليلا منهم وقد تكون للتكثير نحو رب رجل فقير اغنيته والدليل على كونها للتكثير سياق الكلام لان
مثل هذا الكلام انما يقال فى موضع المدح والتقليل يناسب فتعين التكثير وقال الرضى هذا الذى
ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة وفى معنى التقليل كالمجاز المحتاج الى
القرينة وتختص بنكرة اى وتختص رب بدخولها على اسم نكرة لعدم الاحتياج الى التعريف
فلو عرف صار ضائعا موصوفة اما بجملة اسمية نحو يا رب هيجا هى خير من دعة : او فعلية نحو رب
رجل لقيته او ظرفية نحو رب رجل فى الدار وعندك كرمته او وصف مشتق نحو رب نفس ظالمة

ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيمة وذلك لتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لان
الشئ اذا صار موصوفا صار اقل مما لا يوصف وقيل بعدم الاشتراط وفعلها قيل اي الذي تعلق
به رب يجب ان يكون فعلا ماضيا لانها للتقليل المحقق ولا يتصور الا في الماضي محذوف غالبا اي في غالب
الاستعمال نحو رب رجل كريم لقيته في المثال متعلق بمحذوف وهو لقيته او غيره مما يناسب المقام
جملة لقيته صفة لرجل والدليل على الحذف السياق هذا الكل هو مذهب البصريين وسيبويه واما
الكوفيون والاخفش على اسميتها بقول الشاعر ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب
قتل عار قال رب مبتداء وعار خبرها قال الرضي والذي يقوى عندي مذهب الاخفش و
الكوفيين اعني كونها اسما فرب مضافا الى النكرة فمعنى رب رجل في اصل الوضع قليل من
هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع على انه مبتداء لا خبر له انتهى ملخصا
اقول والاقوى في نظري القاصر مذهب الكوفيين والاخفش كما اختاره الرضي اعني كونه مبتداء
دائما لا خبرا بل القول هي اسم واعرابه بحسب اقتضاء المقام واذا كان مبتداء فخبرها ما يقع بعد صفة
مجرورها من مفرد نحو رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا عارية جائعة يوم القيمة او جملة فعلية نحو رب
رجل كريم لقيته او ظرفية نحو رب رجل صالح عندي وانما دعانا الى هذا القول اشكالات الواردة على
البصريين منها عدم صلاحيتها للافضاء بما يتعلق به الى مدخولها في نحو رب رجل كريم لقيته او
اكرمته او اهنته وغير ذلك من الافعال التي تتعدى بنفسها وحرف الجر ما وضع للافضاء بفعل
ما لم يفض به ولم يكن زائدة لم يكن منها ومنها عدم صحة تعلقها بلقيته والافضاء بمعناه الى مجرورها
نحو قولهم رب رجل كريم لقيته كما لا يخفى وانما لم نختر ما اختاره الرضي لانا نجد بعد التتبع
في موارد استعمالاتها شيئا صالحا للخبرية لها اذا كانت مبتداء او لا مانع من جعله خبرا لها كقوله
رب نفس طاعمة ناعمة عارية جائعة وقولهم رب رجل صالح عندي ورب رجل كريم لقيته وربما
تكون مفعولا نحو قولهم رب رجل فقير اغنيت وبالجملة والتدبر الصحيح يحكم بان ما اخترنا هو الذي

الحروف الجارة

يوافق الاعراب والمعنى ويأتي لذلك مزيد توضيح انشاء الله تعالى وتدخل رب على مضمر مبهم لا مرجع له
مفسر بنكرة منصوبة على التمييز مطابق لما قصد بالنصب حال من ضمير منصوبة اي حال كون تلك
النكرة مطابقة لما قصد من ذلك المضمر افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا كلها منصوبا على حذف
من المضاف لما اي يجب ان يكون المميز مطابقا لما يقصد من الضمير من الافراد ومقابليه و
التذكير ومقابله و الحال ان المضمر المدخول لها مفرد وان كان المقصود مثنى او مجموعا مذكر
وان كان مؤنثا لا غير بالبناء على الضم لقطعه عن الاضافة واحتياجه الى المضاف اليه
اي لا غير ذلك موجود كذا قيل نحو ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امراة وربه
امراتين وربه نساء خلافا للكوفيين في كون الضمير مفردا مذكرا فانهم جوزوا ربهما رجلين
وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء وتلحقها اي وتلحق رب كلمة ما الكافة المانعة
عن العمل فتكفها اي تمنع كلمة ما الملحقة برب اياها عن العمل في الغالب فتدخل على الجمل اي على الجملة الفعلية
نحو ربما قام زيد والاسمية نحو ربما قائم زيد او ربما زيد قائم وانما قال الغالب لانه قد
تعمل مع اللحوق ايضا كما في قول الشاعر ربما ضربة بسيف صقيل ونبه بالفاء التعقيبية في قوله
فتدخل على ان المدخول على الجملتين انما يجوز بعد الكف لا مطلقا وقد تحذف رب بحذف
لحد اللبانين نحو ربما يود الذين كفروا وهي من لغاتها العشرة المذكورة في المطولات والواو
تكون بمعنى رب فتدخل على اسم نكرة موصوفة مثلها وفعلها اي الفعل الذي تعلق به الواو كائن
كفعلها فانه يجب ان يكون ماضيا محذوفا نحو قول الشاعر وبلدة متعلق بلقيت المقدر
والواو فيه بمعنى رب وجملة ليس لها انيس من الفعل والاسم والخبر مجرورة المحل
صفة بلدة الا اليعافير بالرفع بدل من انيس وهو بفتح الياء وكسر الفاء جمع يعفور وهو
ولد البقرة الوحشية والا العيس بكسر العين الابل البيض يخالط بياضها شئ من الشقرة
عطف على اليعافير وتكريرها لا للوزن وهذا اي كون الواو بمعنى رب هو مذهب الشيخ عبد

شعر

الواو

شعر

القاهر وتابعيه وقال الآخرون الواو للعطف وقد قدره والها معطوفا عليه على حسب المقام
واسندوا الجر الى رب المقدرة وكذا في نحو قول الشاعر فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع ونحو قوله (شعر)
بل بلد ملوء الفجاج قتمه و تكون للقسم نحو والله ما فعلت كذا وهذا الكلام مشعر بان الواو حرف براسه
موضع للقسم وقال بعضهم انها بدل عن الباء وفرع لها فالواو لذا تختص بالظاهر ويحذف اي يجب ان
يحذف فعلها اي فعل القسم الذي يتعلق به ويجاب اي ويجب ان يجاب ذلك القسم او
الواو بغير الطلب فلا يقال تفريع على المذكورات على طريق اللف والنشر المرتب يعني اذا كان
الواو مختصا بالظاهر يجب حذف الفعل ويجب الجواب بغير الطلب فلا يقول ولذا ولاجل ادخالها
على المضمر ولا يقال اقسم والله ولا يقال بتقدير والله اخبرني او لا تخبرني وتكون للقسم ايضا وتختص من بين الظواهر
بلفظ الجلالة اعني لفظ الله ولا يجوز ان تدخل على غيره منها فلا يقال تحياتك وما سمع من
نحو ترب الكعبة فمحمول على الشذوذ ويحذف اي يجب ان يحذف فعلها اي فعل القسم الذي تتعلق
به فلا يقال اقسم تالله وشذ ذكرها مع السؤال نحو قول الشاعر تالله يا ظبيات قيل هي بفتح الظاء
المعجمة والباء الموحدة جمع ظبية واضافه الى القاع بتقدير في وجملة قلن من الفعل والفاعل
جواب القسم وهو الشاهد فيه و لنا متعلق بقلن و ليلاي مبتدء ومضاف اليه منكن متعلق
بمحذوف خبر للمبتدء والجملة مفعول للقول او حرف عطف و ليلا مبتدء وعادتها الثلاثة
واستقامة الوزن من البشر متعلق بخبر محذوف وباء القسم عمّهما اي من الواو والتاء فانه (الباء)
يجوز ان يذكر معها فعل القسم نحو اقسم بيوم القيمة قيل التقدير لا يكون كلا اقسم بيوم القيمة فالمنفي
ليس فعل القسم فافهم و يجوز ان تدخل على المضمر وتجاب بالطلب نحو بك اخبرني او لا تخبرني
ولا بد لجواب القسم سواء كان جملة اسمية او فعلية حال كونه فيغير السؤال اي مع غير الجواب الذي
هو السؤال من احد الاشياء الاربعة اللام المفتوحة المؤكدة ويجوز ان يذكر مع الجملة الاسمية
نحو والله لزيد قائم والفعلية نحو والله لاضربن زيدا وان المكسورة ولا يذكر الا مع الاسمية

نحو

(الحروف الجارة)

نحو والله ان زيدا قائم وما و لا النافيتان نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم عمرو ولو كان
كلمة لا تقديرا اي مقدرا غير مذكور في اللفظ نحو قوله تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ
تذكر يوسف واما قسم السؤال فلا يحتاج الى شيء من المذكورات بل يجاب بما فيه معنى الطلب
نحو بالله اخبرني او لا تخبرني او هل زيد بقائم ويحذف الجواب اي جواب القسم في غير السؤال
فاللام للعهد وذلك اذا توسط القسم بين اجزاء اي الكلام الذي يدل عليه اي على الجواب المحذوف
او تأخر القسم عنه اي عن تلك الاجزاء نحو زيد والله قائم مثال الاول فان زيد قائم
يدل على ان الجواب من هذا القسم من الكلام و نحو زيد قائم والله مثال للثاني وهو كالاول
وانما قلنا ان الجواب محذوف ولم نقل بان الكلام المذكور هو الجواب لان القسم له صدر
الكلام لكونه دالا على نوع خاص من الكلام فلا يجوز ان يتقدم عليه شيء ليعلم المخاطب من اول (الكاف)
الامر انه من هذا النوع والكاف للتشبيه اي تشبيه شيء بشيء ويسمى الاول مشبها والثاني مشبها به
نحو زيد كالاسد فان الكاف يدل على ان زيدا مشبه بالاسد والتعليل نحو اذكروه كما هديكم اي
كما ذكروا الله لهدايته اياكم و يلحقها اي يلحق الكاف كلمة ما الكافة اي المانعة اياه عن العمل
نحو قول الشاعر اخ مبتدء ماجد نعت له وهو المسوغ لان يبتدء به وجملة لم يخز من الفعل و
الفاعل والمفعول خبره ويوم منصوب مفعول فيه كما الكاف مكفوفة عن العمل وما كافة والغرض منه
تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى وسيف مبتدء مضاف الى عمرو وجملة لم يخنه مضاربه من الفعل و
الفاعل والمفعول خبره و يلحقها ايضا كلمة ما المصدرية لغير الزمانية فالجملة المدخول لها في تأويل
المصدر نحو قول الشاعر فلم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا اي لم يبق بيننا وبينهم شيء سوى
العداوة دناهم اي جزيناهم كدينهم اي جزائهم ايانا و يلحقها ايضا كلمة ما الزائدة لغير
المحتاجة اليها في المعنى نحو قولك زيد اخي كما ان عمرا اخوك والمعنى زيد اخي اخوة كاخوة عمرو
لك وانما زيدت ما معها لانها لما دخلت على ان صح كان فاشبهت بكان المشبهة فزيدت ما فرقا

بينهما **وتكون** اى الكاف **زائدة** غير محتاج اليها فى المعنى وذلك **كقوله ليس كمثله شيء** اذ المعنى
ليس مثله شيء فى العالم زيدت الكاف للتاكيد والمبالغة فى نفى المثلية وقيل هى بمعناها والكلام وارد
على سبيل الكناية **وتدخل** يعنى الكاف **على الضمير** المرفوع **على قلة نحو** قولك **ما انت الا كانا** نعت
وعلى المنصوب ايضا كقول الشاعر فاجمل واحسن فى اسيرك انه ضعيف فلم ياسر كاياك اسر اقيل
من اقامة بعض الضمائر مقام بعض وعلى المجرور ايضا نحو قول الشاعر يصف الحمار والاتن الوحشية **شعر** ولا ارى
بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا وفى بعض النسخ المعتمد عليه **وتكون** اى الكاف **اسما** كالمثل
كقول الشاعر بيض بكسر الباء الموحدة جمع بيضاء اما خبر مبتدا محذوف اى هن بيض او مبتداه
ثلاث نعت له وهو المسوغ لان يبتدا به **كنعاج** ايضا نعت له **جم** قيل بضم الجيم وتشديد الميم
وقيل بفتحها مع التشديد نعت لنعاج وجملة **يضحكن** من الفعل والفاعل على نعت عن الاول وخبر
عن الثاني **عن كالبرد** عن حرف جر والكاف اسم مجرور به محلا لمضافة الى برد والدليل على اسميتها
دخول عن عليها والبرد بفتحتين اسم لما يقال له بالفارسية تكرك **المنهم** نعت البرد قيل
المعنى يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب الطافة قال السيد فى شرح الصدرية وفعل الامر بمعنى
الكاف من وكى يكى فكانه نظر الى مجرد اللفظ ولم يعتبر خصوصية الحركة فان الكاف المبحوث عنها
مفتوحة زائدة كانت او اصلية اسمية كانت او حرفية **ومذ ومنذ** بضم الميم وسليم بكسرونها مذ ومنذ
فيقولون مذ بكسر الميم ومنذ لهما ثلثة استعمالات الاول ان يليها اسم مجرور فقبلها اسمان مضافان
وقيل حرف جر بمعنى من اى **لابتداء الغاية** اذا وقعتا **فى** الزمان **الماضى نحو ما رايته مذ ومنذ يوم الجمعة**
اى انتفاء رؤيتى اياه من يوم الجمعة وامتد الى الان **و** بمعنى فى اى **للظرفية** اذا وقعتا **فى** الزمان
الحال الحاضر الذى لعتبرته حاضرا ولو مضى بعضه **نحو ما رايته مذ يومنا** اى ما رايته فى هذا اليوم الذى
نحن فيه والمعنى ان انتفاء رؤيتى فى جميع هذا الزمان **و** ما رايته منذ **شهرنا** اى الشهر الذى نحن
فيه اى ما رايته فى شهرنا هذا او بمعنى من والى جميعا اذا وقعتا فى الزمان المعدود نحو ما رايته مذ

الحروف الجارة

اربعة ايام ومنذ خمسة اشهر يعنى كان الرؤية من اولها الى اخرها **ولختصا بالظاهر** فلا ندخلان
على المضمر عند الاكثر فلا يقال يوم الخميس ما رايته مذه ومنذه خلافا للمبرد فانه جوز ذلك كما
نقل عنه **و** الاستعمال الثاني لهما ان يليهما اسم مرفوع فهما **يكونان** حينئذ **اسمين** كاثنين **بمعنى**
اول المدة قبلهما الاسم **المفرد نحو ما رايته مذ يوم الجمعة** ومنذ شهر رمضان بالرفع فيهما **او** بمعنى **الجميع** اى
جميع المدة **قبلهما ما قصد** من الزمان المعدود سواء كان تثنية **نحو ما رايته مذ يومان او** ما فوقهما
اى بالعدد نحو ما رايته مذ ثلثة ايام او اربعة او خمسة او لا نحو ما رايته منذ **ايام** واذا كان كذلك
فهما مبتدان وما بعدهما الخبر اى والاسم المرفوع الواقع بعدهما خبرهما والمعنى اول المدة انتفاء
الرؤية يوم الجمعة وجميع مدة الانتفاء يومان او ايام هذا مذهب المبرد والفارسى وابن السراج كما
نقل عنهم واما عند الاخفش والزجاج فهما ظرفان مخبر بهما عن المرفوع بعدهما ومعناهما بين وبين
مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان ما لقيته بينى وبين لقائه يومان وبعض الكوفيين ان ما
بعدهما خبر لمحذوف فمعنى المثال ما لقيته من الزمان الذى هو يومان بناء على ان منذ مركب من
من وذو الطائية كذا نقل عنهم فى المغنى اقول وبناء هذا الكلام على ان منذ من منذ بحذف
النون ومنذ مركب من من وذو وبحذف الواو والجملة المحذوف المبتداء صلة لها وحذف
صدر صلتها مع عدم الاستطالة وهو غير مرضى عندهم وكان سليما نظروا الى ذلك فيكسرون ميم
منذ والحق الاقوى فى نظرى القاصر هو ما اختاره المبرد وتابعوه من انهما مبتدان و
ما بعدهما الخبر فالتقدير فى قولك ما رايته مذ يوم الجمعة بالرفع ما رايته اول مدة انتفاء رؤيتى
اياه يوم الجمعة والجملة فى قوة جواب سؤال كانك لما قلت ما رايته وقيل لك من اى زمان ما رايته
فقلت فى الجواب اول مدة انتفاء رؤيتى اياه يوم الجمعة وكذا الكلام فى نحو قولك مذ يومان
او ثلثة او اربعة فكانك لما قلت ذلك قيل لك فى كم زمان لم تره فقلت فى الجواب مذ يومان
اى جميع مدة انتفاء الرؤية يومان وكذا البواقى وانت اذا تاملت فى مواقع استعمالاتهما

وجل ماقلنا في غاية القوة ونهاية المتانة فتامل والاستعمال الثالث لهما ان يليهما الجملة الاسمية
نحو قوله وما زلت محمولا على صغيره ومضطلع الاضغان مذ انا يافع او الفعلية كقول فرزدق
في مدح يزيد وما زال مذ عقدت يداه ازاره فسمى فادرك خمسة الاشبار يدني الكتائب
من كتائب تلتقي في ظل معترك العجاج مثار والمشهور انهما ظرفان مضافان فقيل الى الجملة
فعلية او اسمية فمعنى مذ انا يافع مثلا زمان انا يافع اى زمان ايفاعي فان الظرف المضاف
الى الجمل مضاف فيه بحسب المعنى الى المصدر كما بين في موضعه ومعنى مذ عقدت يداه ازاره
زمان عقدت اى زمان عقده ازاره المار وكذا الكلام في منذ كما ورد من سيد الساجدين
الهي لو انني منذ بدعت فطرتي عبدتك المعنى الهي لو ثبت عبادتي لك وقت بدعتك فطرتي
هذا على القول بكونهما مفردتين واما على القول بان مذ مخففة من منذ وهي مركبة من من وذو
الطائية فمعنى قوله الهي لو ثبت عبادتي لك من الزمان الذي بدعت فطرتي فيه وكذا الكلام في
مذ انا يافع اى من الزمان الذي عقدت يداه ازاره فيه وقيل مضافان الى زمان مضاف اليها
اى الى الجملة الواقعة بعدهما وحاشا وعدا وخلا هذه الثلثة موضوعة للاستثناء اى لاخراج شيء
عن حكم ما قبلها نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد قد تكون حاشا وعدا وخلا افعالا متعدية بمعنى جاوز وجانب
فتنصب ما اى الاسم الذي وقع بعدها على المفعولية والفاعل للثلثة ضمير مستتر فيها
وجوبا اى اضمارا واجبا وهو يرجع اما الى البعض المفهوم من الكلام او الى اسم فاعل الفعل
المتقدم عليها او مصدره فمعنى قام القوم حاشا زيدا جاوز هو اى بعضهم او القائم منهم
او قيامهم زيدا كذا في المغني اقول لا يخفى ان التقدير الاول انما يصح اذا كان المستثنى متصلا
واما اذا كان منقطعا فلا لان المستثنى لو لم يكن داخلا في المستثنى منه لم يكن بعضا منه ففي قولنا
جاءني القوم حاشا حمارا لا يجوز ان يقال التقدير جاوز بعضهم حمارا اذ هو الكل لا البعض
والجملة من الفعل والفاعل والمفعول منصوب المحل على الصحيح منصوبة المحل لان المسند اليه اذا كان

محلا

متحدا الضمير المسند اليه يجب مطابقته له كما في قولك هند حسنة الوجه فان المضاف اليه في حكم التمييز
فالمعنى هند حسنة وجها وانما تكون منصوبة المحل على الحالية من فاعل الفعل المتقدم نحو
جاءني القوم حاشا او عدا او خلا زيدا اى جاءني حالين من زيد ومفعوله نحو ضربت القوم
حاشا زيدا اى خالين من زيد وتدخل على الاخيرين ما المصدرية بل على الاول ايضا خلافا للمغني كلمة ما المصدرية لا
فالجملة في الثلثة كائنة في تاويل المصدر منصوب المحل فيه مامر على الظرفية اى على كونها ظرفا لما تقدمه
عليها من الافعال بتقدير مضاف وهو لفظ الوقت نحو جاءني القوم ما عدا زيدا وما خلا
عمرا اى وقت عدمهم او وقت خلوهم عمرا واما مثال الاول نحو قوله صلعم كان اسامة احب الناس
الي ما حاشا فاطمة وقول الشاعر رايت القوم ما حاشا قريشا ولخص في المغني وشرح
جواز التقديرين بمجيء ما خلا وما عدا ولم يتعرض الجملة خلا وعدا كالمغني والجملة يجوز في الاسم
الواقع بعد حاشا واخويه الجر والنصب على التقديرين واما فيما وقع بعد ما عدا واخته فلا يجوز
الا النصب لان ما يخرجهما عن احتمال الحرفية ولكن من جوز الاسم كالجرمي والكسائي والربعي على
جعلها اى كلمة ما زائدة لا مصدرية قال في المغني فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لانه
ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل فبما رحمة وان قالوا بالسماع وهو من الشذوذ بحيث لا
يقاس عليه وههنا فائدة ينبغي الاشارة اليها وهي انه لا بد لحرف الجر كلها من متعلق به كما مر مفصلا
الا الحرف الزائد فانه غير محتاج اليه لان المتعلق هو الرابط بين الاسم والفعل معنى فمعنى
مجيء الحرف لذلك كما في قولك مررت بزيد فان الباء جيء به لايصال المرور الى زيد وهذا
معنى التعلق والارتباط معنى حكم بان هذا الحرف متعلق بهذا الفعل والمتعلق في الحقيقة
هو المدخول والحرف الة التعلق واما الزائد كالباء في نحو قوله تع كفى بالله شهيدا واليس الله
بكاف عبده وما زيد بقائم ومن في هل من خالق غير الله وما من اله الا الله وامثالها
فانما يؤتى به للتقوية والتاكيد بناء على ان الزيادة لا للابطال والربط فلا يحكم له

به والتاكيد بناء على ان الزيادة قيل والقائل صاحب المغني تبعا لابن الطاهر والرماني
وكذا اي مثل الحرف الزائد رب في عدم الاحتياج الى المتعلق به قال صاحب المغني في
بحث ما لا يتعلق الى المتعلق به من الحروف الجر ما لفظه هذا الرابع رب نحو رب رجل صالح لقيته
او لقيت لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الاول او مفعول على حد زيدا ضربته و
يقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في
المثالين لافادة التكثير او التقليل لا لتعدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر قال
الجمهور هي فيهما حرف جر معد فان قالوا انها عدت المذكور فخطأ لانه يتعدى بنفسه و
لاستيفائه معموله في المثال الاول وان قالوا عدت المحذوف تقديره حصل او نحوه كما صرح به
جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت انتهى كلامه في هذا المقام و
قال في المفردات في حرف الراء رب حرف جر خلافا للكوفيين في دعوى اسميتها وقولهم انه اخبر
عنه في قوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار ممنوع بل عار خبر المبتدأ — شعر
محذوف والجملة صفة المجرور وخبرها اذ هو في موضع مبتدأ ثم قال وكانها زائدة في الاعراب
دون المعنى فمحل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتدائية وفي نحو رب رجل صالح
لقيت نصب على المفعولية وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع او نصب كما في قولك هذا لقيته
انتهى اقول وانت اذا تاملت كلامه وجدته في غاية التكليف ونهاية التدافع سيما قوله فكانه
زائدة في الاعراب دون المعنى فانه يشبه قول الزور والعجب منه انه مع اعترافه بانها لا تكون
معدية للمذكور ولا مقتضية بالمحذوف ولا زائدة كغيرها من الحروف فكيف حكم بانها حرف جر
واعترض على الكوفيين في دعوى اسميتها وقد عرفت ان حروف الجار انما وضعت للافضاء بفعل
فالم يفض به ولم يكن زائدة لم يكن منها لان الحدود يجب صدق الحد عليه فقول الكوفيين
في هذا المقام هو الحق الاقوى في نظري القاصر وهذا ما وعدنا لك في بحث رب فتنبه وقوله

الحروف الجارة

المص والكاف عطف على رب اي ومثل الحرف الزائد الكاف في نحو زيد كالاسد فانه لا يحتاج
الى المتعلق به هذا اختار الاخفش وابن عصفور واستدلا عليه بانه اذا قيل زيد كعمرو
مثلا فان تقدير المتعلق المستقر ونحوه من افعال العموم فالكاف لا يدل عليه بخلاف في من
نحو زيد في الدار وان قدر ما يناسبه من نحو اشبه وغيره فهو متعد بنفسه لا بالحرف وقال
ابن الهشام والحق ان جميع حروف الجارة في موقع الخبر تدل على الاستقرار انتهى وحاشا وعدا وخلا
اي ومثل الحرف الزائد في عدم الاحتياج الى المتعلق به هذه الكلمات اذا خفضن المستثنى
لان معنى التعلق كما عرفت هو الارتباط والاستثناء ينافي تقديره تذنيب ذكر المص من
الحروف الجار ما هو المشهور المتفق عليه فلم يذكر لولا ولعل ومتى وكي لعدم الاشتهار و
وقوع الخلاف فيها ونحن نذكرها فنقول لولا حرف جر عند سيبويه في نحو لولاك لما خلقت
الافلاك ونحو قول الشاعر أتطمع فينا من اراق دماءنا ولولاك لم يعرض لاحسابنا حسن
نظرا الى انها تجب ان تدخل على المبتدأ كما في نحو لولا علي لهلك عمر والكاف ونحوه لا يصلح
ان يكون مبتدأ فهي حرف جر غير معد ولا يحتاج الى المتعلق به وموضع المجرور بها رفع على
الابتداء وقال الاخفش انها جارة وقال الضمير المجرور نائب عن المرفوع فهو مرفوع المحل على
الابتدائية والخبر محذوف والتقدير لولا انت موجود لما خلقت الافلاك وهو حسن
وزعم المبرد ان هذا التركيب غير موجود في كلامهم ويرده ما قدمنا من قول الشاعر والحديث
القدسي ولعل حرف جر في لغة بني عقيل قال شاعرهم لعل ابي المغوار منك قريب وقال
الاخر لعل الله فضلكم علينا وموضع مجرورها الرفع بالابتداء والخبر قريب وفضلكم وهو
بمنزلة الزائد فلا يحتاج الى التعلق كما بحسبك زيد ومتى حرف جر بمعنى من في لغة هذيل و
كثيرا ما يقولون اخرجه متى كمه اي من كمه وقال شاعرهم يصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت
متى لجج خضر لهن نئيج وقد تستعمل بمعنى في ايضا كما في قولهم وضعه متى كمي اي في كمي وغير زائدة

شعر

بل تتعلق بما تقدمها من الافعال وكحرف جر عند بعض اذا دخل على المضارع فهو منصوب
بأن المقدرة المأولة مع جملتها بالمصدر المخفوض بها وقد يأتي في الاحرف الناصبة للفعل
واذا دخل ماء الاستفهام مبنية نحو كيم تضرب زيدا اي لم تضرب ولما فرغ من النوع الاول شرع في الثاني

الحروف المشبهة بالفعل

فقال النوع الثاني من انواع العوامل السماعية حروف تسمى احرف المشبهة فتحا وكسرا بالافعال
وهي اي الاحرف المذكورة ستة احرف ان بكسر الهمزة وان بفتحها وكان بالفتحات
ولكن مشددة وليت ولعل وهي تدخل على المبتدأ والخبر معا وتنصب الاول والمبتدأ ويسمى اسما
لها وترفع الثاني وهو الخبر ويسمى خبرا لها هذا هو المشهور خلافا للكوفيين فانهم اقتصروا في
عملها بنصب الاسم والخبر عندهم مرفوع بالابتداء كما كان ولمن نصب الجزئين بها وعليه قوله
ان الحسن والحسين ريحانتاي اذ الواجب على الاول ريحانتاي ولما هو سوى ان المفتوحة الهمزة صدر
الكلام بان يكون مع الجملة كلاما تاما مستقلا غير محتاج الى شيء اخر فلا ينتقض الكلام بما يأتي
في بحث لكن من انها تقع بين كلامين فانها مع جملتها كلام تام لكنها لما كانت موضوعة
للاستدراك الذي هو رفع التوهم وجب وقوعها بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا كما يأتي
ولها اي لان المفتوحة الهمزة التوسط في الكلام بان تكون مع الجملة واقعا في موقع الجزء كالفاعل
والمفعول وغيرهما كما يأتي ولما عدها مجملة اراد ان يشير الى تفصيلها فقال فالاولان وهما ان

ان وان

وان موضوعان لتاكيد مضمون الجملة التي دخلتا عليها لكن المكسورة لا يغير اي الجملة فهي مع
جملتها جملة مستقلة والمفتوحة مع جملتها بحكم المفرد وهو مصدر خبرها ان كان مشتقا حقيقيا نحو
عجبت من انك ضارب اي من ضربك او تقديرا نحو بلغني انك في الدار اي استقرارك فيها
واما ان كان الخبر جامدا فالمفرد المأول اليه الجملة المصدر العام وهو ما زيد في اخره الياء المشددة
والتاء المصدرية نحو بلغني انك عبد زيد اي عبوديتك له وربما يوضع في موضعها الكون
الناقص ويجعل الاسم اسما مضافا هو اليه والخبر خبرا فيقال في تقدير المثال بلغني كونك عبدا

نحو

نحو ان زيدا قائم مثال للان الغير المغيرة وبلغني ان زيدا راكب اي ركوبه ومما تقرر من
ان المفتوحة مع جملتها في حكم المفرد والمكسورة مع جملتها جملة مستقلة ظهر لك انه

المواضع التي تكسر ان

اذا استعمل لفظة ان في الكلام ينبغي ان ينظر فان كان المقام مقتضيا الجملة فالكسر او
للمفرد فالفتح او لهما فالوجهان وقد حصر المواضع المقتضية للكسر في سبعة عشر مفعول
القول نحو قوله تعالى قال انه يقول انها بقرة ونائب الفاعل نحو قيل ان زيدا شاعر وصلة الموصول
والصفة والابتداء والخبر عن اسم العين والحال وجواب القسم والمضاف اليه حيث وبعد
الامر والنهي والنداء مطلقا وكلا والهمزة وثم واذا كان في خبرها اللام نحو انك لعلى خلق عظيم
وقد جاز الامران في نحو من يكرمني فاني اكرمه واول قولي اني احمد الله الفتح على ان التقدير
فجزاؤه اكرامي واول قولي حمد الله والكسر على ان الجزاء والخبر هو الجملة المنسوخة والفرق بين
التقديرين في المثال الثاني تفاوت المعنى فانه على الاول اول قولي حمد الله مطلقا وعلى

تخفيف ان وان

الثاني هذا الفرد من الحمد خاصة تدبر والتقدير في قوله تعالى ولو اننا نزلنا لو وقع تنزيلنا
لوجوب ان يدخل لو على الفعلية وقد تخففان اي المكسورة والمفتوحة بحذف احدى
النونين فيصير الاولان ان بالكسر والتخفيف والثاني ان بالفتح كذلك فالمكسورة قد تعمل عليها
في السعة نحو قوله تعالى ان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم على قراءة تخفيف النون وتشديد الميم فان
كلا منصوب بان على الاسمية ولما جازمة لفعل محذوف اي ينقص عليهم او يهملوا او نحوهما مما
هو مناسب للمقام والجملة في محل الرفع على الخبرية له وجملة ليوفينهم الخ جواب القسم
المحذوف كذا قيل واما على قراءة التشديد في النون فلا شاهد فيه وقد لا تعمل بعد
التخفيف بل تلغى عن العمل لفوات بعض المشابهة بالفعل اعني المشابهة اللفظية كما يأتي
فتشتبه بالنافية الملغاة عن العمل فيلزم دخول اللام في خبرها نحو ان زيد لقائم وانما
يلزم دخولها في الخبر فرقا اي للفرق بينها وبين ان النافية الملغاة فانها تشتبه

بهاج كامر وذلك اى جواز الالغاء والاعمال اذا دخلت على الاسمية واما اذا دخلت على
الفعلية فيجب الالغاء والاكثر دخولها على الماضى الناسخ فيجب دخول اللام فى الخبر بكونها
المخففة نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وقد تدخل
على المضارع الناسخ ايضا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان نظنك لمن الكاذبين
وتدخل نادرا غاية الندرة على مضارع غير ناسخ نحو ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه
والاولان قياسى اتفاقا والاخير سماعى اجماعا والاوسط مختلف فيه فالاخفش على الاول والباقى
على الثانى كذا فى المغنى هذا حكم المكسورة المخففة و اما المفتوحة فهى تهمل على صيغة المجهول
من الاهمال وربما قرئ بصيغة المعلوم من العمل وبالجملة هى تعمل وجوبا اى اعمالا واجبا
فيجب ان تدخل على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة للضمير سواء كانت اسمية نحو قوله تعالى و
اخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين و فعلية نحو علم ان سيكون منكم مرضى قال فى المغنى وان هذه
ثلثية الوضع وهى مصدرية ايضا وتنصب الاسم وترفع الخبر خلافا للكوفيين زعموا انها لا
تعمل شيئا وشرط اسمها ان يكون ضمير شان محذوفا وربما ثبت كقوله فلو انك فى يوم الرخاء سألتنى نعـ
طلاقك لم ابخل وانت صديق وهو مختص بالضرورة على الاصح وشرط خبرها ان يكون جملة ولا
يجوز افراده الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامران وقد اجتمعا فى قوله بانك ربيع وغيث مريع نعـ
وانك هناك تكون الثمالا انتهى وقال ابن الحاجب وتخفف المفتوحة فيعمل فى ضمير شان مقدر
فتدخل على الجمل مطلقا وشذ اعمالها فى غيره وقال الرضى فى الشرح اذا خففت المفتوحة جاز
اعمالها فى الاسم الظاهر واهمالها كالمكسورة على ما قال الجزولى وقال ابن الجعفر لكن ترك اعمالها فى
الظاهر اكثر والاكثر مع الغاء الظاهر انها تعمل فى ضمير شان مقدر بخلاف المكسورة الملغاة
فانها لو الغيت ظاهرا الغيت مطلقا ولم تعمل تقديرا انتهى قال هذا هو المشهور من مذهب القوم اعنى
اعمال المفتوحة تقديرا حال الغائها لفظا انتهى وقال فى الصحاح وقد تخففان يعنى ان وان

فاذا

الحروف المشبهة بالفعل

فاذا خففنا فان شئت اعملت وان شئت لم تعمل انتهى اقول كلام المغنى كما ترى لا يوافق ما قاله
هؤلاء الاعلام فكان لفظ وجوبا من زيادات الناسخ ويحتمل بعيدا لكونه مؤخرا فى مسودة
المص فيكون قيدا للتقدير لا العمل والمعنى فى ضمير شان مقدر وجوبا اى تقديرا واجبا
و يلزمها اى المفتوحة المعملة فى ضمير الشان حال كونها مقرونة مع الفعل المتصرف كلمة السين
نحو علم ان سيكون او سوف نحو قول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتى كل ما قدرا
او قد اذا كان المقرون بها ماضيا نحو ان قد ابلغوا رسالات ربهم او حرف النفى نحو افلا يرون
ان لا يرجع اليهم موسى او لو نحو وان لو استقاموا على الطريقة او لن نحو ايحسب الانسان ان لن
نجمع عظامه وانما يلزمها مع احدى المذكورات اما لئلا يلتبس بالمصدرية الناصبة للفعل
او ليكون كالعوض من النون المحذوفة فى الثلثة الاول خاصة مع حرف النفى فانه يجتمع مع
المخففة كما مر ومع المصدرية نحو لئلا يكون عليكم فى الدين من حرج فليس بفارق بينهما والفارق
اما من حيث اللفظ فالاعراب واما من حيث المعنى فالزمان ويأتى ان المصدرية تحقيق فى الحرف
الناصبة نحو علمت ان سيقوم او سوف يقوم او قد قام وهذا اللزوم انما يكون مع التصرف واما مع غير المتصرف
من الافعال فلا يلزمها شئ من المذكورات اذ المصدرية لا يدخل غير المتصرف لانها حرف
مصدرى يؤول جملتها الى المصدر وليس له مصدر فلا اشتباه لها بها فلا حاجة الى
الفارق نحو بلغنى ان ليس زيد قائما وان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب
وقد يأتى المتصرف ايضا غير مفصول باحدها مع القرينة نحو قول الشاعر علموا ان يؤملون
فجادوا قبل ان يسئلوا باعظم سؤل والقرينة علموا كما يأتى انشاء الله ويكون ان اى ان المفتوحة
المشددة والمكسورة كذلك فعلا اما الاول فللواحد الغائب من الانين نحو ان زيد
قال فى الصحاح ان يان انينا فان فعل وزيد فاعله و اما الثانية فهى اما ان تكون
للواحدة المخاطبة من الامر المؤكدة بالثقيلة من وأى فلان بأى كرمى يرمى واى اذا وعد

نحو ان یا هند اصلها ای من یا ان فعل بها ما فعل بقی ثم اکد بالنون فالتقا ساکنان
الیاء والنون المدغمة فحذفت الاولی للدلالة الکسرة علیها فصار ان ومثله قول الش ان هندا المليحة
الحنا. وای من اضمرت لخل وفاء. وان تکون للامر المخاطب من الانین نحو ان یا زید او ماضیا مجهولا مبنیا علی
لغة من قال فی خیط بالضم خیط بالکسر فتقول فی ان زید یوم الجمعة بالفتح ان یوم الجمعة بالکسر او لجماعة الاناث
من الماضی الغائب او للامر المخاطب من ان یان کباع یبیع اذا تعب او قرب قالهما فی المغنی ولم نجد فی الصحاح
شیئا من المعنیین نحو الهندات ان وان یا هندات ویحتمل ان تکون لجماعة الاناث من الامر المخاطب من وان
یان کوعد یعد اذا استعمل فی کلامهم وان لم نجد فی الصحاح استعمالها ومرکبا من ان النافیة وانا نحو ان زید
قائم او قائما وتکون المکسورة اسما قال بعض مشایخنا ای مصدرا او اسم مصدر کالانین نحو سمعت ان زید
زید بجر زید علی الاضافة ان الیه ای سمعت انینه ولم نجد فی الصحاح سوی الانین لان مصدرا
وقد نقلنا کلامه انفا و تکون ایضا حرف ایجاب بمعنی نعم نحو قوله تعالی حکایة عن هامان مجیبا لفرعون
ان هذان لساحران ای نعم هذان لساحران هذا احد الوجوه فی الایة الشریفة وقد اختاره المبرد کما
نقل عنه ویرد علیه ان اللام لا تدخل علی خبر المبتداء وقیل فیها وجوه اخر مذکورة فی مواقعها والاولی
الاستدلال علیه بقول ابن الزبیر ان وراکبها لمن قال له لعن الله ناقة حملتنی الیک ای نعم ولعن
راکبها اذ لا یحتمل غیرها ولا تنازع فی حملها علیه وقد تکون اسم خاصة ضمیر شان مقدر فیکون
الجزءان مرفوعین علی انهما مبتدا وخبر والجملة خبر لان نحو ان زید قائم وبالجملة فالاحتمالات ثلاثة
عشر وعلی ما فی الصحاح یسقط بعضها تذنیب واذ قد علمت ان ان وان للتاکید فاعلم انه قد یراد
المبالغة فی التاکید فتزاد اللام الموضوعة للتاکید علی خبر ان المکسورة مفردا کان نحو انک لذو معرفة
او جارا ومجرورا نحو انک لعلی خلق عظیم او جملة اسمیة نحو قول الش ان الکریم لمن یرجوه ذو جدة
ولو تعذر ایسار وتنویل او فعلیة مصدرة بالمضارع الخالی من حرف الاستقبال نحو ان
ربك ليحكم بينهم او الجامع له نحو ان زيدا لسوف يفعل او مصدرة بالماضي الغير المتصرف نحو ان

زيدا

الحروف المشبهة بالفعل

زيدا لعسى ان يقوم او المتصرف مقرونا بقد نحو ان زيدا لقد ضرب فلا يدخل هذا اللام على اسمها
الا اذا تقدم الخبر وهو ظرف نحو ان عندك لزيدا او ما في حكمه نحو ان للدار لاجرا ولا يدخل على الماضي
المتصرف مجردا عن قد ولا على الخبر مع تقدم معموله عليه فلا يقال ان زيدا لرضي وان زيدا طعامك
لاكل وقد يدخل على ما في محل الخبر من ضمير فصل نحو انك لانت ارحم الراحمين وان ذلك لهو البلاء
المبين او معمول الخبر متوسطا بينه وبين الاسم نحو ان زيدا لطعامك اكل وان بكرا لفيك راغب و
قد شذ دخولها على المنفي نحو قول الش واعلم ان تسليما وتركا. للامتشابهان ولا سواء وليعلم
ايضا انه يجوز العطف على محل اسم ان وان فيرفع المعطوف بشرط ذكر الخبر قبله فيقال ان زيدا قائم
وعمرو وعلمت ان زيدا لشاعر وبكر قال الشاعر فمن يك لم ينجب ابوه وامه. فان لنا الام النجيبة
والاب قال ابن الناظم بعد الاستشهاد به فالرفع في امثال هذا على ان المعطوف جملة ابتدائية محذوفة
الخبر عطفت على محل ما قبلها ويجوز كونه مفردا معطوفا على الضمير في الخبر انتهى اما اذا لم يذكر الخبر
قبل الاسم فلا يجوز الرفع بل يجب النصب فلا يقال ان عمرو وزيد ذاهبان بل يقال ان عمرا وزيدا
ذاهبان قال الشاعر ان الربيع الجود والخريفا. يدا ابي العباس والصيوفا. تكميل قد اختلفوا
في اللام الفارقة بين المخففة والنافية فالبصريون على انها ليست بالابتدائية التي تجتمع مع المشددة
بل هي لام اخرى اتي بها للفرق وعللوا بانها لو كانت ابتدائية لوجب التعليق ثمة في نحو ان
وجدنا اكثرهم لفاسقين وقال بعضهم انها لام الابتداء والتعليق انما وجب اذا دخلت اللام في
المفعولين كما هو المقرر عندهم وهي لا تدخل الا على ثانيهما كما هو غير مخفي على المتتبع ولما نصب الاول
من غير مانع ومعلق وجب نصب الثاني وفصل الكتاب ان ان دخلت على الاسمية فهي المخففة
واللام الابتدائية وعند غيره من الكوفيين وقالوا انها نافية مطلقا واللام بمعنى الا ورد بان
اللام لو كانت بمعنى الا لجاز ان يقال ما جاءني احد لزيد وامثاله بمعنى الا زيد ولم يجز اتفاقا و
اجاب عنه الرضي بانه ربما اختص بعض الاشياء ببعض المواقع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي بلا

يلزم ذلك **كأن** موضوعة **للتشبيه** اى لتشبيه اسمها بخبرها نحو **كأن زيدا الاسد** وهذا
الكلام الظاهر منه دعوى كونها حرفا برأسه موضوعا للتشبيه مطلقا وهو احد اقوال واختاره من متأخر
المتأخرين منهم ابن الحاجب وابن المالك ومن تأخر منهما فانهم اطلقوا الكلام وقالوا كأن
للتشبيه وثانيها انها حرف مركب من كاف التشبيه وان المشبهة واختاره عامة المتقدمين حتى انه
ادعى ابن هشام الخضراوى وابن الخباز عليه الاجماع واقتصر عليه فى الصحاح قالوا ان اصل كأن زيدا
اسد ان زيدا كالاسد قدمت حرف التشبيه للاهتمام ثم فتحت الهمزة لدخول الجار عليها ثم ان هؤلاء لما
رأوا ان الكاف لا بد من تعلقها بما يتعلق الجار وان ان يجب ان يأول مع جملتها الى المفرد تكلف
اكثرهم فقالوا الكاف غير جارة ولا موضع لان وما بعدها لانهما اى الكاف وان قد صارا كلمة واحدة
بالتركيب وانت اذا تأملت هذا الكلام وجدته فى غاية السخافة لان صيرورة الكلمتين كلمة واحدة
انما هو فى التركيب الوضعى لا الطارى على التركيب الاسنادى وقيل غير اقوال اخر مثل فى الركاكة لا ابع
ذكرها المقام وثالثها انها للتشبيه اذا كان الخبر جامدا كما قد مثل به المص واما اذا كان مشتقا نحو
كأن زيدا قائم او قام او يقوم فهى للظن لوقوع الخبر او التشكيك واختاره بعض النحويين وعللوا
بان الخبر اذا كان مشتقا كان عين المبتدأ فكيف يصح التشبيه مع ان المغايرة بين اركانه واجبة
ورد بان التقدير كان زيدا شخص قائم والمعنى زيد كشخص قائم كما ان معنى كان زيدا اسد زيد
كاسد فيصح التشبيه لحصول المغايرة اقول والحق ان كان حرف برأسه موضوع فى اللغة للتشبيه
كالكاف ونحو الآلة وجب ان يلازمها التشبيه بخلاف الكاف فان الاصل فيها ان يتلوها المشبه به
وقد يستعمل فى الظن او الشك مجازا سواء كان الخبر مشتقا او لا وقد يشعر فى ذلك المحقق التفتازانى
حيث قال وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا
نحو كأن زيدا اخوك وكأنه قدم انتهى **وتخفف فتلغى** اى فطرح عن العمل فى الظاهر وتعمل فى ضمير شأن مقدر
عندهم نص على ذلك رضى الائمة ناقلا عنهم وانما العبث فى الظاهر لفوات بعض المشابهة بالفعل اعنى

الحروف المشبهة بالفعل

بناء اخرها على الفتح ولخروجها بالتخفيف عن وضعها **ونحر مشرق** الواو بمعنى رب متعلق
بلقيت ونحوه والمعنى والهاء نحر والنحر الحلقوم **ومشرق** بالجر صفة وهو اسم فاعل من
اشرق الوجه قال فى الصحاح اشرق وجهه اى اضاء وتلألأ حسنا وهو مضاف الى **اللون** من
اضافة اسم الفاعل الغير المتعدى الى فاعله فتكون لفظية لا يصير معها المضاف معرفة فيصح ان
يجعل وصفا للنكرة واللام فى اللون عوض من الضمير العائد الى الموصوف والمعنى رب نحر
مضئ لونه **كأن** بالتخفيف ملغاة عن العمل وهى الشاهد فيه واسمها ضمير شأن مقدر عندهم
وثدياه تثنية الثدى بفتح المثلثة وسكون المهملة مبتدأ مضاف الى ضمير النحر اما على تقدير
مضاف اى صاحب النحر او على ان الاضافة لادنى ملابسة **حقان** بضم المهملة وتشديد القاف
تثنية الحقة بالضم وهى معروفة والاصل حقتان حذف منها التاء للضرورة والجملة من المبتدأ والخبر
مرفوع المحل على الخبرية لها صرح بذلك الرضى كما مر وابن المالك وابنه ولكن قال الرضى يجوز ان
يقال الخبر مقدر بعدها الضمير لعدم الداعى فكان المص اختاره حيث لم يتعرض لبيانه قال شارح
اللباب اما كان مخففة فالاصح فيها الالغاء وقد جاء الاعمال كقوله وصدر مشرق النحر
كان ثدييه حقان انتهى اقول وهذا البيت وان كان هو ما استشهد به المص على الالغاء
لكن يروى بروايتين الالغاء كما استشهد به المص والاعمال كما استشهد به شارح اللباب و
قد نص على ذلك الجوهرى ويحتمل ان يكون المروى فى كلام المص من شاعر والمروى فى كلام شارح
المذكور من اخر وتؤيده الاختلاف فى الكلمة الاولى ايضا وبكلا التقديرين يقع الثانى بين الكلامين

لكن

ولكن موضوعة **للاستدراك** وهو رفع ما نشأ من الكلام السابق من التوهم مثلا اذا
قلت جاء زيد فكانه ينشأ للسامع من هذا الكلام توهم ان عمرا جاء ايضا لما بينهما من الاتحاد
والالفة وان اردت رفعه قلت لكن عمرا لم يجئ لاجل ان وضعها للاستدراك ومعناه رفع
التوهم **ويقع** اى يجب ان يقع **بين كلامين متغايرين** فى النفى والاثبات تغايرا معنويا سواء كان معه

اللفظ نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ او لا نحو زيد حاضر لكن عمرو امسافر فان عمروا مسافر ليس متغاير
لما قبله في اللفظ لكنه متغاير له في المعنى فان معناه عمرو ليس بحاضر وفي قوله متغايرين اشارة
الى انه لا يلزم التضاد حقيقة بين الكلامين بل يكفي التغاير والتنافي بوجه قال الله تبارك
وتعالى ان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير ملائم بل مناف
للافضال اذ اللائق ان يشكر المتفضل على الافضال ومثل للكثير **وتخفف** اي لكن المشددة
فتلغى عن العمل لضعف مشابهته بالفعل لانتفاء بناء اخرها على الفتح وصيرورتها شبيه
بالعاطفة فلا يقال قام زيد لكن عمروا قعد بالتخفيف خلافا للاخفش ويونس فانهما جوزا الاعمال
مع التخفيف وهو غير جيد لعدم دليل عليه قال الرضي ولا اعرف له شاهدا **فيجوز** ان يذكر **معها**
مط اي سواء كانت مخففة او مشددة **والواو للاعتراض** والعطف اي لعطف جملة على اخرى **على خلاف** فيها اي في
الواو فان بعضهم جعلها للعطف ورجح الرضي الاعتراض من حيث المعنى نحو قول الشاعر ليت
بليلي ولكني بهم لا اذلج الليل ولكن ابتكر ونحو قوله تعالى **وما كفر سليمان ولكن الشياطين** كفروا قرئ بتشديد النون
ونصب الشياطين وبالتخفيف والرفع والاشهر الاول والمراد بالاعتراض الوقوع بين شيئين
من شانهما عدم التوسط بينهما فان الواو قد وقعت بين جملتين من شانهما عدم
توسطها بينهما وهذا معنى الاعتراض تذنيب قد اختلفوا في المشددة فقيل هي مفردة
موضوعة للاستدراك وقيل مركبة من لا وان المشددة المصدرة بالكاف الزائدة والمعتمد
الاول لاصالة العدم وعدم الدليل **وليت** موضوعة **للتمني** وهو محبة امر ممكن غير متوقع
الحصول او المحال **و** لذا **تعم الممكن** فالاول **نحو** قولك **ليت زيدا** فاضل اذ لم يرج فضله **و** الثاني **نحو** قول
الشاعر حرف تنبيه يجيء بها لتنبيه المخاطب وطلب اقباله الى المتكلم كيلا يفوت غرضه لعدم
اصغاء المخاطب اليه او علم توجهه له وجملة النداء محذوفة والتقدير الا يا قوم **ليت** حرف تمن
والشباب بفتح الشين المعجمة اسم له وجملة **يعود** من الفعل والفاعل المستتر فيه الراجع الى الشباب مرفوع

ليت

المحل

المحل على الخبرية له و**يوما** منصوب على الظرفية ومتعلق بيعود محذوف والتقدير الا يا
قوم ليت الشباب لنا يعود يوما الي او لي **فاخبره** الفاء عاطفة واخبره بالضم الهمزة متكلم وحده
من مضارع الاخبار وهو منصوب بان لوقوعه بعد الفاء العاطفة الواقعة في جواب التمني على حد
قولهم ليت لي مالا فانفقه والتقدير كما قيل ليت لي ثبوت مال فانفاق مني فالتقدير فيما
نحن فيه ليت لي ثبوت عود الشباب فاخبار مني اياه **بما** متعلق بالخبر وكلمة موصولة او
موصوفة وجملة **فعل المشيب** من الفعل والفاعل لا محل لها من الاعراب وعلى الاول صلة
للموصول والعائد محذوف وهو ضمير المفعول اي فاخبره بالشيء الذي فعله المشيب ولقا
على الثاني فمحلها الجر على انها صفة لما الموصولة والتقدير فاخبره بشيء فعله المشيب ولا
يخفى ان عود الشباب من المحال عادة ومثل يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما وقد اختلفوا
في قول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا فقال الفراء الخبران منصوبان على المفعولية بمعنى
ليت والمعنى اتمنى ايام الصبى رواجعا اي رجوع ايام الصبا وقال الكسائي ان الجزء الثاني منصوب
بتقدير فعل وهو كان او يكون والتقدير يا ليت ايام الصبى كانت رواجعا قيل وهو ضعيف
لان كان لا يضمر الا فيما اشتهر اضماره فيه فيكون الشهرة دليلا عليه وابن هشام وقال
البصريون ان الثاني منصوب على الحالية من الضمير المستكن في الخبر المحذوف والتقدير يا ليت
ايام الصبى كائنة لنا حال كونها راجعة اقول ولك ان تحمل هذا الكلام على الغير من نصب
الجزئين بتلك الاحرف كما قدمناه ومنه قوله صلى الله عليه واله ان قعر جهنم لسبعين خريفا
ولعل للترجي وهو ارادة امر ممكن مرجو او مخوف ويسمى ذلك اشفاقا نحو لعل الساعة
قريب **ويختص بالممكن نحو لعل زيدا فاضل** فلا يقال لعل الشباب يعود وكذا عبره ولجاز بعض
اصحاب الفراء نصب الجزئين بها وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل اباك
منطلقا والتاويل عند غيرهما كما مر في ليت **وفيها** اي في لعل **لغات** ترتقي الى اثني عشرة

لغة لعل وعل بحذف اللام ولعل بقلبها الفا همزة ولعن بقلب اللام نونا من تغيير اخر فيها وعن
بحذف اللام الاولى وقلب اللام المشددة نونا ولغن بقلب المهملة معجمة واللام نونا ولان بقلب
العين همزة واللام نونا ورعن بقلب اللام راء واللام نونا ولعاء بقلب الاولى من اللامين الفا
والثانية منهما همزة ففى تلك الخمسة تغيران وان بحذف اللام وقلب العين همزة واللام المشددة
نونا وغن بقلب اللام راء والمهملة معجمة واللام نونا ولعن بسكون العين المهملة وتخفيف اللام
وقلبها نونا ففى تلك الثلثة تغيرات ثلثة قال الرضى اشهرها اى اشهر اللغات لعل وعل وقال
الجوهرى فى الصحاح لعل كلمة شك واصلها عل واللام فى اولها زائدة وبالجملة لاشك ان لعل اشهر
فى الاستعمال واكثر فى الكلام من عل وهى اشهر من غيرها ولذا اقتصر المص عليها فقال **منها**
عل اى من تلك اللغات عل وظاهر كلامه مخالف لما نقلنا من الجوهرى من ان اصل
لعل عل فانه صريح فى ان عل من لغات لعل دون العكس **كقول الشاعر** ناهية و**تهين** بفتح
النون من الاهانة اصله تهين بسكونها الكد بالحصمه فالتقى ساكنان فلما حرك الاول بالفتح
لخفته وعاد الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين صار لا تهينن ثم لما اتصل بالمفعول حذف
النون الساكنة لالتقاء الساكنين صار لا تهين **الفقير** وقد صرح بما ذكرنا الجوهرى فى
الصحاح حيث قال قوله فلا تهين الفقير البيت اراد لا تهينن فحذف النون الخفيفة لما
استقبلها ساكن لتهى **علك** من لغات لعل والكاف منصوب المحل على الاسمية له وجملة
ان تركع من الفعل والفاعل المستتر فيه وجوبا فى تأويل المصدر المرفوع على الخبرية له على تقدير
مضاف اما فى جانب الاسم اى عل فعلك ركوع واما فى جانب الخبر اى علك ذو ركوع او كان الحمل على
سبيل المبالغة كما فى زيد عدل او على تأويل المصدر باسم الفاعل اى علك راكع **يوما** ظرف للركوع
والدهر الواو حالية والدهر مبتدأ و**قد** للتحقيق وجملة **رفعه** من الفعل والفاعل مرفوعة
المحل خبر للدهر والعائد اليه ضمير الفاعل وضمير المفعول عائد الى الفقير والجملة الكبرى منصوبة

المحل

الحروف المشبهة

المحل على الحالية من فاعل تركع على حد قولهم جاء نى زيد والشمس طالعة **وقال الله تعالى**
وعلك تارك بعض ما يوحى اليك والشاهد فيها عل وهى قراءة شاذة والمشهورة ولعلك وكذا
قول الشاعر فان الشاهد فيه عل فانه من لغات لعل وهو للاشفاق كما فى قولهم لعل الرقيب
حاصل وفيه ايضا شاهد على انه قد يشبه لعل بعسى فيجرى عليه احكامه فيؤتى خبرها مضارعا
مقرونا بان المصدرية قال الشاعر لعلك يوما ان تلم ملمة وربما يكون مقرونا بحرف التنفيس شعر
قال الشاعر فقولا لها قولا رفيقا لعلها سترحمنى من زفرة وعويل وكثيرا ما يجيء الخبر مضارعا
غير مصدر بشيء قال الله تعالى لعلى ابلغ الاسباب وقال النبى احب الصالحين ولست منهم لعل الله
يرزقنى صلاحا وقد يجوز مجيئه ماضيا قال الشاعر لعل الله فضلكم علينا خلافا للحريرى فانه
منع من ذلك وورود فى الكلام حجة عليه **وتلحقها** اى كل واحد من تلك الاحرف كلمة شعر
ما الزائدة الكافة **فتكفها** اى تمنع ما تلك الاحرف **عن العمل على الاستعمال الاصح** او
الافصح اللغات وفى بعض النسخ الاصح وهو الاصح فلا تعلج وقيل قد تعمل كما ورد فى بعض
اشعارهم وهو غير الافصح فلما لم تعمل فى الاسماء لم تكن مختصة بها فتدخل على الاسمية
نحو انما زيد قائم قال الله تعالى قل انما انا بشر مثلكم يوحى الى انما الحكم اله واحد **و** الفعلية **انما**
قام زيد وكانما يساقون وما قلنا من ان ما هذه هى الزائدة الكافة هو المشهور وعليه الجمهور
وقيل هى نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشأن فيكون اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا لها هذا
تنبيه لوجه مشابهة تلك الاحرف بالافعال اعلم ان **وجه مشابهة تلك الحروف بالافعال** اى تلك
الاحرف كلها **مثلها** اى مثل الافعال **لفظا ومعنى** وعملا اى فى اللفظ والمعنى والعمل **اما لفظا**
ظرف للمثلية المقدرة وهو مبتدأ خبره **فلكونها ثلثية** والجملة جزاء لاما والتقدير اما يكون شبه
فثلثيتها لها فى اللفظ كائنة لها لكونها ثلاثية كان وان وليت **ورباعية** كلعل وكان **وخماسية**
كلكن كما ان الافعال تكون كذلك والمراد بكون الفعل خماسيا كونه على خمسة احرف كضارب ثلا

الحروف المشبهة بليس

لاخماسيا مجردا فلا يرد ان الفعل لا يكون خماسيا و لكونها مبنية على الفتح كالماضى ولكونها اى كون
اربعة منها موازنة لها اى للافعال حالكون الافعال مدغمة لا مخففة ولانها يتصل
بها نون العماد ولكونها لازمة للاسم لزوم الفعل لفاعله واما مشابهتها لها معنى اى
فى المعنى فلكونها اى تلك الاحرف كائنة بمعنى الافعال لكون ان وان بمعنى حققت
لكن بمعنى استدركت كان بمعنى شبهت لعل بمعنى ترجيت ليت بمعنى تمنيت واما
عملا فلكونها عاملة عمل الفعل المتعدى الا انها لما كانت فروعا بالنسبة اليه قدم
المنصوب على المرفوع ايذانا لفرعيتها وحطا لرتبتها ثم لا يتقدم احد معمولى
هذه الاحرف عليها مط ولا خبرها على اسمها الا اذا كان الخبر ظرفا نحو ان
لدينا انكالا ونحو ان عليهم لعنة الله وقد يجب التقديم وذلك اذا كان فى
الاسم لام الابتداء لما مر كقوله تعالى ان فى ذلك لعبرة ولما انقضى الكلام عن شرح
الاحرف المشبهة بالفعل شرع فى بيان الاحرف المشبهة بليس فقال النوع الثانى من
انواع العوامل السماعية اللفظية ما ولا وان المشبهات بليس فى النفى متعلق بالمشبهات
يعنى ان تلك المشابهة انما يكون فى النفى و الدخول على المبتدأ والخبر تفريع على المشابهة
يعنى ان هذه الاحرف لمشابهتها بليس ترفع الاسم وتنصب الخبر اى حالكونها مثله اى
مماثلة له وتذكير الضمير على ارادة اللفظ واعمالها بتلك المشابهة انما هو لغة الحجازيين
والكتاب العزيز منزل على لغتهم قال الله تبارك وتعالى ما هذا بشرا وما هن
امهاتهم واما التميميون فيرفعون الجزئين بالابتداء كما كانا قبل الدخول كذلك
قيل والنحويون يزعمون ان لغة بنى تميم فى ذلك على القياس لان العامل عندهم
يجب اختصاصه بما يعمل فيه من اسم او فعل وهذه لا اختصاص لها بالاسم لدخولها
على الفعل ايض فالقياس ان لا تعمل فيه ايض وفى التفريع ايماء على ذلك لان

مفاد

الحروف المشبهة بليس

مفاد الكلام ان هذا العمل لاجل تلك المشابهة لا بالقياس ويؤيده قوله و كلمة
ما اشبه اى اكثر مشابهة بليس من كلمتى لا وان لكونه اى لكون كلمة ما كائنة لنفى الحال كما
ان ليس كذلك قال الرضى عند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفى الحال والحق انهما لمطلق النفى
بخلاف لا وان فانهما ليستا كذلك ومن ثم ما تعمل مط اى ومن اجل تلك المشابهة التامة
تعمل ما سواء كان اسمها معرفة او نكرة فكلمة لا لا تعمل كذلك بل تختص بالنكرات
مثل ما زيد قائما مثال لعملها فى المعرفة و لا احد افضل منك مثال لعملها فى النكرة ولا رجل خيرا منك نعم
وقال الشاعر تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا وما قال من ان ما
ولا كليهما عاملتان عمل ليس عند الحجازيين وان لا مختصة بالنكرات هو المشهور
وعليه الجمهور وخالفهم الرضى فى عمل لا حيث قال والظاهر انه لا يعمل لا عمل ليس الا شاذا و
لا قياسا ولم يوجد فى شيء من كلامهم خبرها منصوبا بالخبر بها وقد سبقه فى ذلك الزجاج
اقول وما اسلفنا من قول الشاعر حجة عليهما ومما ينبغى ان يكون حجة عليهما وعلى الجمهور
ايض قول النابغة وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا فى حبها متراخيا وقول
المتنبى اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا
فانهما اعملاه فى المعرفة وهما انكراه فى النكرة فكيف بالمعرفة والجمهور بالمعرفة خاصة
فلا يبعد القول بجواز عملها فى المعرفة ايض كما ذهب اليه ابن جنى وابن الشجرى كما نقل
عنهما و قد تزاد التاء المفتوحة مع كلمة لا فى الاحيان مط اى حالكونها مصاحبة معها
او داخلة عليها للتانيث متعلق بتزاد اى زيادتها يكون للتانيث قالوا اى لتانيث
الكلمة اى تانيث لا كما فى ثمت وربت والمبالغة فى النفى كما فى علامة لان الزيادة
تدل على الزيادة واذا دخلت لا على التاء فيجب حذف احد معموليها من اسم او خبر و لكن
الاشهر عند القوم حذف الاسم كقوله ولات حين مناص بنصب حين على انه خبر لات و

الاسم محذوف بقرينة الخبر اى ولات الحين مناص قال فى الكشاف ولات هى لا المشبهة بليس
زيدت عليها تاء التانيث كما زيدت على رب وثم للتوكيد وتغير بذلك حكمها حيث
لم تدخل الا على الاحيان ولم يبرز الا احد مقتضيها اما الاسم واما الخبر وامتنع بروزهما جميعا
هذا مذهب الخليل وسيبويه وعند الاخفش انها لا النافية للجنس زيدت عليها التاء وخصت
بنفى الاحيان وحين مناص منصوب بها كانك قلت ولا حين مناص لهم وعندهما ان النصب على
ولات الحين حين مناص والرفع على ولات حين مناص حاصلا لهم وقرى حين مناص بالكسر ومثل
قول ابو زيد الطائى طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان لات حين بقاء وكلامهم فى هذا المقام
طويل الذيل اخذنا موضع الحاجة هذا مثال لدخول لات على الحين لفظا و اما مثال دخولها
على ما فى معناه اعنى الساعة فنحو قول الشاعر ندم بكسر الدال فى الصحاح ندم على ما فعل ندما وندامة البغاة
بالرفع فاعله وهو جمع باغ من البغى وهو التعدى على ما فى الصحاح اصله بغية على فعلة بضم الفاء
وفتح العين واللام قلبت ياءه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولات الواو حالية ولات هى لا المشبهة
بليس على المشهور ساعة بالنصب خبرها والاسم محذوف بقرينة المقام مندم بفتح الميم والدال
واسكان النون بمعنى الندامة مضاف اليه اى ولات الساعة ساعة مندم وفى بعض النسخ والبغى
مرتع مبتغيه وخيم وهو من تمام البيت لا ابتغاء الطلب والوخيم من قولهم قرية وخمة ووخيمة
اذا لم يوافق ساكنها والمرتع مبتداء ثانى والوخيم خبره والجملة خبر للبغى والمعنى ظاهر و
كلمة ان تعمل قليلا اى عملا قليلا او فى قليل زمان او استعمال كقول الشاعر ان نافية عاملة عمل ليس
هو مرفوع المحل اسم لها مستوليا اسم فاعل من الاستيلاء بمعنى التسلط خبرها على احد
متعلق بمستوليا الا على اضعف المجانين مستثنى متصل من على احد والمجانين جمع المجنون واعمال ان
عمل ليس متفق عليه عند النحويين بل انكره سيبويه والفراء واجازه الكسائى والمبرد و
تبعهما ابن مالك والمص واعلم ان اعمال ما عمل ليس عند من اعملها مشروط بثلثة شروط

الاول

الحروف المشبهات بليس

الاول بقاء النفى والثانى بقاء الترتيب والثالث عدم زيادة ان بعدها قال ابن الناظم
ولحق اهل الحجاز ما النافية بليس فى العمل ثم قال واهملها التميميون ومن اعملها فشرط عملها
عنده فقدان الزائد مع بقاء النفى وتاخير الخبر ولم يذكر عند بحث عمل لا اشتراطا من تلك الشروط
وكذا عند بحث ان وقال الاندلسى كما نقل عنه الرضى ينبغى فى لا العاملة عمل ليس مراعاة
الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هى فيها اولى فانها اضعف من ما قال لكن النحاة لا يذكرون
فى كتبهم للا شرطا الا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا ومن راى اعمال ان
عمل ليس يعتبر هذه الشروط والمص لما فرغ من بيان العمل اشار الى الشروط فقال واذا انتقض
النفى اى نفى كل من الاحرف المذكورة بالا اى بسبب وقوع كلمة الا او ما فى معناه
بعدها بانتفاء الشرط الاول او تقدم الخبر اى خبر كل منها على اسمها بانتفاء الشرط الثانى
او زيدت ان بعدها بانتفاء الشرط الثالث بطل العمل اى بطل عمل كل منها اما بطلان العمل
بانتقاض النفى فلانها انما تعمل هذا العمل لمشابهتها بليس فى النفى فاذا انتقض بالا
فقد زال تلك المشابهة فينبغى ان لا تعمل نحو ما زيد الا قائم ولا زيد الا ضارب وان كل
لما جميع لدينا محضرون واما نحو قول الشاعر فما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات
الا معذبا و نحو قول الاخر وما حق الذى يعثو نهارا ويسرق ليله الا نكالا فمحمول
على الشذوذ والندور عند الجمهور واما يونس فقد جوز اعمالها مع الانتقاض وتمسك
بما مر من قول الشاعر ولا باس به و اما بطلانه بتقديم الخبر فلضعف العمل وعدم القوة
على التصرف نحو ما قائم زيد وفى الدار رجل وان فى الدار زيد واما نحو قول الفرزدق
فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر بنصب مثل على الخبرية
مع انه مقدم فشاذ نادر قيل وجه النصب ان الفرزدق تميمى والممدوح وهو عمر بن
عبد العزيز كما قيل من اهل الحجاز خرج الخلافة من ايديهم ثم عاد فاشد الفرزدق

في صحيحهم قصيدة فاراد ان يتكلم بلغتهم فنصب الخبر مع تقدمه ظنا منه ان الخبر عندهم واجب
النصب مطلقا ولم يعرف ان انتصاب الخبر عندهم مشروط بعدم التقدم ونقل عن ابن عصفور انه
جوز الاعمال مع التقدم اذا كان المتقدم ظرفا او شبهه ونقل عن الربعي انه قال الاعمال
عندي هو القياس لبقاء معنى النفي و اما ابطالها بسبب زيادة ان فلان ان وان كانت
زائدة لكنها شبيهة بالنافية صورة فلما وليتها فكانها لك الاحرف دخلت على نفي والنفي
الداخل على النفي يفيد الاثبات فكانها صارت كالا الناقضة لنفيها ويجوز ان يقال انما
انعزلت للفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف نحو ما ان زيد قائم ولا ان رجل في الدار
قال الرضي وقد جاءت ان بعدها غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي بني شعر
غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف انتهى اقول واستشهد ابن الناظم بهذا
البيت على الالغاء فكانه روى على الالغاء والاعمال معا واما اذا تقدم على الاسم من
معمول الخبر ظرف او شبهه نحو ما في الدار وعندك زيد قائما فلا تنعزل عن العمل عند الكل
ولما فرغ من بيان احد قسمي لا العاملة وهي شبيهة بليس اراد ان يبين حكم الاخر اعني
النافية للجنس فقال وقد تكون عاملة لا لاستغراق نفي الجنس اي لاحاطة نفي جنس اسم المتصف
بالخبر اذ المقصود من قولنا لا مسلم في الدار مثلا نفي جنس المسلم الكائن في الدار واحد
او اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال بل مسلمان او مسلمون لا جنس المسلم مطلقا ومتى كانت كذلك
فعكس العمل اي عمل لا النافية للفرد فيعمل النصب قبل الرفع وهو عمل ان بشروط ثلثة اولها ان يكون
اسمها تاليا لها غير مفصول بينه وبينها الثاني كونه نكرة الثالث كونه مضافا او مشبها بها
وقد اشار الى تلك الشروط بقوله ان وليها نكرة مضافا او شبيها بها يعني يعكس العمل بشرط ان يليها
اسم نكرة مضافة او مشبهة بها فقوله وليها اشارة الى الاول ونكرة الى الثاني ومضافة او مشبهة
بها الى الثالث والمراد بشبه المضاف كل ما ثبت فيه شيء من تمام معناه كما ان المضاف اليه من تمام معنى المضاف نحو لا غلام رجل افضل منك مثا

لا لنفي الجنس

لما تليه النكرة المضافة ولا عشرين درهما لك مثال لما تليه النكرة المشبهة بها فان الثاني
من تمام معنى الاول كالاول وانما اعملت لا مع استيفاء الشروط عمل ان لانها اما نقيضتها
ان لان الاول لتاكيد النفي والثاني لتاكيد الاثبات او نظيرها اذ الاول للتاكيد كما ان الثاني
كذلك فاعملت عملها حملا للنقيض على النقيض او النظير على النظير وعملها بذلك الحمل ضعيف
فلذا اشترطوا في عملها كون اسمها نكرة غير مفصول بينهما مضافا او مشبها به لانه مع كونه معرفة
لا يحصل التاكيد الذي به يحصل النظارة او التناقض ومع كونه مفصولا لا يقدر على العمل ومع
الافراد اي افراد اسم لا بان يكون غير مضاف ولا مشبها به بانتفاء الشرط الاخير فقط فان
في التعريف او الفصل يجب الرفع والتكرير كما ياتي في خاصل كلامه اذ ان وليها نكرة غير مضافة
ولا مشبهة بها يجب البناء على ما اي على حركة او حرف كان الاسم المفرد تنصب به قبل دخول لا عليه
وهو اما فتحة وذلك فيما اذا كان الاسم المفرد مفردا او جمع تكسير مطلقا نحو لا مسلم او رجال او
ضوارب في الدار او ياء قبلها فتحة او كسرة وذلك اذا كان تثنية مطلقا او جمع تصحيح المذكر نحو
لا مسلمين او مسلمتين او مسلمين فيها او كسرة بلا تنوين وقيل معها وقيل فتحة بدونه و
ذلك اذا كان جمع المؤنث السالم وهو ما جمع بالالف والتاء نحو لا مسلمات فيها بالاحتمالات
الثلاث والاول اقوى واظهر وعليه الاكثر والاخير خلافه حتى انه قيل وفي الخصائص لابن جني
انه لا يجيز فتحه بصري الا ابو عثمان المازني والمتوسط اوسط وانما بني المفرد على ما ينصب عليه
تركيبه مع لا تركيب خمسة عشر لتضمنه معنى من الاستغراقية اذ معنى لا مسلم في الدار لا من مسلم فيها
ومما يدل على ذلك ظهور من معها في بعض اشعارهم قال الشاعر فقام يذود الناس عنها بسيفه
وقال الا لا من سبيل الى هند وانما لم يبن المضاف ومشابهه لان الاضافة تترجح جانب الاسمية
فيصير الاسم معها مائلا الى ما يستحقه من الاعراب واعلم ان سوق كلامه ظاهر حيث علق
عملها على الشروط المذكورة يدل على ان اسم لا اذا كان مفردا لم يكن لها عمل فيه لا ظاهرا وهو ظ

لانها لو عملت فيه لكان منصوبا بها فيجب ان يقال في لا مسلم مثلا لا مسلما بالتنوين اذ لا
وجه لسقوطها الا التركيب ولا تركيب لا مقدرا كما هو مقتضى انتفاء الشرط وهو مخالف لظواهر كلماتهم
بل صريح بعضهم ما قال المصنف كالشيخ البهائي وغيره فارجع الى كلماتهم حتى تعرف حقيقة الحال و
كذلك الحال في رفع الخبر وفي التعريف اي كون الاسم لا معرفة بالعلمية او بالاضافة او غيرهما بانتفاء
الشرط الثاني او الفصل بالخبر بينه اي بين الاسم وبين كلمة لا بانتفاء الشرط الاول سواء كان
الشرط الثالث اي كونه مضافا او مشبها به منتفيا اولا فيحصل ست صور يشير اليها بالمثال وجب
الرفع اي رفع اسم في جميع هذه الصور الست على الابتدائية والتكرير اي تكرير لا مع اسمها
من دون تكرير الخبر نحو لا زيد في الدار ولا عمرو او معها نحو قوله تعم لا هن حل لكم ولا هم يحلون
لهن ولا غلام زيد فيها ولا غلام عمرو ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار عمرو وغلام رجل و
لا في الدار غلام زيد ولا عمرو ولا في الدار زيد ولا عمرو واما قولهم هذه قضية ولا ابا حسن لها
فمأول ولم يذكر المص حكم نحو لا حول ولا قوة ونحن نجري ايضا على اثره خوفا من الاطالة وكثيرا
ما يحذف اعلم ان ما هذه مثلها في قوله تعم وقليلا ما يؤمنون وهي زائدة للتاكيد وكثيرا صفة
لمصدر محذوف اي حذفا كثيرا او لزمن مقدر اي زمنا كثيرا فالمعنى ويحذف احد معموليها اي لا حذفا
كثيرا او زمنا كثيرا من اسم او خبر ويبقى الاخر لئلا يحصل في الكلام اجحاف نحو لا عليك مثال لحذف الاسم
اي لا بأس عليك ولا بأس مثال الحذف الخبر اي لا عليك ومنه اي ومن باب حذف احد معموليها يعني الخبر
كلمة التوحيد وهي لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وفي الفصل عنه ايماء واشارة الى خلاف
الزمخشري حيث قال كما نقل عنه كلمة التوحيد جملة مستغنية عن تقدير الخبر ونقل عنه ايضا انه
كتب فيه رسالة منفردة وتحقيق المرام تقتضي بسطا في الكلام لا يسعه هذا المقام ولما فرغ من قسم
الثالث من انواع العوامل السماعية شرع في القسم الرابع فقال النوع الرابع من انواع عوامل
السماعية حروف تنصب اسما واحدا وهي اي تلك الاحرف الناصبة ستة يا وهيا واي وايا واي بفتح الهمزة وسكون
الياء

حروف الناصبة للاسم

حروف النداء

الياء والهمزة المفتوحة والواو والالف الخمسة للاول الفاء للتفصيل كما يقال توضأ فاغسل وجهك ويديك
والاول اعني وزن قريب بضم الاول وفتح الثاني صفة الخمسة حروف النداء وحرف النداء يعني الذي دخلت
عليه تلك الاحرف يسمى المنادى وعرف بانه المدعو بحرف النداء وهو يعني المنادى ينصب بها
اي باحدى تلك الاحرف ان كان المنادى نكرة غير مقصودة اذ المقصود يبنى كما يأتي كقول
الاعمى يا رجلا خذ بيدي او كان المنادى مضافا نحو قولك يا عبد الله ونحو قول الشاعر يا اهل يثرب لا مقام لكم
وقوله تعم يا اهل الكتاب او كان المنادى مضارعا اي مشابها له اي بالمضاف نحو قولك يا طالعا
جبلا ويا خيرا من زيد ويا حسرة على العباد ويا وجيها عند الله فالمثال المذكور اعني يا طالعا
جبلا مضارع للمضاف اذ الاول اي طالعا وصف عامل في الثاني يعني جبلا لاعتماده على موصوف
محذوف والثاني يعني جبلا مخصص للاول المثال الاول وهو يا عبد الله وهذا انما يصح اذا لم يكن عبد الله
علما واما مع العلمية فلا فالاولى ان يمثل بما ليس فيه شائبة العلمية فافهم وفي هذا التعليل ايماء
الى ان المضارع للمضاف هو كل اسم وقع بعده اسم اخر بحيث يكون الاول عاملا في الثاني والثاني
مخصصا للاول كالمضاف فانه عامل في المضاف اليه وهو مخصص له وهذا غير شامل لنحو يا حليما لا
يعجل ويا جوادا لا يبخل ويا ثلثة وثلثين فان الحليم والجواد ليسا عاملين في جملتي لا يعجل ولا يبخل و
هما ايضا لا يخصصان الحليم والجواد لان الحليم من هو لا يعجل بالمؤاخذة والجواد من هو لا يبخل وقد
صرحوا بكونها مضارعة للمضاف قال الدماميني في شرح المنهل في تعريفه والمراد به الاسم الذي
يجيء بعده شيء من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد
واما معطوف عليه عطف نسق على ان يكون كلا المتعاطفين اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين و
اما نعت هو جملة او ظرف نحو يا حليما لا تعجل ونحو يا رابا الخلق من ذات عرق انتهى وهذا الكلام بعينه
هو كلام الرضي في شرح الكافية على حذف المرتبلات فالاولى ان يقول لان الثاني واقع بعد
الاول متمم له كالاول فيكون ايضا اخصر واخصر من هذا ايضا ان يقول لان الثاني من تمام معنى

الاول كالاول فتدبر ويبنى المنادى على ما اى حركة او حرف كان يرفع به المنادى في غير
صورة النداء وفي ارجاع الضمير الى الاسم تكلف بحث وتعسف صرف قيل ويجوز ان يجعل به
نائبا للفاعل فلا ضمير ولا بأس به ان كان مفردا بان لا يكون مضافا او شبها به معرفة قبل النداء
نحو يا زيد ويا ابراهيم قد صدقت الرؤيا ويا داود انا جعلناك خليفة ويا زيدان ويا زيدون وبعد ان
يكون مقصودة بالنداء نحو قولك يا رجل ويا رجلان ويا رجال وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه
موقع كاف ادعوك الاسمية المشابهة الكاف ذلك الحرفية واما على الضم فلمخالفة لبنى الاصل كذا
قالوا وما ذكر هو المشهور بين النحاة وقال الكسائي على ما نقل عنه الرضي المنادى المفرد المعرفة مرفوع
لتجرده عن العوامل اللفظية لا بمعنى ان التجرد عامل فيه الرفع كما قيل في المبتدأ والخبر بل بمعنى انه لما
يكن فيه سبب البناء يعني المشابهة لمبنى الاصل فلا بد فيه من الاعراب بنحو لوجه لا تشبهه بالنكرة
الغير المنصرف كيا احمد فرفع بغير تنوين فرقا بينه رفعا بعامل رافع وقال الفراء اصل يا زيد يا زيدا
ليكون المنادى بين صوتين ثم اكتفى بيا ونوى وصار كالغايات المقطوعة عن الاضافة
فبنى على الضم كذا نقل عنه ويفتح المنادى بالف الاستغاثة اى يبنى معها على الفتح نحو يا زيدا بالحاق
الهاء للوقف ويخفض اى يجر بلامها اى بدخول لام الاستغاثة على المنادى المستغاث منه وهو لام
الاختصاص كما صرح به الرضي ويخفض بلامي التعجب والتهديد الداخلتين على المنادى المتعجب منه والمهدد
اسم مفعول نحو يا لله للمظلوم يعني لنخص الله بالدعاء لاجل المظلوم هذا مثال للاستغاثة ويا للماء
مثال للتعجب ويا لعمرو لاقتلنك مثال للتهديد كانه هدد عمروا بالقتل فالمتكلم مهدد اسم فاعل وعمرو
ومهدد اسم مفعول واما مواضع استعمالها اى مواقع التي يستعمل كل واحد منها فالهمزة تستعمل للقريب
اى للمنادى القريب وايا وهيا تستعملان للبعيد اى للمنادى البعيد واى تستعمل للمتوسط ولا
تختص بشئ منها بل اعم منها للقريب والبعيد والمتوسط ويلوح من هذه العبارة ان يا مشترك
بين القريب والمتوسط والبعيد وقال في المغني يا حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة او حكما

وقد

حروف النداء

وقد ينادى بها القريب توكيدا انتهى هذا وهي اكثر استعمالا من غيرها ولهذا تقدر عند الحذف
دون غيرها كما يقال في يوسف اعرض عن هذا اصله يا يوسف دون اي يوسف وايا يوسف الى غير
ذلك ويتعين باستعمالها في اسم الله اى معه فلا يستعمل شئ غيرها معه فلا يقال ايا الله واى الله
الى غير ذلك ويتعين في الاستغاثة ايضا نحو يا وليا بالحاق الهاء للوقف وقد يحذف حرف النداء اذا دل
عليه دليل تخفيفا نحو رب اغفر لي ويوسف اعرض عن هذا الا مع اسم الجنس والمندوب و
المستغاث واسم الاشارة ولفظ الجلالة مع عدم التعويض واما معه فيحذف وجوبا نحو اللهم فان اصله يا الله
حذف حرف النداء وعوض عنها الميم المشددة وقيل والقائل الفراء كما نقل عنه الرضي اصله يا الله ام اى قصد فحذف
حرف النداء ثم الهمزة من ام واتصل فصار اللهم قال الرضي قال الفراء اصله يا الله امنا بالخير
فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمهم بالخير انتهى وهذا الكلام منه لا ينهض
بحثا على الفراء لان قول الفراء صحيح في ان اصله الله امنا بصيغة المتكلم وهذا لا ينافي
مثل به الرضي لان معنى المثال يا الله امنا بالخير ولا تؤمهم بالخير على حذف العاطف فتدبر
واما نحو قول الشاعر اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما حيث جمع بين الميم المشددة
ويا فهو شاذ واشد شذوذا منه قول الآخر وما عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت
يا اللهما حيث ادخل في اخره كلمة ما فائدة لا تدخل حرف النداء اى على المنادى المحلى
بالالف واللام على المشهور في السعة واما في الضرورة فيدخل عليه لان الضرورة تبيح المحذور
كقول الشاعر فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبان شرا لان المنادى حينئذ اما ان يبنى
كالمفرد المعرفة واما ان يعرب وكلاهما بعيد مستنكر اما الاول فلان اللام معاقبة للتنوين
فهي مثلها فبناء الاسم معها منكر واما الثاني فلحصول علة البناء اعني وقوعه موقع الكاف
ومشابهتها في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا كراهة اجتماع حرفي التعريف
وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما ليس في الآخر وزيادة لا يستنكر كما في لقد

الالف واللام

الا في يا الله بقطع الهمزة ووصلها وانما اجازوا ذلك في هذا اللفظ دون غيره لان
الالف واللام فيها كانه عوض عن الهمزة المحذوفة اذ الاصل اله بمعنى مألوه اي معبود دخل
عليه الالف واللام صار الاله ولما كان استعماله اكثر التزموا فيه التخفيف فنقلوا حركة الهمزة
الى اللام وحذفوها فصار اللاه ثم لاجتماع الحرفان من جنس واحد في كلمة فاسكنوا اللام الاولى
وادغموها في الثانية فصار الله ثم جعل مع اللام علما للمعبود بالحق ولا يقاس عليه غيره فلا
يقال يا الرجل في السعة خلافا للكوفيين والبغداديين كما نقل عنهم الرضي وغيره وقد مرت
الاشارة اليه فتنبه بل يتوسط بينهما وبين ذي اللام اما ايها نحو يا ايها الرجل ويا ايها الذي
بلغ ويا ايتها المزمل وقال في شرح المنهل وذلك لما انهم قصدوا نداء ذي اللام ولا يمكنهم
ادخال حرف النداء عليه لما مر احتاجوا الى الفصل بينهما باسم مبهم غير دال على ماهية معينة
محتاج بالوضع في الدلالة عليها الى شيء اخر ولم يجد واما يناسب هذا الغرض الا اي المقطوعة
عن الاضافة واسم الاشارة واي المذكورة اصلح بهذا الغرض لانها احوج بالوصف من
اسم الاشارة لانها وضعت مبهمة انما يزال ابهامها باسم بعدها بخلاف اسم الاشارة
فان ابهامها قد يزول بالوصف كاي وقد يزول بالاشارة الحسية انتهى وهذا الكلام
بطوله كلام الرضي بعينه فاي منادى مفرد معرفة والهاء للتنبيه الحق به عوضا عن المضاف
اليه مع انه ناسب النداء لان ايضا في معنى التنبيه والرجل صفة له خلافا للاخفش فانه
ذهب الى ان اي في يا ايها الرجل موصول وذو اللام خبر مبتدء محذوف والجملة صلة اي
كذا نقل عنه الرضي مرفوع وجوبا حملا على لفظه اي لفظ المشابهة الضم الرفع حال كونه حاصلا
بسبب دخول شيء على ما فيه كالرفع خلافا للمازني والزجاج فانهما جوزا الرفع على لفظه
والنصب حملا على محله او يتوسط بينهما وبين ذي اللام باسم الاشارة كما مر نحو يا ايها الرجل و هذا
المثال كالمثال الاول حكما واعرابا الا ان الرجل هنا مرفوع على المحل القريب لهذا فانه مبني

على الضم والخلاف هنا كالخلاف هناك او يتوسط بينهما وبين ذي اللام بالجمع بينهما اي اي واسم
الاشارة نحو يا ايهذا الرجل ويظهر من هذه العبارة ان الاتيان بايهذا لنداء ذي اللام وهذا
هو المفهوم من كلام ابن الحاجب وغيره وقال الرضي ثم لكون اسم الاشارة اوضح من اي وصف
اي به في بعض المواضع نحو يا ايهذا فيقتصر عليه ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايهذا
الرجل فعلى هذا ليس نحو يا ايهذا الرجل لاجل النداء المعرف باللام بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل
اقتصارهم كثيرا على يا ايهذا دون الوصف باسم الجنس انتهى فاي منادى مفرد معرفة وهذا
مرفوع محلا على انه صفة لاي والرجل مرفوع لفظا صفة لاسم الاشارة بدل الكل عن الكل او عطف بيان له
على خلاف فيه قال الرضي والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة لانه اسم دال
على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية وهذا حد النعت اي ما دل على معنى في متبوعه
قال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف
ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام انتهى ومختاره هو المختار وفصل بعضهم
فقال ما حاصله ان ذا اللام الواقع بعده ان كان مشتقا فهو صفة نحو يا ايهذا الفاضل وان كان
جامدا فهو عطف بيان نحو يا ايهذا الفلان واعتبروا الاشتقاق في الوصف وقد عرفت انه ليس
معتبرا فيه ولا شرطا لم يجري الاقسام الثلث في الثاني ايضا فتخصيصه بالاخير ليس له وجه اذ
لا اختلاف في ذي اللام بعد اسم الاشارة مطلقا فالانسب الاقتصار على قوله والرجل مرفوع
صفة لهذا الخ وان يترك قوله وهذا كالاول فان كلامه هذا يوهم لخصاص الاختلاف
بما اذا اجتمع اي مع اسم الاشارة الفائدة الثانية في كيفية اضافة المنادى الى ياء المتكلم اعلم
انه قد يضاف المنادى الصحيح الاخر الى الياء اي الى ياء المتكلم نحو يا غلامي وانما قيدنا بصحيح الاخر
ليخرج عنه نحو فتى اي لا يجوز فيه الا فتح الياء واكتفى المصنف بالمثال اعني يا غلامي حيث
انه صحيح الاخر كما ترى فيجوز فيه خمسة اوجه الاول وهو الاصل في الاستعمال كما

الثانية

قالوا فتح الياء مع كسر ما قبلها نحو يا غلامي بكسر الميم وفتح الياء الثاني حذف الياء وابقاء الكسرة
دلالة عليها نحو يا غلام ويا رب الثالث ثبوت الياء ساكنة نحو يا غلامي ويا سيدي ويا عبدي
الرابع **قلبها** اي قلب الياء **الفا** بعد قلب الكسرة فتحة مناسبة لها **نحو يا غلاما** الخامس حذف
الالف وابقاء الفتحة دلالة عليها نحو يا غلام بفتح الميم والكل مترتبة في كثرة الاستعمال و
قلته كترتيب في الذكر وذكروا وجها سادسا وهو حذف الياء وضم ما قبلها اعني اخر المنادى
كالمنادى المفرد المعرفة وعليه قرائة بعضهم قوله تعالى رب احكم بيننا رب السجن احب الي بضم
الميم هذا الذي ذكرنا به ما ذكروا في المنادى المضاف الى الياء لكن تنقيح الادلة في المقام
يقتضي بسطا في الكلام ومع ذلك لا مدخلية له في المرام قوله **او تاء** عطف على الفا يعني يجوز
قلب الياء تاء لا مطلقا بل في لفظي الاب والام خاصة حال كون التاء مصاحبا **مع الالف نحو يا ابتا** و
نحو قوله يا ابتا لا ترم عندنا فانا بخير اذا لم ترم ونحو قول صبية من بنات العرب كان بعلها
غائبا عنها في ركب فارادها واراد الفجور بها فقامت ولطخت التراب على وجه ذلك الراكب
حماية لفرجها عنه فاخبرت لعمها وقالت يا امتا ابصرني راكب يسير في مستحفر لاحب فقمت
احثي التراب في وجهه عمدا واحمي حوزة الغائب والحوزة وسط الشيء والمراد بها
هنا الفرج كذا قيل وقد ظهر لك من التقرير المذكور ان قلب ياء المتكلم تاء انما يجوز في الاب
والام فلا يقال يا غلامت او يا غلامتا قال الرضي الاسترابادي قالوا يا ابي ويا امي
يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف اي الى الياء ويزيدان عليها نحو ابدال تاء تانيث
انتهى وقال ابن المصنف في شرحه وقالوا في الام يا امت كما قالوا في الاب يا ابت ولا
تعوض التاء عن ياء المتكلم الا مع الاب والام في النداء خاصة انتهى فعبارة المص قاصرة
عن تادية المراد كما هو اللائق الا ان يقال اكتفى عن القيد بالمثال تامل **وبدونها** يعني
يجوز قلب الياء تاء في الاب والام بدون الالف **نحو يا ابت فتحا وكسرا** يعني حال كون التاء مفتوحا

ومكسورا

نداء

ومكسورا او ذات فتح وكسر او تفتح فتحا وتكسر كسرا **ويجوز الحاق هاء السكت** بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم
وقفا اي في الوقف مط سواء كان الياء باقية على حالها **نحو يا غلاميه** او لا بل منقلبة بالالف او التاء
و ذلك نحو قولك **يا غلاماه ويا ابتاه** ولما كان نصب المنادى مختلفا فيه بانه هل هو بتلك الحروف او بفعل
محذوف فتمم ذلك البحث بذكر هذا الخلاف فقال **تنبيه قد اختلف في نصب المنادى** اي في منصوبيته فالمصنف
بمعنى المفعول **فقيل** والقائل الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومن تابعه ينتصب المنادى **بتلك الحروف** يعني يا و
اخواتها وهذا القول اقرب بالصواب عند المص ولهذا اختاره وقال **وهو المختار وقيل** والقائل سيبويه
كما نقل عنه الرضي حيث قال وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر
واصله عندي يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء
عليه وافادته فائدته انتهى فانتصاب المنادى على ما ذهب اليه يكون **بفعل محذوف** حذفا لازما
لعدم الاحتياج اليه فذكره يكون لغوا وذلك الفعل يجب ان يكون مما يناسب المقام **من نحو ادعو او اطلب**
وقال المبرد انتصاب المنادى بتلك الاحرف لا من حيث الاستقلال بل من حيث انها نائبة مناب الفعل
وسادة مسده قال الرضي بعد نقل قول المبرد وليس ببعيد ونقل عن ابي علي انه قال في
بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال ورد عليه ان اسم الفعل لا يجيئ على اقل من حرفين
والهمزة من ادوات النداء واجاب عنه بان تخالف الهمزة اخواتها لكثرة استعمال النداء **والسابع**

الواو بمعنى مع

من الاحرف السبعة الناصبة لاسم واحد **الواو** الكائنة **بمعنى مع** هذا الواو في الاصل واو العطف
الدالة على الجمعية وهي لا تدل الا على الاشتراك في الحكم سواء كان مع المصاحبة او لا نحو جائني
زيد وعمرو فالواو تدل على ان عمروا المعطوف شريك لزيد المعطوف عليه في حكم المجيئ مطلقا اي
سواء كان مجيئ عمرو قبل مجيئه او بعده او معه ولما ارادوا التنصيص على المصاحبة فهذه
الواو تدل على اشتراك مدخولها وما قبلها في الحكم في ان واحد **نحو استوى الماء والخشبة وكفاك
وزيدا درهم** في المشهور **مفعولا معه** وقد اختلفوا في ان انتصاب المفعول معه هل هو بنفس الواو
او يجيئ منصوبها

او بفعل او شبهه بتوسطها او بعامل معنوي او بفعل مقدر على اقوال المختار اولها الشيخ عبد
القاهر الجرجاني في عوامليه وجمله وتبعه المطرزي ولذا قال وسمي منصوبها مفعولا معه ولم يقل مجرورها
ويصرح به في القياسية وثانيها جمهور النحاة وثالثها الكوفيون كما نقل عنهم الرضي ورابعها
الزجاج والمرضي عند الرضي قول الجمهور ونقل عن الاخفش انه قال انتصب المفعول معه مثل نصب
الظروف وبيان ذلك ان الواو لما اقيم مقام المنصوب بالظرفية وهو حرف لا يتحمل الاعراب اعطي النصب
ما بعدها عارية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعرابه نفس غيره والتابع من الاحرف
التسعة الناصبة للاسم وحدها الا وهو موضوع للاستثناء وقدم معنى الاستثناء ويسمى
مدخولها المستثنى يعني المخرج عن الحكم السابق وما اعتبر يعني الاسم الذي اعتبر مغايرته اي المستثنى
له اي لذلك الاسم في الحكم السابق يسمى المستثنى منه يعني المخرج منه شيء وهو المستثنى اعلم ان
المستثنى بالا اما ان يكون منصوبا او يجوز فيه النصب ولكن يختار البدل عن المستثنى منه او
يعرب بحسب العوامل ولكل منها شرط وشرط نصبه اي شرط منصوبية المستثنى ان يكون المستثنى ومنع
الظاهر موضع الضمير للتقرير واقعا في كلام تام اي ذكر فيه المستثنى منه احترز بهذا القيد عن نحو قرئ
الا يوم كذا موجب اي خال عن ارادة النهي والنفي والاستفهام احترز به عن غير الموجب
فان المستثنى فيه يختار البدل كما يأتي نحو جاءني القوم الا زيدا او مقدما عطف على قوله في كلام اي او
شرط انتصابه ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد وجاءني الا زيدا القوم وانما
ترك مثال الموجب تعويلا على ما تقدم قال الرضي المرضي اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه
وجب ان يتاخر عما نسب اليه نحو ما جاءني الا زيدا احد واذا تقدم على المنسوب وجب ان يتاخر
عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا نحو الا
زيدا قام القوم وجوز الكوفيون في الشعر تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم نحو
الا زيدا ضربني القوم انتهى كلامه او منقطعا اي غير داخل في المستثنى منه اي من حيث قصد المتكلم وان

كان

استثناء

كان من جنس المستثنى منه نحو ما جاءني العلماء الا زيدا اذا كان زيد جاهلا غير عالم و
انما قيد المنقطع بذلك ردا على من فسره بان المنقطع من المستثنى ما لا يكون من جنس
المستثنى منه كما قال شارح العوامل الكبير نحو ما جاءني احد الا حمارا وما ذكره المص من ان
مستثنى المنقطع منصوب وجوبا هو مذهب اهل الحجاز وعللوا بانه لو ابدل المستثنى
المنقطع من المستثنى منه لكان بدل غلط كقولهم جاءني زيد عمرو فان القائل قصد اولا
ان يقول جاءني عمرو فلسبق لسانه قال جاءني زيد غلطا ثم تدارك غلطه بقوله عمرو فلهذا
يسمى بدل غلط وبدل الغلط لا يوجد في الفصيح من كلام العرب فالحمل على البدل غير
جائز فيجب النصب على الاستثناء واما التميميون فقسموا المنقطع قسمين الاول ما
يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا او ما جاءني
زيد الا حمارا والثاني ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا
من رحم اي رحمه الله تعالى ففي الاول يجوزون البدل كما يجوزون النصب وفي الثاني
يوجبون النصب كالحجازيين كذا نقل عنهم الرضي ويجوز النصب اي نصب المستثنى على الاستثناء
ويختار البدل اي بدلية المستثنى من المستثنى منه بان يكون تابعا له في الاعراب
ان جرا فجر وان نصبا فنصب وان رفعا فرفع اذا كان كلاما تاما مذكورا فيه المستثنى منه
غير موجب نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية من واو فعلوه وهو مرفوع المحل على الفاعلية
والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية من احد و
ما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما على البدلية وهو المختار او على الاستثناء وهو المرجوح
قال الرضي اعلم ان لاختيار البدل في المستثنى شروطا وهي ان يكون بعد الا ومتصلا
ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي صريح او مؤول وغير مردود به
كلام تضمن الاستثناء به وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه ثم قال فقولنا المشتمل الخ يخرج

فيه الضمير الى الراجع قبل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يبدل منه نحو قولك ما
احد ضربته الا زيد يجوز لك الابدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا
زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وقال بعد ذلك قولنا او ما اول به يدخل
فيه نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقولنا غير مردود الخ احتراز عن نحو ما قام القوم
الا زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا اذ النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين
الكلامين وقولنا ان لا يتراخى المستثنى الخ احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت
جالسا هنا الا زيدا فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب لكونه مختار القصد التطابق
بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي بينهما لا ينبغي ذلك انتهى كلامه ولما كان في هذا
الكلام نوع تحقيق نقلنا بطوله والذي ذكره من ان هذا الاتباع على البدلية هو
مذهب البصريين وقال الكسائي والفراء الا حرف عطف وما بعدها يعني المستثنى معطوف
على ما قبله اي المستثنى منه ولا خلاف في معنى الا وانه للاستثناء فلا نطول الكلام
بذكر ادلة الطرفين لانه لا مزية فيه ويعرب المستثنى على حسب اقتضاء العوامل في

الاستثناء المفرغ

المستثنى منه اذا كان الكلام غير تام لم يذكر فيه المستثنى منه ويسمى هذا المستثنى مفرغا
اي لم يذكر معه المستثنى منه وهذا التفسير يدل على ان المفرغ صفة للمستثنى وبه قال الفاضل الجامي
في شرح الكافية حيث قال يختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن
المستثنى منه والمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وقال الرضي هذا
الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم
يشغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى وقال ابن المص وان يفرغ العامل السابق على الا
عن ذكر المستثنى منه للعمل فيما بعدها بطل عملها فيه واعرب بما يقتضيه العامل انتهى
واعلم ان من شروط المستثنى المفرغ ان يكون في كلام غير موجب لفظا او معنى الا

ان

استثناء

ان يكون قرينة دالة على صحة الكلام في الموجب كما سيتضح لك وقد تقدم تفسير الغير
الموجب من انه كلام اشتمل على نفي او نهي او استفهام انكاري وذلك لان المستثنى
المتصل يجب ان يكون داخلا في المستثنى منه فاذا قلت مثلا مررت الا بزيد او رايت
الا زيدا او جاءني الا زيد يكون المعنى مررت بكل فرد من افراد الناس الا بزيد ورايت
كلهم الا زيدا وجاءني جميعهم الا زيد وهذا امر ممتنع عادة كما هو ظاهر غير مخفي وانما
قلنا المعنى مررت بكلهم الخ لان القرينة على ارادة بعض يتخلف فيهم زيد منتفية
غالبا فامتنع الاستثناء المفرغ من الايجاب الا ان يستقيم الكلام معه نحو قرأت الا
يوم السبت وقرأت الا سورة التوحيد فان قراءته كل يوم من ايام السنة او الشهر وكل
سورة غير ممتنع واما قلت ما ضربت الا زيدا وما ضربني الا زيد فالمعنى ما ضربت احدا
الا زيدا وما ضربني احد الا زيد فيستقيم المعنى اذ الامتناع في عدم ضربك احدا الا
زيدا كذا قالوا فتامل قال الرضي والغالب ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور
والحال يعني اكثر وقوع المستثنى المفرغ في الكلام الموجب في الفضلات اما مثال النهي
والنفي والاستفهام فظ ولما اشبه النفي نحو قوله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا واعلم
ايضا ان استثناء المفرغ يجيء في جميع المعمولات الفعل تاما كان او ناقصا ناسخا
للمبتدأ والخبر اولا كالفاعل نحو ما ضربني الا زيد ونائب الفاعل نحو ما ضرب الا زيد و
الخبر في الافعال الناقصة نحو ليس الا قائما والمعنى لست متصفا بصفة او فاعل فعل الا
بصفة القيام او فعل القيام والمفعول بالواسطة نحو ما مررت الا بزيد والحال نحو ما ضربت زيدا
الا قائما وغير ذلك ويجيء ايضا في المبتدأ والخبر وفرعهما نحو ما زيد الا قائم وما قائم
الا زيد ولا غلام رجل الا ظريف واعلم ايضا انه ربما يزيد الواو بعد الا اذا كان
بعدها جملة وهو الحال على قول والاكثر وقوعها بعدها في خبر ما وليس وبعد النفي بلا نحو

في اختلاف العامل في المستثنى

قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وقال في دعاء الاخوة عاهدت
الله وملائكته ان لا ادخلها الا وانت معى ونحو ليس احد الا وهو خير منك وما
رجل الا وانت خير منه **تنبيه** اعلم ان النحويين اختلفوا في ان الناصب في المستثنى
هل هو الا او لا فذهب الشيخ عبد القاهر والمبرد والزجاج على ما نقل عنهما الرضي و
ابن مالك وابنه في شرح الارجوزة الى ان العامل لنصب المستثنى هو الا وهو حرف
ناصب لاسم واحد وتبعهم المصنف **وقيل** والقائل ابن هشام في المغني والزجاج كما نقل
عنه ابن المصنف **انتصاب المستثنى ليس بالا** بل انتصابه **بفعل مقدر** وجوبا **اى استثنى** على صيغة المتكلم **وقيل**
والقائل البصريون انتصابه **بالمذكور** قبل الا من فعل او شبهه **لكن** لا مطلقا بل **بتوسطها**
اى بتوسط الا وقال بعضهم انتصاب المستثنى بالا على انه اسم فعل بمعنى استثنى لا حرف
وقال الكسائي نصب بان المقدرة بعد الا فتقديره قام القوم الا ان زيدا عنده قام القوم
الا ان زيدا لم يقم وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذف النون الثانية من
ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا اتبع ما قبلها في
الاعراب فبلا العاطفة فاصل قام القوم الا زيدا على ما ذهب اليه قام القوم ان زيدا
لا قام وذهب ابن الحاجب في شرح المفصل الى ان العامل فيه هو المستثنى منه بتوسط
الا فقال الا انه ربما لا يكون هناك فعل او شبهه نحو القوم الا زيدا اخوتك هذا خلاصة
الاختلاف في المسئلة والذي يظهر لي ان هذا الاختلاف لا طائل تحته ولا يترتب عليه فائدة
معنوية بل هو منازعة لفظية فلذلك لا نطول الكلام بذكر الاسولة والاجوبة فاني
لم اجد به مددا فطويت عن كشحها هذا البحث الاستثناء استطرادا اعلم انه **قد يستثنى**
بغير وسوى وسواء قال الرضي في سوى اربع لغات كما في حجة الفراء فتح السين مع المد وكسرها
مع القصر وهما المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر **والمستثنى بها** اي بالثلثة

استثناء بغير وسوى وسواء

مجرور

استثناء

مجرور وجوبا بغير خلاف بعرف **بالاضافة** اى باضافة الثلثة اليه فاللام عوض عن المضاف اليه
والذي ذكرناه هو حكم المستثنى بها **و** اما حكمها انفسها فكلمة **غير اعرابا** اى من حيث الاعراب تكون
كالمستثنى بالا بناء **على التفصيل** الذي مر فينصب بالشروط الثلثة المذكورة اعنى كون المستثنى
في كلام تام موجب نحو جاءني القوم غير زيد او منقطعا على ما قررنا من الخلاف نحو جاءني
القوم غير حمار ويختار البدل مع جواز النصب بالشروط المذكورة انفا نحو ما جاءني احد غير زيد
بالرفع على البدلية من احد وما مررت باحد غير زيد وما رايت احدا غير زيد ويعرب بحسب العوامل
في المستثنى منه اذا كان مفرغا كما مر نحو ما جاءني غير زيد وما مررت بغير زيد وما رايت غير زيد
واما سوى وسواء فاعرابهما نصب وهما منصوبان **على الظرفية** فيكون المصدر بمعنى المفعول
قال الرضي الرضي انما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال تعالى مكانا
سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف
اى معنى الاستواء الذي في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ
مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اى بدله لان البدل سا
سد المبدل منه وكان في مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم
بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك فجرد معنى البدلية ايضا المطلق معنى الاستثناء فسوى
في الاصل مكانا مستويا ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ثم قال والتزم
بعضهم اضافته الى المعارف فلا يجيز جاءني القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر في كلامهم
ثم قال وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والا فليس الان
فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءني الذي سوى
زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير لخروجها
عن الظرفية الى معنى الاستثناء قال الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقال

شعر

شعر

تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما عدلت عن اهلها لسوائكا وهذا عند البصريين شاذ
الا في ضرورة الشعر هذا بطوله كلامه ولا يخفى ما فيه من التحقيق ولذا نقلناه بلفظه كما
يليق ولا يخفى انه اختار مذهب البصريين واختار ابن مالك مذهب الكوفيين **وبحاشا**
وعدا وخلا عطف على قوله بغير يعني وقد يستثنى بحاشا وعدا وخلا سواء كان حروفا او
افعالا **وما عدا وما خلا على** اي التفصيل الذي **مضى** في بحث الحروف الجارة استطرادا وبحث
هناك قد ابسطنا الكلام وحققنا المرام كما يليق بالمقام ومن اراد الاطلاع عليه فليراجع اليه
بقي هنا شيء وهو ان خلا في الاصل لازم غير متعد بنفسه بل يتعدى بمن كقولهم خلت الدار
من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز في باب الاستثناء خاصة ليكون ما بعدها في صورة
المستثنى بالا ولذا اوجبوا اضمار فاعلها كما تقدم واما عدا في الاصل وهو متعد في الاصل
ايضا كذا قال الرضي واعلم ان هذه الافعال لم تستعمل في المستثنى المفرغ بل لا تستعمل هذه الكلمات
الا في المستثنى المتصل كذا قيل **و** قد يستثنى **بليس ولا يكون** ولا يجوز ان يقال في موضع لا يكون لم

ليس ولا يكون

يكن وما كان وغير ذلك من الصيغ الداخل عليها حرف النفي **نحو** قولك **يجيئني اهلك ليس زيدا**
او يجيئني اهلك لا يكون **زيدا والمستثنى بهما** وهو خبرهما **نصبا** اي منصوب ابدا ونصب او
اعرابه نصب **على الخبرية لهما** لكونهما فعلين من افعال الناقصة **والاسم** اي واسمهما **ضمير فيهما**
وجوبا اي اضمارا واجبا اللازم اتفاقي عدا وخلا فتذكر راجع اما على البعض المفهوم من سوق
الكلام اي ليس او لا يكون بعضهم زيدا او الى اسم الفاعل الفعل المتقدم عليه او اسم مفعوله
اي ليس او لا يكون الجائي منهم زيدا او الى مصدر الفعل المتقدم اي ليس او لا يكون مجيئهم مجيء
زيد وخبر الثلثة او سطها **والجملة** اي جملة ليس ولا يكون مع الخبر **منصوبة المحل على الحالية** من فاعل
الفعل المتقدم في نحو قولك جاءني القوم ليس زيدا اي حال كون الجائي منهم ليس زيدا او
مفعوله نحو اكرم القوم ليس زيدا اي حال كون المكرم منهم ليس زيدا وقس عليه نظائره

وقد

باب الاستثنا

و قد يستثنى **بلا سيما نحو اكرم القوم لا سيما زيد** (او سيما او زيدا بتقدير صلة) قال الرضي واما لا سيما فليس من كلمات الاستثناء
حقيقة بل المذكور بعده منتبه باولوية الحكم المتقدم وانما عد من كلماته لان ما بعده مخرج عن ما
قبل من حيث اولويته بالحكم المتقدم فعلى هذا لا يجري عليه حكم الاستثناء الذي هو اخراج الشيء
عن الحكم المتقدم بل يكون حكم المستثنى بها ضد حكم المستثنى بالا فان حكم المستثنى بلا سيما
الاختصاص والاولوية بالحكم المتقدم كما اذا قلت اكرم القوم لا سيما زيد اي اكرم زيدا البتة فهذا
الكلام مشعر بان الاعتناء بشأن زيد المستثنى في هذا الحكم اكثر من الاعتناء بشأنهم بخلاف
ما اذا قلت اكرم القوم الا زيدا فانه صريح في عدم اكرام زيد فتدبر فيه فانه نكتة شريفة **وفي ما**
اي الاسم الذي يقع **بعدها** اي بعد لا سيما او سيما **ثلثة اوجه** الاول **الرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف** وجوبا
وهو هو او هي او غيرهما بما اقتضاء المقام واما تركيب هذه اللفظة فلا لنفي الجنس والسي كالمثل
لفظا ومعنى اسمها مضاف الى ما فهو منصوب لفظا وعلامة النصب الفتحة وخبرها محذوف جوازا كما في
لا بأس وهو موجود **و** كلمة **ما فيها** على هذا التقدير **موصولة** بمعنى الذي وصدر صلتها وهو
المبتدأ محذوف كما مر **او موصوفة** تامة بمعنى شيء وصفتها جملة اسمية محذوفة الصدر فمعناه
اي معنى اكرم القوم لا سيما زيد اكرم القوم **لا سي** الشخص **الذي** هو زيد موجود على تقدير
كون ما بمعنى الذي **او لا سي شيء هو زيد** موجود على تقدير كون ما موصوفة **و** الوجه الثاني من الاوجه
الثلثة الجائزة فيما بعد لا سيما هو **الجر** بناء **على اضافة سي** الذي هو اسم لا التبرئة **اليه** اي الى
ما بعدها **و** على هذا يكون كلمة **ما زائدة** كما في فبما رحمة وغيره ويحتمل ان يكون نكرة غير
موصوفة فيكون ما بعدها بدلا عنها لفظا ما قال الرضي فيكون معناه **اي** اكرم القوم
لا سيما زيد مثلا بالجر اكرم القوم **لا سي زيد** او لا سي شيء زيد **موجود** فعلى التقديرين المذكورين
يكون لا سيما جملة اسمية مركبة من المبتدأ والخبر ولا الناسخة لها **و** هذه **الجملة** منصوب
المحل على انها **حال في الحالين** المذكورين من فاعل الفعل المتقدم عليها او مفعوله فالمعنى على

تقديره الرفع جاء فى القوم او رايتهم والحال ان مثل زيد ليس بموجود بينهم وكذا الجر
و الوجه الثالث من الاوجه الثلثة النصب على الاستثناء اى منصوبية ما بعد لا سيما على
المستثنائية يعنى على كونه مستثنى وح لا يجوز ان يكون كلمة لا سيما جملة اسمية اذ الجملة الاسمية
لا يكون ان يكون اداة الاستثناء فلا بد ان يتكلف ويقال انه يكون كلمة لا سيما على هذا
التقدير بمفرده لا تحقيقا بل استعمالا منقولا من احد الوجهين الاولين ويكون مبقاة
على اى حال كانت لا سيما عليه من كون لا هى لا التبرئة ونصب سى بها واضافته الى ماض
غير تغيير عن حالته السابقة ويعتبر الاعراب لا فى لفظه بل فى محله كما لو جعل الجملة علما
لشخص نحو زيد قائم مثلا اذا سمى به شخص يقال جاءنى زيد قائم رايت زيد قائم
مررت بزيد قائم بالرفع فى الحالات الثلاث وكذلك لا سيما ح الا انه لا يجوز فيها
غير النصب لانه فى معنى خصوصا واعرابه كاعرابه كما اشار اليه المص بقوله وخصوصا اعرابا معنى
يعنى ان لا سيما حين كونه للاستثناء يكون كخصوصا من حيث الاعراب المحلى و
المعنى المنقولى وليس فى بعض النسخ المعتمد عليه فى قوله النصب على انه اى خصوصا
مفعول مطلق اى اخصص خصوصا بتخفيف العين لا بتضعيفها واما على النسخ التى فيها هذا الكلام
فتوجيهه انه جواب لسؤال كانه قيل ما الاعراب فى خصوصا حتى يتضح المماثلة فقال
النصب الى اخر اعرابه النصب اقول والتحقيق فى المقام ان النحويين لما راوا الاسم
الواقع بعد لا سيما منصوبا فى بعض العبارات مع اعترافهم بانه ليس بقياس التجاوا
فى تصحيحه الى توجيه فتكلفوا فى توجيهه وجوها فمنهم من قال انه منصوب بفعل مقدر
اعنى ومنهم من قال انه منصوب على التمييز ومنهم من قال بانه كما صرح به فى بعض حواشى
المطول والظ من عبارة المص انه قال بمنصوبيته بنفس لا سيما كما اشعر به قوله والنصب
على الاستثناء وهذا لا ينافى قوله وخصوصا الخ فح لا يستلزم كون ما بعده مفعولا لفعل
محذوف

حروف النواصب

محذوف كما اذا قيل اكرم القوم خصوصا زيدا اى خصصت زيدا خصوصا الان ما فى معنى الشئ
لا يجب اجراء جميع احكامه عليه ومختاره هو المختار لانه يطرد فى جميع استعمالاتها بخلاف
غيره كما لا يخفى على المتتبع ولو قال الخ فى مواضع خصصت كما قال الرضى المرضى
لكان اولى وانسب كما هو غير مخفى على المتامل وكانه من تصرف النساخ والوسط الثلثة
اكثرها استعمالا واقلها حذفا وتكلفا والاول اوسط والاخير اضعف واقل كذا قالوا
والله العالم والذى قلنا فى شرح قوله وخصوصا الخ من ان لا سيما حين كونه للاستثناء
يكون الخ هو ما اقتضاه ظاهر عبارته وهو مخالف لما قاله الرضى فى الظاهر قال وقد يحذف
ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق ثم قال
ولا سيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذى كان له فى الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه
منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا لا سيما راكبا فهو بمعنى
وخصوصا راكبا انتهى والثانى ظاهر النوع الخامس من انواع العوامل السماعية حروف
والانسب الحروف كما مر بيانه متصف بانها تنصب الفعل المضارع وهى اربع الاول ان و الثانى لن و
الثالث كى و والرابع اذن فان الفاء تفصيلية كما مر مثله يعنى كلمة ان تكون حرفا مصدريا
يقع فى موضعين احدهما فى الابتداء فيكون هى مع جملتها فى تاويل المصدر المرفوع على
الابتداء نحو قوله تعالى ان تصوموا اى صومكم خير لكم وان تصبروا خير لكم وان تعفوا اقرب
للتقوى الثانى بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون ما اولت مع جملتها الى المصدر المعرب
بما اقتضاه العامل فيه ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر نحو الم يأن للذين كفروا
ان تخشع قلوبهم وما كان هذا القران ان يفترى و فاردت ان اعيبها ومن قبل ان ياتى
يوم لا مرد له وامرت لان اكون وانما قلنا دال على معنى غير اليقين لان ان لو وقعت بعد
اليقين او ما ادى معناه لكان مخففة كما ياتى تحقيقه تتميم قال ابن هشام فى المغنى

حروف النواصب

ان ان هذه موصولة توصل بالفعل المتصرف مضارعا كان او ماضيا او امرا في نحو
لولا ان من الله علينا ولولا ان ثبتناك اوامرا كحكاية سيبويه كتبت اليه بان قم ثم قال
هذا هو الصحيح وقد خالف من ذلك في امرين احدهما كون الموصولة بالماضي و
الامر هي الموصولة بالمضارع والمخالف في ذلك هو ابن الطاهر حيث زعم انها غيرها
بدليلين احدهما ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كا
لسين وسوف والثاني انها لو كانت الناصبة لحكم على موضعهما بالنصب كما على الماضي
بالجزم بعد ان الشرطية ولا قائل به ثم قال والجواب عن الاول انه منتقض بنون التاكيد
فانها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الامر باطراد وباداة الشرط فانها ايضا
تخلصه مع دخولها على الماضي بالاتفاق وعن الثاني بانه انما حكم على الموضع الماضي
بالجزم بعد ان الشرطية لانها اثرت القلب الى الاستقبال في معناه فاثرت الجزم في
الجملة كما انها اي الناصبة لما اثرت التخليص الى الاستقبال في معنى المضارع اثرت
النصب في لفظه ثم قال الامر الثاني كونها توصل بالامر والمخالف في ذلك ابو حيان
حيث زعم انها لا توصل به وان كل شيء سمع من ذلك فان تفسيرية واستدل
بدليلين احدهما انهما يعني ان وصلتها اذا قدرا بالمصدر فات معنى الامر
الثاني انهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا لا يصح اعجبني ان قم ولا كرهت ان قم كما يصح
ذلك مع الماضي والمضارع ثم قال والجواب عن الاول ان فوات الامرية بالموصولة
بالامر عند التقدير المذكور وعن الثاني انما امتنع ما ذكره لانه لا معنى لتعليق
الاعجاب والكراهة كما ذكره وينبغي له ان لا يسلم مصدرية كي لانها لم تقع فاعلا
ولا مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام التعليل ثم قال مما يقطع على قوله بالبطلان
حكاية سيبويه كتبت بان قم ثم قال وهذا وهم لان حروف الجر زائدة كانت او غير

زائدة

حروف النواصب

زائدة لا تدخل الا على الاسم او ما في تأويله انتهى كلامه وانما نقلناه بلفظه لما في
بعضه من المناقشات الغير الخفية على متأمل فيه فتأمل فيه فانا نرجع الى المقصود متوكلا
على الله الودود فنقول قوله ويجيء على وجوه غيرها اي غير الناصبة للمضارع استطرادي
والا فليس موضع تحقيقه وهذه الوجوه الثلثة كالمخففة عن المثقلة كما مر مستقصى في
بحث الاحرف المشبهة فتذكر نحو علم ان سيكون منكم مرضى برفع يكون ونحو قول الشاعر زعم
الفرزدق ان سيقتل مربعا ابشر بطول سلامة يا مربع والزائدة ولها اربعة مواضع
احدها وهو اكثرها ان تزاد بعد لما الظرفية التوقيتية نحو قوله تعالى فلما ان جاء البشير
وقوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا سيء بهم الثاني ان تقع بين لو وفعل القسم نحو قول
الشاعر فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم الثالث ان تقع بين الكاف
ومخفوضها وهو قليل كقول الشاعر ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى
وارق السلم الرابع بعد اذا كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة الماء
غامر والمفسرة قلما اي لمفعول الفعل الذي هو بمعنى القول كما غير وحروفه خلافا لابن
عصفور على ما نقل عنه ابن الهشام حيث قال وفي شرح جمل الصغير لابن عصفور
انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول انتهى كلامه وهذا اي وقوعه بعد ما هو
بمعنى القول لا صريحه وتفسيره لمفعوله هو احد الشروط لها ولها شروط اخر احدها
ان تكون قبلها جملة الثاني ان تقع بعدها جملة الثالث ان لا يدخلها جار فلو قلت
كتبت اليه بان قم كانت مصدرية كما مر انفا نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم
قد صدقت الرؤيا قال الرضي في بحث حرفي التفسير بعد الاستشهاد بهذه الاية فقوله
يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو يا ابراهيم وكذلك كتبت
اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول

بالمقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى
ان اقذفيه انتهى كلامه هذا البحث وهذا الكلام منه صريح في ان ان في الاية مفسرة
لا غير وقال في بحث النواصب من مباحث الافعال وان وليت بعد اي ما فيها معنى
القول ووليها فعل متصرف ونصبه بغير لا من حروف العوض نحو اوحي الي ان سيفعل
مخففة او مفسرة ثم قال وكذا قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا لان
الفصل بالنداء كلا فصل انتهى كلامه وهذا الكلام منه مشعر بجواز كون ان في الاصل
مفسرة ومخففة وقال في موضع اخر من كتابه ولو ان تكتب بكتبت المتعدي بالمفسر زائدة في
مفعولها هو بمعنى القول لم يكن ثم مانع فمعنى امرته قم قال له ان قم بنا او بل امر يقال
او بتقدير قل بعده وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة انتهى كلامه والظاهر من هذا
الكلام انكار المفسرة راسا وقال ابن هشام في المغني في بحث ان ما هذا لفظه
الثالث ان تكون مفسرة بمنزلة اي فاوحينا اليه ان اصنع الفلك ونودوا ان
تلكم الجنة ويحتمل المصدرية بان يقدر قبلها حرف الجر فيكون في الاولى ان
الثنائية لدخولها على الامر وفي الثانية المخففة من المثقلة لدخولها على الاسمية
ثم قال وعن الكوفيين انكار ان المفسرة البتة وهو عندي متجه لانه اذا قيل
كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما ان الذهب نفس العسجد في
قولك هذا عسجد اي ذهب ولهذا لو جئت باي مكان ان في المثال لم تجده
مقبولا في الطبع انتهى وفي تعليله نظر اما الاول فلان قوله اذا قيل كتبت اليه الخ
ظاهر في ان ان تفسر نفس الفعل وليس كذلك بل ان قلنا بكونها مفسرة تكون مفسرة
لمفعول ما هو بمعنى القول كما قلنا عند شرح كلام المص وكلام الرضي او لا يأتي
بذلك فلو سلمنا فلانم وجوب كون المفسرة عين المفسر قال الشاعر وترمينني

بالطرف

ان

بالطرف اي انت مذنب فان ترميني بالطرف ليس نفس انت مذنب تدبر واما
ثانيا فلان قوله ولو جئت الخ ثم ولو سلم فنقول لا مدخلية للطبع في المسئلة النحوية وبالجملة
فالمعتمد ما نقلنا الرضي اولا وهو الظاهر من كلام المص ايضا لان الاصل عدم الحكم بالزيادة
ما يحتمل الاصالة ولا يحتاج المانعين من كونها مفسرة الى التكلفات فتدبر و كلمة ان التي
تقع بعد العلم ومتصرفاته وما هو في معناه وما شابهه هي المخففة عن المثقلة لا الناصبة
المصدرية و يجوز فيما اي في ان التي تقع بعد الظن ومتصرفاته او ما ضاهاه او ما في معناه
وجهان كونها مصدرية ومخففة نحو قولك ظننت ان لا يقوم بالرفع او النصب هذا بمعنى
عبارة المص وان شئت زيادة التحقيق فانظر فيما اتلو عليك بالتدقيق والله الموفق فنقول
اعلم ان ان المفتوحة الثقيلة لا يختص بشيء بل يجوز ان تقع في كل موضع ينبغي ان يأتي
فيه المفرد سواء كان معمول الفعل نحو بلغني انك ضاربه ام لا نحو عندي انك قائم وسواء
كان الفعل من الافعال اليقينية والتحقيقية نحو علمت انك خارج او الظنية نحو ظننت انك
عالم او الشكية نحو شككت انك قائم او غيرها كما مثلنا انفا واذا خففت احتاجت تنبيهها عما
لشابهتها بالمصدرية لفظا ومعنى فلا تقع مجردة الموضع بعد التخفيف فلا يقال
من ان سيخرج وتختص بوقوعها بعد الافعال التحقيقية كالعلم والمعرفة والتيقن و
الانكشاف والظن المتاخم بالعلم وغير ذلك مما فيه معنى التحقيق فما بينهما وبين المصدرية
لا تقع بعد تلك الافعال وليكون ما ذكرنا اول الامر انها مخففة ولان التحقيق بالمخففة
التي فائدتها ذلك انسب واولى ولما كان هذا الفرق غير تام لحصول الاشتباه في
بعض المواضع كما في ان الواقعة بعد ظن المطلق وما في معناه لم يقنعوا به فجعلوا الفارق
بينهما الحروف المذكورة في بحث المخففة ومنها اذا الشرطية نحو ان اذا سمعتم ولو الشرطية نحو
وان لو استقاموا على الطريقة فالحاصل ان ان ان وقعت بعد غير العلم والظن وما في

معناهما وبعد القول فهي المصدرية لا غير وان وقعت بعد الظن فان كان معها احد
حروف التعويض التي مرت اليها الغير الداخلة على الفعل فمخففة لا غير واما ان كان
حرف التعويض لا الداخلة على الفعل فيحتمل الوجهان وان وقعت بعد العلم وما
في معناه فهي المخففة لا غير وان وقعت بعد ما يؤدي معنى القول فهي المفسرة على
المشهور كما مر وقد ظهر لك بعد ما قررنا موضع كل واحد منها وان عبارة المص
خالية عن هذا التحقيق وهذا ما وعدناك عند شرح احرف المشبهة فتذكر تنبيه
اعلم ان ان كما تكون حرفية تكون اسمية فالاسمية كما في انت انتما انتم فان التاء فيها حرف
خطاب اتفاقا كذا قيل **ولن تكون لنفي الابد في الاستقبال** لا تاكيدا ولا تابيدا بل مطلقا وفاقا
لابن هشام حيث قال في المغني ولا يفيد لن توكيد النفي خلافا للزمخشري في كشافه
ولا تابيدا خلافا له في انموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل ثم قال وقيل لو كانت للتابيد لم
يقيد منفيها باليوم نحو فلن اكلم اليوم انسيا وكان ذكر الابد في لن يتمنوه ابدا تكرارا
انتهى كلامه فعلى ما قررنا ظهر لك ان ما في بعض النسخ من قوله ولن لنفي الابد في الاستقبال
غير صحيح والصحيح ما ضبطناه والدليل على ذلك انه على هذا يلزم ان يكون لفظة في
الاستقبال زائدا لان الابد لا يكون في الاستقبال فافهم ويؤيده ما نقلنا تمثيله بلن
ابرح **وتنصب مطلقا نحو** قوله تعالى حكاية عن يهودا ابن نوح مخاطبا ليوسف **لن ابرح**
الارض حتى ياذن لي ابي وهي بسيطة او مركبة من لا وان او كان اصلها لا فقلبت الالف
نونا خلاف ولختار سيبويه الاول والخليل الثاني والفراء الثالث والاول اولى وفاقا
لابن هشام وخلافا لظاهر الرضي **وكي تفيد النوع من التعليل اذا كان ما قبلها سببا لما بعدها**
نحو قولك **اسلمت كي ادخل الجنة** اعلم ان النحويين اختلفوا في كي لفظا ومعنى فذهب الاخفش كما نقل
عنه وابن الهشام الى ان كي حرف جر في جميع استعمالاتها وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان

وقد يظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكي ان اكرمك قال الشاعر اردت لكيما ان تطير بقربتي
فتتركها شنا ببيداء بلقع ومذهب الكوفيين انها ناصبة مثل ان وقال البصريون بانها
قد تكون ناصبة بنفسها كان وقد تكون جارة مضمرة بعدها ان فاذا تقدمها اللام فهي
ناصبة لا غير بمعنى ان نحو قوله تعالى لكيلا تاسوا على ما فاتكم وليس فيها معنى التعليل بل هو
مستفاد من اللام فاذا جاء بعدها ان فهو جارة لا غير بمعنى اللام وفي غير هذه المواضع نحو
جئتك كي تكرمني يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها وان يكون جارة مضمرا بعدها ان اذا
تقرر هذا فاعلم ان مذهب الشيخ عبد القاهر هو ما اختاره الكوفيون وكان المص تبعه في
ذلك حيث عنون البحث بحروف الناصبة للمضارع ولما كان هذا المذهب هو المشهور بين
النحويين اختاره **واذن بعد جواب وجزاء** يعني ان كلمة اذن تدل على الجواب ومدخولها يكون جزاء لشرط
محذوف لان قولك في جواب من قال لك اتيك اذن اكرمك في قوة قولك ان تاتني اذن
اكرمك والمشهور بين النحويين انها حرف ينتصب المضارع به لا بعده بل كاد ان يكون اتفاقا و
خالفهم الرضي المرضي في المقامين حيث قال الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصله اذ حذفت
الجمل المضاف اليها وعوض عنها التنوين لما قصد وجعل صالحا لجميع الازمنة الثلث بعدها
ما كان مختصا بالماضي ثم قال فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى
الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء
في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحتمل اذن على ما هو
الغالب فيه اعني كونه للاستقبال اذ يحمل المضارع على الحالية المانعة من الجزاء ثم قال وانما ارتكب
ادعاء ان اذن زمانية محذوفة الجملة المضاف اليها لظهور معنى الزمان في جميع استعمالاتها
كما في اذا فان معنى ان جئتني اذن اكرمك في وقت المجيء اكرمك ولا سيما في قوله تعالى
فعلتها اذن وانا من الضالين وتجويز الفعل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء

يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله
انتهى كلامه هذا ولنرجع الى المقصود مستعينا بالله الودود فنقول وتنصب اذن المضارع
بثلثة شروط الاول ان يكون المضارع مستقبلا محضا غير محتمل للحال الثاني ان لا يكون
فصل بينها وبين منصوبها بغير القسم والدعاء والنداء كما مرت الاشارة اليه في كلام الرضي
فان الفصل بالثلثة المذكورة كلا فصل الثالث ان يكون متصدرا بان لا يكون ما بعده
الذي هو مدخوله متمما لما قبله وهذا هو المراد بقوله اذا لم يعتمد يعني المستقبل الذي دخل
عليه اذن على ما اي الذي وقع قبلها قال الشارح الرضي في تفسير كلام المص اذا لم يعتمد
ما بعدها على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في
ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك
الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تأتني اذن اكرمك الثالث ان يكون
جوابا للقسم الذي كان قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها
وامكنني منها اذا لا اقيلها ثم قال ولا تنصب المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلثة معتمدا
على ما قبلها بالاستقراء انتهى ملخصا فالم يعتمد مدخول اذن على ما قبلها ولا يكون بينها وبين
مدخولها فصل ولا يكون الفعل الا ينتصب به على المشهور وبان مقدرة على ما اختاره الرضي
كقولك اذن تدخل الجنة مجيبا لمن قال اسلمت اي اسلمت اذن تدخل الجنة واما قصد الحال في
المضارع الذي دخل عليه اذن بانتفاء الشرط الاول والاعتماد على ما قبلها بالتفصيل المذكور
بانتفاء الشرط الثالث او الفصل بينه وبين مدخوله بغير الثلثة المذكورة فلا ينصب
المضارع بعدها كقولك مجيبا لمن يحدثك بحديث تظن كذبه اذن اظنك كاذبا يعني اظنك
في حال حديثك كاذبا وان اتيتني انا اذن اكرمك بالرفع لكونه معتمدا على ما قبلها فانه جزاء الشرط
وقد مر في كلام الرضي التصريح عليه وقولك لمن قال يهينك زيد اذن عندنا اضربه وفي

جوازم

بعض النسخ وان اتيتني انا اذن اكرمك والظاهر انه سهو لان زيادة انا يصير الجملة الجزائية
اسمية فح لزم ان يزاد فيها الفاء ويقال فانا اذن اكرمك فتدبر وفي بعض النسخ اذا اذن
اكرمك بدون الشرط وهو غير مضر واما مع العاطف فالوجهان يعني لو ذكر اذن بعد الواو والفاء
العاطفتين الفعل الداخل عليها اذن على ما قبله فجاز اي في اذن او في ذلك الفعل الداخل عليه
اذن الوجهان الاعمال والالغاء او الرفع او النصب نحو ائتيك واذن اكرمك بالرفع او اكرمك بالنصب
اما الاعمال فلان مدخول اذن جملة مستقلة فاذن متصدق فيعمل لحصول شرطه واما
الالغاء فلان ما بعد العاطف يكون من تمام ما قبله لربط بعض الكلام على بعض فكان اذن
في وسط الكلام في اللفظ فلا يعمل لفوات شرطه وهو التصدر كما مر والرفع هو الاكثر ولذا
قرء قوله تعم واذن لا يلبثون خلافك باثبات النون ولم يقرء واذن لا يلبثوا خلافك
الا شاذا النوع السادس من انواع السماعية حروف فيه ما مر مرارا من ان الحرف جمع
كثرة وهذه الاحرف خمسة وتوجيه الجامي هنا غير موجه جدا فتدبر تجزم الفعل المضارع وهي خمسة
وهي خمسة الاول لم والثاني لما والثالث لام الامر والرابع لا النهي الخامس
ان الشرطية هذا ذكر الاحرف الجازمة اجماعا واما على التفصيل فلم ولما تكونان لقلب معنى
المضارع ماضيا ونفيه اي معنى المضارع المقلوب على المشهور وقال بعضهم كما نقل عنهم الرضي
ولم يعين من هو بل هما تدخلان على لفظ الماضي وتقلبانه الى لفظ المضارع و
يبقى المعنى كما كان ورجح الرضي الاول وهو جيد لان قلب المعنى اظهر في كلامهم نحو لم يضرب
ولما يضرب والصرفيون لما اطنبوا الكلام في هذا المقام وبينوا مستقصى كيفية عملها في
المضارع صحيحه واجوفه وناقصه لم يتعرض المص لها بل حال الذيل عنه ونحن ايضا لا نتعرض
لها الان الوطر قد قضى به ومن اراد الاطلاع فليرجع الى مصنفاتهم وهذا ما اشتركان
فيه ولكل منهما خاصة تختص بها دون اخر ويختص لم بمصاحبة اداة الشرط اسما كان

الحروف الجازمة للمضارع

اوحرفا نحو قوله تعم ان لم تفعل فما بلغت رسالته وان لم يكونا رجلين ومن لم يجد فصيام
شهرين متتابعين دون لما فلا يقال لما او من لما تضرب يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة
قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله ونحوها اي ويختص لم ايضا بجواز منفيها نحو قولك
لم يضرب زيد امس ثم ضرب اليوم و يختص لما بجواز حذف فعلها اي منفيها اذا دل عليه
دليل في السعة كما هو جائز في لم في ضرورة الشعر نحو احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب
وصلت وان لم قاربت اي قربت المدينة ولما ادخلها ويختص لما ايضا بتوقع ثبوته
اي بتوقع ثبوت فعلها المنفي بها مثل لما يذوقوا عذاب اي الى الآن لم يذوقوا وبتوقع
ذوقهم عذاب التعيير ونحو قولك لمن يتوقع ان يركب الامير لما يركب الامير اي عدم ركوبه
اتصل الى الآن لكن يتوقع ركوبه ويختص ايضا باستمرار نفيها الى حال التكلم ولا يجوز
انقطاع منفيها فلا يجوز ان يقال لما يضرب ثم ضرب كما يجوز في لم وهذا هو المراد
بقولهم ويختص بالاستغراق ولما كان كلمة لما مستعملة بغير معنى لم استطرد بقوله وهي يعني
كلمة لما حال كونها مقرونة مع المضارع جازمة بمعنى لم كما مر ولا خلاف في حرفيتها و انما الخلاف
فيها حال كونها مقرونة مع الماضي لفظيا كان او معنويا فذهب ابن السراج والفارسي وابن جني
كما نقل عنهم ابن الهشام وتبعهم جماعة منهم المص الى انها ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك
انها ظرف بمعنى اذ والباقون على انها حرف يدخل على جملتين توجد ثانيتهما عند وجود
اوليهما واختاره ابن الهشام في المغني وبالجملة يحتاج الى جواب وجوابها اما فعل
ماض ايضا نحو لما قمت قمت مثلا للماضي اللفظي ومنه قوله تعالى فلما نجاكم الى البر اعرضتم
ولما تقم قمت مثال للماضي المعنوي او جملة اسمية مقرونة باذا الفجائية نحو قوله تعم فلما نجيهم
الى البر اذا هم يشركون وهما موضع وفاق كما ادعاه ابن الهشام او بالفاء نحو قوله تعم فلما نجيهم
الى البر فمنهم مقتصد قاله ابن المالك او فعل مضارع نحو قوله تعم فلما ذهب عن ابراهيم الروع

وجاءته

الجوازم

وجاءته البشرى يجادلنا في قوم لوط قاله ابن عصفور قال ابن الهشام بعد نقل القولين
الاخيرين وقيل في الآية العلماء ان الجواب محذوف اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد وفي الآية المضارع
ان الجواب جاءته البشرى على زيادة الواو او محذوف اي اقبل يجادلنا انتهى و تكون مع غيرها اي مع الماضي
والمضارع بمعنى الا للاستثناء خلافا للجوهري حيث قال كما نقل عنه ان لما بمعنى الا غير معروف
في اللغة والاكثر وقوعه بعد ان النافية نحو قوله تعالى ان كل لما جميع لدينا محضرون ان كل نفس لما عليها
حافظ وقرئ لما بالفتح والتخفيف على ان يكون ما زائدة للتاكيد وان مخففة والتقدير وانه كلهم
لام الامر
مجموعون كذا في البيضاوي وجامع الجوامع ولام الامر يكون لطلب الفعل ويدخل فيه الدعاء
نحو ليغفر لنا الله نحو قول الامير ليضرب زيد والاكثر ان يكون هذه اللام مكسورة ونقل
عن سليم انهم يفتحونها ويقولون ليضرب بفتح اللام وتدخل لام الامر على صيغ الغائب كلها على
الاطراد مذكرا كان او مؤنثا و على صيغتي المتكلم على قلة نحو قوله قوموا فلاصل لكم وقوله تعم
ولنحمل خطاياكم دون المخاطب مطلقا في كل حالة الا في حالة ان يكون المخاطب مجهولا فتدخل
اللام عليه فتقول لتضرب يا فلان قال الرضي اعلم انه كان القياس في امر الفاعل المخاطب ان
يكون باللام ايضا كالغائب لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال
مشابهته بحرف المضارعة لانه شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حرف المضارعة
لاء الناهية
ثم قال وقد جاء امر المخاطب باللام وهو في الشعر اكثر قال لتقم انت يا ابن خير قريش فتقضي
حوائج المسلمينا انتهى كلامه ولاء النهي اي الناهية على جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي
ولاء التي ينهى بسببها وبواسطتها المتكلم عن الفعل فاسناد النهي اليها مجاز من قبيل تسمية
السبب باسم المسبب يكون لطلب الترك اي لطلب المتكلم ترك الفعل الذي هو عليه من الفاعل و
مبحث ان
تدخل على الصيغ مطلقا سواء كانت مخاطبة ام مغايبة ام متكلما نحو لا يضرب زيد ولا تضرب انت
ولا اضرب انا وان تدخل على الفعلين وهما اما ان يكونا ماضيين او مضارعين او كان

الاول ماضيا والاخر مضارعا او بالعكس ويسمى الفعل الاول ماضيا او مضارعا شرطا
والثاني جزاء ولا اختلاف في ان المضارع منهما مجزوم لفظا اذا لم يتقدم عليه ماض والماضي منهما
مجزوم محلا ولا اختلاف ايضا في ان الشرط مجزوم بالاداة الا من المازني كما يأتي وانما الخلاف
في الجازم في الجزاء فقال السيرافي على ما نقل عنه الرضي العامل فيهما اى في الشرط والجزاء كلمة الشرط
لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم
بالشرط وحده لان الاداة ضعيفة العمل والشرط طالب للجزاء فلا يبعد ان يعمل فيه والجزاء مجزوم
بالجوار كما انه قد يجر بالجوار كما في قولهم جحر ضب خرب والجمهور على الجزم ورد بان العمل بالجوار في الضرورة
وعند التلاصق والجزاء قد يجزم مع بعده عن الشرط قال المازني الشرط والجزاء مبنيان لعدم
وقوعهما موقع الاسم والاول هو المشهور بين المتأخرين واختاره المصنف وقال ويجزم ان ما
كان مضارعا من الشرط والجزاء في اللفظ اذا لم يكن الشرط ماضيا وما كان ماضيا منهما فمجزوم بها
محلا كما صرح به ابن الهشام والرضي وفيما اى في المضارع الذي كان الشرط الواقع قبله فعلا ماضيا
وجهان الجزم وهو الاكثر لتعلقه بالشرط والرفع لضعف الجازم عن العمل في الجواب بحيلولة الماضي
بينهما غير معمول فيه فلما لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب فيجزم فعلا واحدا لتقديره كلم وغيره وقال
ابن مالك الرفع فيه احسن نحو قول الشاعر وان اتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب
مالي ولا حرم نحو ان تقم اقم مثال للمضارعين ومنه قوله تعالى فان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه
يحاسبكم به الله وان تقم قمت مثال لكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا ومنه قول الشاعر ان
تصرمونا وصلناكم وان تصلوا ملأتم انفس الاعداء ارهابا وان قمت اقم بالجزم او اقوم بالرفع
وقد تحقق ههنا فوائد ينبغي ان يشار اليها فنقول الفائدة الاولى يجوز فيما اى
في الفعل الذي عطف بالواو والفاء وثم على الجزاء المجزوم لفظا او محلا فيدخل فيه ما كان
الجزاء فيه ماضيا وعطف عليه كما اشير اليه بالمثال الجزم بالعطف لوجوب معطوفية على الجزاء كما هو

التوابع

التوابع نحو ان تأتني آتك فاعطك فان تاتني آتك فاحدثك ويجوز فيه ايضا النصب باضمار
ان ويجوز فيه ايضا الرفع بناء على الاستئناف نحو ان تأتني آتك فاحدثك بالجزم او فاحدثك بالنصب
اى فان احدثك او فاحدثك بالرفع اى فانا احدثك ويجوز فيما اى في الفعل الذي
عطف باحدها على الشرط المجزوم اولا يعني الجزم على العطف والنصب باضمار ان نحو
ان تأتني فتحدثني بالجزم عطفا على الشرط او بالنصب باضمار ان اى فان تحدثني وانما
قيل الجزاء بكونه مجزوما احترازا عما عطف على الجزاء الغير المجزوم والذي كان الشرط المتقدم
عليه ماضيا نحو ان اتاني زيد اكرمه واحدثه فانه لا يجوز فيه الا الرفع لان المعطوف عليه
غير مجزوم فلا يكون المعطوف مجزوما بالطريق الاولى وعلى هذا فتقييد الشرط به ليس
للاعتراض بل للتوضيح والتناسب بين الفقرتين لان الشرط لا يكون الا مجزوما فتدبر
الفائدة الثانية قد يحذف في شرطها اى شرط ان لا مطلقا بل حال كونها مصاحبة مع لا الدالة على حذف
شرطها نحو قم والا اى وان لا تقم اقم وذلك كثير في كلام العرب الفائدة الثالثة كثيرا ما يعطف جملتها
على محذوف اى جملة ان على محذوف كلو الشرطية اى كما يعطف جملة لو الشرطية على محذوف
وسميتها ان ولو الوصليتين ويشترط ان يكون الواقع بعدهما فردا اخفى من افراده فيهما
ح ليسا حرفي شرط وليسا محتاجين الى الشرط والجزاء ولذا قال يعطف جملتها ولم يقل
شرطها او جزاؤها فتدبر نحو تصدق ولو كان درهما فان تصدقا الدرهم يكون اخفى بالنسبة الى
تصدق الزائد فمعناه اى معنى هذا المثال تصدق ان كان زائدا وان كان درهما و
اكرم الضيف ولو كان كافرا ولا يخفى ان اكرام الضيف الكافر كان اخفى بالنسبة الى الضيف المؤمن
الفائدة الرابعة اعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا صالحا للتأثير بادة الشرط فيه اما
بقلب معناه الى الاستقبال او المضي او تخليصه لاحدهما فيمتنع ان يكون الشرط جملة اسمية
وان يكون ماضيا محققا كالمقرون بقد او مستقبلا صرفا قبل دخول الاداة كالمصدر

لكن معناه لو كان كافر

بالسين او سوف او لن وان يكون طلبية او انشائية لعدم الفعلية في الاول وعدم
صلاحية البواقي للتاثير ولما الجزاء فلبعده عن اداة الشرط يجوز ان لا يكون فعلية صالحة
لتاثير الاداة فيه اذا عرفت ذلك ففي قوله **الجزاء ان امتنع ان يجعل شرطا** اي في الجزاء **دخول**
الفاء ليربط الجزاء بالشرط فان الجزاء حينئذ غير مربوط بالشرط معنى فلا بد من رابطة لفظا
ولما اختير الفاء لذلك فللمناسبة بينه وبين الجزاء معنى لان معنى الفاء التعقيب بلا مهلة
والجزاء التعقب للشرط وذلك **كالجملة الاسمية** سواء كانت مصدرة بحرف عامل فيها نحو قوله
تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك ام لا نحو قولهم مولانا سيد الساجدين فان تغفر فانت لذلك اهل
وان تطردني فبرحمته سواء كانت **والطلبية** وهي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
والتحضيض والدعاء والنداء نحو ان جاءك عمرو فاكرمه او فلا تكرمه او فهل تكرمه وقس عليها
غيرها **والفعل الجامد** كعسى ونعم وبئس وليس نحو ان جئتني اليوم فعسى ان اكون في الدار
وقوله تعالى ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين خيرا من جنتك ونحو
ان تبدوا الصدقات فنعما هي **والماضي المقرون بقد** لفظا نحو قوله تعالى ان يسرق فقد
سرق اخ له من قبل او تقديرا نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت
او المضارع المقرون بالسين نحو ان ضربتني فساضربك **او سوف** نحو ان اكرمتني فسوف
اكرمك **او لن** نحو ان ضربت اباك فلن تقبل منك شيئا **او ما** النافية يعني او الماضي المقرون
بما نحو ان لم تضربني فما اضربك ونحو قوله تعالى وان لم تفعل فما بلغت رسالته قيل وكذا
المضارع المنفي بها نحو ان تضربني فما اضربك **وان لم يمتنع** جعل الجزاء شرطا بان لا يكون
احد المذكورات **فان كان** الجزاء فعلا **ماضيا لفظا ومعنى** تفصيل للماضي اي ان كان ماضيا
او معنى كالمثبت بغير قد سواء كانت اقترانها بها جائزا كاللفظي ام لا كالمعنوي **فيمتنع**
دخول الفاء على الجزاء لكونه مربوطا بالشرط معنى فلو اتى بالفاء لكان عبثا نحو ان ضربتني

ضربتك

لفظا او ماضيا معنى كما عرفت فلما قال يعني قد صدقت الا انه يعتبر كان ماضيا لفظا او معنى كما

فصل في الافعال الناقصة

ضربتك او لم اضربك ولا يجوز ان يكون لفظا او معنى تفصيلا لقد كالحاجي لتاخرها
عنه فلو قدمها كالحاجي لكان انسب **والا** يكن الجزاء الغير الممتنع ماضيا كما ذكر بان يكون
مضارعا مثبتا او مقرونا بلا **فالوجهان** اي ففيه الوجهان دخول الفاء لانهما كانا قبل اداة
الشرط صالحين للاستقبال فكانه لم يؤثر الاداة تاثيرا ظاهرا كما اثرت في الماضي بغير قد
وعدمه لانهما كانا صالحين للحال كما كانا صالحين للاستقبال فالاداة خلصتهما للاستقبال
وهو نوع تاثير كما قدمنا **نحو ان ضربتني فاضربك** او اضربك او فلا اضربك او لا اضربك وقوله
تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها **النوع السابع** من انواع العوامل اللفظية السماعية
افعال تسمى **افعال الناقصة** وهي ما وضعت لتقرير الفاعل على صفة غير مصدرها فان
كان في كان زيد قائما تدل على اتصاف زيد بصفة القيام المتصف بصفة الكون لا
اتصافه بالكون كما ان ضرب في ضرب زيد يدل على اتصاف زيد بصفة الضرب وسميت
ناقصة لاحتياجها في تمامية الكلام الى منصوبها بخلاف افعال المتعدية والاحتياج نقص
فهي ناقصة وقيل لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة دونها وقيل فيه
نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان وقيل و
لك ان تقول سميت بها النقصان عددها بالنسبة الى الافعال التي تتم بمرفوعها وفيما فيه
هي من نواسخ المبتدا والخبر لانها **تدخل على المبتدا والخبر** فترفع الاول اي المبتدا ليكون **اسما** لها **وتنصب**
الثاني اي الخبر ليكون **خبرا** لها **وهي كثيرة** قال الرضي لم يذكر سيبويه منها سوى كان و
صار ودام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل ما لا يستغني عن الخبر الظاهر انها غير
محصورة انتهى وقوله والظاهر يحتمل ان يكون من كلامه او كلام سيبويه لكن المشهور **منها** ثلاثة عشر
فعلا وهي **كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وما دام وما برح وما زال وما انفك وما فتئ**
بالهمزة بدليل قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف في الاشهر وفي السنة الطلبة بالالف فهو سهو

وليس ولما عدّها مجملة اخذت عدها مفصلة فقال فكان تكون لثبوت الخبر اى خبره
للاسم اى لاسمه اما ثبوتا منقطعا نحو كان زيد قائما فجلس او دائما نحو كان الله بالمؤمنين
وكان الله سميعا عليما وكان الله على كل شئ قديرا ونحو ذلك ولا يدل كان وحدها على شئ
من الانقطاع والدوام بل يحتاج الى القرينة و تكون بمعنى صار اى للانتقال نحو قول الشاعر
بتيهاء الباء بمعنى في والتيهاء المفازة التي يتاه فيها من التيه بمعنى التحير اى يتحير فيها قفر اى
خال من الماء والنبات وهو صفة للتيهاء والمطى الواو حالية والمطى جمع مطية وهي الابل التي
يحمل عليه وقيل هو الذي يركب عليه ويتعدى الركوب كانها قطاء الحزن قطاء بفتح الكاف ومد
جمع قطاة وهي طائر سريع الطيران وقد جمع مفرد ايضا والحزن الارض الغليظة والصلبة
واضافته اليه لسرعة سيرها فيها قد كانت فراخا بيوضها اى بيوض قطاء الحزن وتلك الجملة صفة
لقطاء الحزن وحاصل المعنى كنت وكنا في مفازة خالية من الماء والنبات والحال ان المطى
كانها قطاء الحزن التي قد صارت بيوضها المتروكة فراخا فكيف تسرع اليها فكذلك المطى
تسرع وقد وصف الشاعر المطى في سرعة سيرها في التيهاء وشبهها بقطاء الحزن فراخا بل
صارت فراخا ومنه قوله تعالى فكانت هباء منبثا اى صارت و قد يكون فيها اى في كان ضمير
الشان والقصة نحو قول الشاعر اذا مت كان فعل ناقص واسمها ضمير شان مقدر والشاهد فيه هذا
والناس مبتدأ صنفان خبره والجملة منصوبة المحل على انها خبر لكان ومفسرة لضمير الشان و
المعنى اذا مت كان الناس صنفان صنف شامت منهم على و صنف اخر مثن داع لي بالام
الذي كنت اصنع اى اصنعه والذي يحتمل ان كان هذه جعلناها بمعنى صار لكان احسن من حيث
المعنى لان غرض الشاعر انه اذا مت يصير الناس صنفين لانهم كانوا قبل وفاته صنفين و تكون
كان اى احد متصرفاته تامة غير محتاجة الى المنصوب وتكون ح بمعنى ثبت ووقع نحو قوله تعالى كن
فيكون وكانت الكائنة اى وقعت الواقعة و تكون زائدة في الكلام غير دالة على معنى الا التوكيد

افعال الناقصة

نحو قوله حكاية عن قوم عيسى حيث اشارت اليه كيف نكلم من كان في المهد صبيا فكان هذه زائدة
والا فعند كان في المهد وصبيا حال من المفعول ونحو قول الشاعر سراة بني ابي بكر تسامى على
كان المسومة العراب و قد تحذف كلمة كان او يكون او متصرفاتهما اما حال كونها وحدها نحو قول العرب
اما انت منطلقا انطلقت بفتح الهمزة من اما او كسرها اما على الاول اى على تقدير فتح الهمزة فيكون
التقدير لان كنت منطلقا انطلقت فحذفت اللام من ان المفتوحة كما هو القياس ثم حذف كان فزيد
ما عوضا عنها فانقلبت المتصل منفصلا لعدم عامل صالح لان يتصل به ثم قلبت النون الساكنة
ميما فادغمت في ما فصار اما انت منطلقا انطلقت اى علة انطلاقي انطلاقك واما على الثاني
اى تقدير كسر الهمزة فيكون التقدير ان كنت منطلقا انطلقت زيد ما بعد ان حذف كان
عوضا عنها وجعل المتصل منفصلا لما مر وادغم النون في الميم بعد قلبه به فصار اما انت منطلقا
انطلقت ويرجح التقدير الاخير قول الشاعر ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع
لان الفاء دليل الجزاء ولان معنى ان كنت ذا نفر وقوم لست بفرد كما زعمت في تفسيره في المغني
بل لان كنت ذا نفر لا يساعد المعنى كما لا يخفى على المتدبر فتدبر واقتصر المص على الاول تبعا
لابن الحاجب في الكافية وقوله او مع احد معموليها عطف على قوله اما وحدها يعني وقد يحذف
كان حال كونها مقرونة على احد معموليها اسما كان او خبرا نحو قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان
خيرا فخير ان شرا فشر والتقدير ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير فيجوز في الاسمين
المذكورين بعد ان والفاء ان يكونا منصوبين او مرفوعين او مختلفين فهذه اربع صور الاول نصب
الاول ورفع الثاني كما مثل المص اولا وبيّنا تقديره والثاني نصبهما والتقدير ان كان
عملهم خيرا فكان جزاؤهم خيرا والثالث رفعهما والتقدير ان في عملهم خير فجزاؤهم خير و
الرابع عكس الاول والتقدير ان كان في عملهم خير فكان جزاؤهم خيرا والاعتبار في القوة
والضعف في تلك الصور الى قلة الحذف وكثرته وسلامة المعنى وعدمها فالاول اقوى

شعر

حذف كان

وعكس العكس والمتوسطان متوسطان كما ترى وهذه الصور جائزة قياسا في كل اسم واقع بعد
ان الشرطية وبعده اسم مصدر بالفاء الجزائية وكذا لو الشرطية ايضا نحو المرء مقتول بما قتل به
ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر كذا قالوا في هذا المقام وهو بعمومه غير صحيح لشموله نحو اسير كما
تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اذ يصدق على راكبا انه اسم واقع بعد ان الشرطية وبعده
اسم مصدر بالفاء الجزائية ولا يجوز فيه الا الصورتان الاوليان اذ الاول فيه النصب لا غير لانه لا يجوز
جعله اسما لكان بخلاف خبر او شرا والثاني يجوز فيه الرفع والنصب لجواز جعله خبر المبتدأ محذوف
او خبر الكان المقدرة فالتقدير على الاول ان كنت راكبا فانا راكب وعلى الثاني ان كنت راكبا
فكنت راكبا فلا بد ان يقيد الاسم الواقع بعد ان بجواز جعله اسما وخبر الكان المقدرة فيخرج
بصحة القاعدة فتدبر وقوله او معمولها عطف على احد معموليها يعني وقد يحذف كان مع الكوفها مصاحبة
مع كلى معموليها نحو افعل هذا اما لا والتقدير اى تقدير ذلك المثال افعل هذا ان كنت لا تفعل غيره
حذف كان مع اسمه لكثرة الاستعمال والتخفيف وزيد كلمة ما عوضا عن المحذوف يعني كان مع اسمه و
حذف لا تفعل غيره الذي هو خبر كان وابقى لا دليلا على المحذوف فصار ان ما لا ثم قلبت النون
ميما لقرب المخرج فادغم فصار اما لا واعلم ان الحذف في الاول والثالث واجب وفي الثاني جائز
وقد صرح بذلك والمص تساهل حيث لم يفرق بينهما واعلم ايضا ان من خصايص كان
انه لا يجوز ان يقع خبرها فعلا ماضيا بل لا بد ان يقع وصفا او مضارعا وذلك ما ذهب
اليه ابن درستويه وخالفه ابن مالك والرضي فجوزاه وهو عند الجمهور غير مستحسن وان
وقع ماضيا او وصفا لا يدل على الاستمرار اما لو وقع فعلا مضارعا فانه يدل على الاستمرار
كقوله كان ابي يقول كان ابي يحكم كان علي بن الحسين بن علي عليهما السلام يستنجي الى غير
ذلك وصرح بذلك الرضي حيث قال اذا قلت كنت رايت زيدا لا يدل على الاستمرار
واذا قلت كنت اراه فظاهر الاستمرار انتهى وقد يحذف جوازا النون من مضارعها المجزوم بالسكون اى

حذف نون مضارع كان

بالنون

بالنون جوازا نحو ولم يك بغيا اى الكلمة الواقعة بعد النون مثل قوله تعالى حكاية عن مريم
لم اك بغيا وقوله وان يك مثقال ذرة من خردل ونحو قوله تعالى ولا تك في مرية ونحو قوله
وان تك فاما الخطاب زينه ومن ثم لا يحذف عن قوله تعالى لم يكن الذين كفروا ولم
يكن الله ليغفر لهم ونحو لم يكن خلافا ليونس في الاول فانه جوز حذفها ومما يستشهد
قول الشاعر فان لك المرآت ابدت وسامة فقد ابدت المرآة جبهة ضيغم وصار
تستعمل ناقصة وتامة اذا استعملت ناقصة فهي تكون للانتقال اما من صفة الى صفة
نحو صار زيد غنيا بعد ان لم يكن غنيا او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الماء هواء و
تكون تامة بمعنى الانتقال اما من مكان الى اخر نحو صار زيد الى بلد كذا او من شخص
الى اخر نحو صار زيد الى عمرو اى انتقل اليه ويلزمها عن اولى الظاهرين او مقدرين
قال الرضي لان الانتقال من الامور النسبية ولا يفهم من دون المنتقل اليه والمنتقل
عنه انتهى واصبح وامسى واضحى موضوعة لاقتران مضمون الجملة التي دخلت هي عليها باوقاتها
التي دلت عليها بموادها وحروفها لا بهيئتها والمراد بمضمون الجملة مصدر الخبر المضاف
الى الاسم فمضمون جملة زيد امير مثلا ثبوت امارة زيد وهي اى تلك الاوقات هي
الصباح في اصبح والمسا في امسى والضحى في اضحى وانما قلنا بموادها لا بهيئتها لان
الزمان التي دلت عليه بهيئتها هو الماضي والحال والاستقبال نحو اصبح او امسى او اضحى زيد
اميرا اى اقترن امارته بتلك الاوقات في الزمان الماضي وتكون بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات المذكورة
التي يدل عليها بصيغتها وهيئتها اعني الماضي والحال والاستقبال نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا
اى صار زيد غنيا في الماضي لا في الصبح والمساء او الضحى وتكون تامة بمعنى الدخول في
تلك الاوقات المذكورة نحو اصبح او امسى او اضحى زيد اى دخل زيد فيها اى في الصباح او المساء او
الضحى وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اى حين تدخلون في المساء

افعال الناقصة

شعر

اصبح وامسى واضحى

وحين تدخلون في الصباح وظلّ وبات تكونان لاقتران الجملة مضمونها التي دخلتا عليها
اللتين دلتا عليهما بالمادة وهما جميع النهار وجميع الليل نحو ظل وبات زيد قائما اى قام
زيد في جميع نهاره وجميع ليله فاقترن قيامه بجميع النهار وجميع الليل و تكونان بمعنى

ظلّ و بات

صار من غير اعتبار الوقتين نحو ظل زيد قائما او بات زيد قائما اى صار زيد قائما في الزمان الماضي
بعد ان لم يكن قائما ونحو قوله تعالى ظل وجهه مسودا اى صار و تكونان تامتين بناء على
قلة نحو ظلت و بت بمكان كذا اى كنت فيها نهارا وليلا وقال الرضي المرضي قالوا ولم يستعمل ظل الا
ناقصة وقال ابن مالك يكون تامة بمعنى طال او دام والعهدة عليه انتهى كلامه وما زال وما
برح وما فتئ وما انفك هذه الاربع تكون لاستمرار ثبوت الخبر اى ثبوت خبرها للاسم اى لاسمها
نقول ما زال زيد كريما اى استمر كرمه وكذا اخواته اى اخوات ما زال فتقول ما برح زيد شاعرا
وما فتئ عمرو حسنا وما انفك بكر عالما واعلم ان السر في كون هذه الافعال للاستمرار
الثبوت انها مجردة عن النفي معناها النفي المقيد بالزمان الماضي فمعنى زال مثلا انفصل
الذي معناه انتفى في الزمان الماضي والنفي المقيد بالزمان مقتضيا استغراق ذلك الزمان
واستمراره فيه فاذا دخلت عليه النفي صار معناه نفي النفي المقيد بالزمان الماضي ونفي النفي
المقيد بالزمان يكون مستمرا فيه كما ان نفي الاثبات كذلك ونفي النفي اثبات حقيقة
فيكون اثباتا مستمرا دائما وهو المطلوب ومن هذا التحقيق ظهر جواب ما يمكن ان يقال
ان هذه الافعال معناها النفي واذا دخل عليها النفي صار نفي النفي انما هو الثبوت مطلقا
فمن اين يفهم استمراره فتدبر ولذلك لا يستعمل بدون اداة النفي بل يلزمها اداة النفي
ان كانت ماضية فبما ولم ولما وبلا في الدعاء وان كانت مضارعة فبلن ولا وما كذا قال الرضي
في الشرح ولو كان اداة النفي تقديرا اى مقدرا نحو قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى تالله لا تفتؤ

ما دام

وما دام تكون للتوقيت اى لتوقيت شيء بمدة ثبوت الخبر للاسم وما الكائنة فيها مصدرية

زمانية

افعال الناقصة

زمانية او غيرها ولكونه للتوقيت بما ذاك ثابتا قبله كلام تام تعلق به لانها مع اسمها
وخبرها في تاويل المصدر المضاف اليه لفظ المدة او الزمان او غيرها فلا تكون منفردة
كلاما تاما يصح السكوت عليه بل هي بمنزلة الظرف المحتاج الى المتعلق وذلك الكلام
المتقدم يجوز ان يكون فعليا نحو اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد
نحو قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما او اسميا نحو انا جالس ما دام زيد جالسا و
تكون تامة نحو قوله تعالى خالدين فيها ما دامت السموات والارض اى ما بقيتا وليس يكون

ليس

لنفي مضمون الجملة حالا اى في الزمان الحاضر على المشهور خلافا لسيبويه حيث جعلها للنفي مطلقا
وتبعه ابن السراج وذهب الاندلسي كما نقل عنه الرضي الى ان خبر ليس اذا لم يقيد بزمان يكون
للحال واذا قيد به فيكون لما قيد به ان ماضيا فماض وان حالا فحال وان مستقبلا فمستقبل نحو
قولهم ليس خلق الله مثله في الماضي وليس زيد بخيلا الان في الحال ولا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
في المستقبل لان اليوم الموعود باتيانه هو يوم القيمة واستقبل البديهي ويجوز تقديم اخبارها على
اخبار تلك الافعال كلها على اسمائها خلافا لابن معط كما نقل عنه الرضي حيث قال ذكر ابن معط
ان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم ثم قال وهو غلط لم يذكره غيره انتهى كلامه ويؤيده
قال الرضي وقوعه في قول الشاعر لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم
وهذا التقديم انما يجوز عند الامن من الالتباس نحو صار زيد غنيا واما معه فلا نحو صار محبي
مبغضي نحو كان قائما زيد وما زال كريما بكر وما برح مغموما عمرو واجلس ما دام جالسا زيد وليس قائما
خالد ونحو قول الشاعر سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم وليس سواء عالم وجهول وعليها
فليقس ولما تقديم اخبارها عليها نفسها فالمختلف على صيغة المجهول وفي ليس نائب
للفاعل يعني اختلف النحاة في ليس هل يجوز تقديم الخبر عليها ام لا فذهب الجمهور على الجواز
وخالفهم الكوفيون فمنعوا من التقديم ووافقهم المبرد ودليل المجوزين لا يخلوا عن

المنافيات واختلفوا ايضاً في ما يلزمه النفي اى في الافعال التي يلزمها النفي وتذكير الضمير
بالنظر الى اللفظ فما ذهب الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان على جواز تقديم الخبر
عليها نفسها ومنعه غيرهم واستدل المانعون بامتناع تقديم معمول النفي عليه وبرد بان
النفي صار كجزء هذه الافعال وصارت هي معها بمنزلة الاثبات فليس نفياً حقيقة و
يمتنع ذلك التقديم فيما دام قولاً واحداً ويجوز ذلك التقديم في البواقي وهي السبعة الاول
بغير خلاف يعرف وتتصرف غير الماضي منها اى من تلك الافعال من المضارع واسمي الفاعل والمفعول
والامر والنهي وغيرها يعمل ذلك الغير عمله اى عمل الماضي وليس في كلمة ليس تصرف غير الماضي
من الامر والنهي وغير ذلك فلا يقال يليس ولا يلوس ولا الاس وفي تخصيص عدم التصرف
بليس ايماء الى ان غيرها يتصرف فيه وهو كذلك فيقول في تصريف كان يكون كائن كن لا تكن
كقال يقول وتصريف صار يصير صر لا تصر صائر مصير كباع يبيع واصبح وامسى واضحى
تصريفها كتصريف اكرم واعطى وظل يظل بكسر العين كفر يفر ظل ولا اظل ولا ظلا وبات يبيت
كباع يبيع او يبات كهاب يهاب بتوتة وزال يزال لا يزول ولا يزيل كلا يزال ولا يزيل ونحو يخلق
وفتئ يفتئ كهنا يهنا نحو لا تفتؤ وانفك ينفك كانفد ينفد انفكاكاً وبرح يبرح
كمنع يمنع ودام يدوم دواماً وكذا سائر متصرفاتها ههنا فائدة وهي انه تسمى تلك
الافعال الثلاثة عشر بالناقصة لانها اى تلك الافعال لا تتم بالمرفوع كغيرها من الافعال التامة فانها تتم به فالبعض لتمثيل
للمنع لا للنفي فتدبر وقد مر تحقيقه في صدر البحث فنذكر النوع الثامن من انواع العوامل
السماعية افعال المقاربة وهي افعال التي وضعت للدلالة وهي كالافعال الناقصة في جميع احكامها من الدخول الى المبتدأ والخبر
ورفع الاول اسماً ونصب الثاني خبراً الا ان الاتية الترم في خبرها اى في خبر تلك الافعال الاتيان
الفعل المضارع اما مع ان او بدونها الا ما شذ من اتيان اسم الفاعل في خبرها كقول
الشاعر لا تكثرن اني عسيت صائماً وهي اى الافعال المقاربة على ما ذكره المصنف احد

افعال المقاربة

عشر فعلاً عسى وحرى واخلولق وكاد وكرب واوشك وانشأ وطفق وجعل واخذ وعلق وهي
لدنو ولعلم ان تلك العبارة يعني قوله وهي الخ بعينها هي عبارة ابن الحاجب في الكافية
وقال الشارح الرضي في شرحها وقول المص لدنو الخبر رجاء الخ فيه خبط لان نصب هذا
المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلاً للدنو في المعنى كما في
قولك يعجبني طيب زيد علماً اى طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو
حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب
وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ثم قال ولو جعلنا
المنصوب حالاً من الخبر اى لدنو الخبر مرجواً او حاصلاً او مأخوذاً فيه على تكلف فيه اذ
الحال لا يستعمل فيه هذه المحتملات البعيدة لم يصح قوله حصولاً لان الخبر في كاد ليس حاصلاً
بل قريب الحصول وبين قرب الخبر وحصوله تناف لان القرب لم يحصل بعد انتهى كلامه
وتكلف الفاضل الجامي في شرحه رد الهذين الاعتراضين حيث قال بعد قول المص رجاء
منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء
المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا الجزم به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد بحسب انك ترجوا وتطمعه لانك جازم به وكذا قال في حصوله
او الاخذ فيه وانت اذا تأملت في كلامه هذا تيقنت انه تكلف بحت ونزع محض وان
بحث الرضي وارد لا يدفعه هذا الكلام ولكن المص لم يجد كلام الرضي وسلك مسلك
ابن الحاجب والاولى الانسب ان يغير العبارة ويقول هي لرجاء دنو الخبر للاسم او حصوله
له او الاخذ فيه فيندفع عنه الاعتراض ولا يحتاج الى التوجيه والتكلف فتدبر و
بالجملة تلك الافعال على ثلثة انواع بعضها يدل على رجاء دنو الخبر للاسم وبعضها
على حصوله له وبعضها على الشروع فيه اى شروع الفاعل في الخبر فالاول وهو ما يدل

اى لرجاء دنو الخبر للاسم او حصوله له او الاخذ فيه

افعال المقاربة

على رجاء دنو الخبر للاسم ثلاثة وهي عسى وحرى واخلولق والغالب ان يكون خبرها مستعملا مع ان
الناصبة المصدرية نحو عسى زيد ان يقوم ونحو قوله تعالى عسى الله ان يأتي وعسى ربكم ان يرحمكم
فعسى فعل من افعال المقاربة وزيد فاعل وان يقوم منصوب المحل على انه خبر على تقدير
مضاف اما في جانب الاسم اي عسى شأن زيد الخروج او في الخبر اي عسى زيد ذا خروج وهذا
هو المشهور بينهم وقيل المقرون بان مشبه بالمفعول وليس بخبر لامتناع صدقه على الاسم لان
الفعل مع ان في تأويل المصدر وحمل المصدر على اسم الجثة غير جائز وتقدير المضاف خلاف
الاصل سيما اذا لم يظهر في اللفظ قط ونقل الرضي عن الكوفيين القول بكون الفعل مع
ان بدلا عما قبله بدل الاشتمال وقال ولا ارى هذا وجها بعيدا ثم قال والمعنى يساعد على
قولهم لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم يتوقع ويرجى قيامه ثم قال وانما
غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم
في النفس لذلك الشيء انتهى كلامه ويجوز حذف ان عن خبرها نحو عسى زيد يقوم ونحو قول الشاعر
عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب واذا تقدم الفعل المضارع مع ان على
اسم عسى نحو عسى ان يقوم زيد يحتمل ذلك المثال احتمالين التمام يعني الاحتمال الاول
ان يكون عسى تامة غير محتاجة الى الخبر فيكون ان يقوم زيد فاعلا لعسى على معنى
قرب قيام زيد والنقص عطف على التمام اي الاحتمال الثاني كونها ناقصة محتاجة
الى الخبر فيكون ان يقوم زيد اما قائما مقام الاسم والخبر لاشتماله على المنسوب والمنسوب اليه
كما ان زيدا قائم في علمت ان زيدا قائم قائم مقام المفعولين او خبر لعسى مقدما على اسمها
وفي يقوم ضمير راجع الى زيد اضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة وهو جائز او يجعل ذلك من باب
التنازع بين عسى ويقوم في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يقوم خبر له
مقدم عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ضميرا راجعا الى زيد اضمارا قبل الذكر لفظا ورتبة

وهو

افعال المقاربة

كاد وكرب واوشك

وهو جائز ايضا في باب التنازع كما قد صرحوا به وان يقوم خبر له واما اذا قلت زيد
عسى ان يقوم فان فيه وجهان اعمال عسى في ضمير زيد فان يقوم خبر له والغاؤها عن
العمل فيه فان يقوم اسم مغن عن الخبر ويظهر الفائدة والاثر في التأنيث والتثنية والجمع
فتقول على الاول هند عست ان تقوم والزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا
ان يقوموا وعلى الثاني عسى في الجميع فيكون المضارع مع ان فاعلا لعسى قولا واحدا
واما مثال حرى واخلولق فهو نحو حرى زيد ان يقوم واخلولقت السماء ان تمطر والثاني
اي ما يدل على حصول الخبر للاسم ايضا ثلاثة وهي كاد نحو كاد زيد يخرج وكرب نحو
كرب زيد يقوم واوشك نحو اوشك زيد ان يضرب وكثر كلمة ان في خبر كلمة اوشك
نحو اوشك زيد ان يقوم وقلت اي كلمة ان في خبره كما مثلنا وقد يذكر مع كاد ان
تشبيها له بعسى نحو قول الشاعر رسم عفي من بعد ما قد امحى قد كاد من طول البلى
ان يمصحا والمشهور انه اذا دخل النفي على كاد يكون كغيره من الافعال في افادة الاداة
نفي مضمونه وقيل اثباته نفي ونفيه اثبات بخلاف سائر الافعال قال الرضي اما
كون اثباته نفيا ان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اي القرب
فهذا الاثبات نفي وهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشيء نفيه بل كاد زيد
يقوم اثبات القرب بلا ريب وان ارادوا ان اثبات كاد دال على نفي مضمون
خبره فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ
لو حصل الفعل منك لكنت آخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول
ايضا ان قصدوا ان نفي الكود اي القرب فيما كدت اقوم اثبات له فهو افحش غلط
وكيف يكون نفي الشيء اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات
لذلك المضمون بل هو افحش لان نفي الضرب من ما ضربت نعم قد يجيء مع قولك

طفق ولخواته

ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه
فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت دون وقت انتفائه
وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت ثبوته وفي
وقت اخر فلا يكون اذن نفي كاد مفيد الثبوت مضمون خبره بل المفيد تلك القرينة
انتهى كلامه والثالث وهو ما يدل على شروع الفاعل في الخبر الخمس البواقي منها
نحو قوله تعالى وطفقا وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة مثال الطفق او نحو قولك
انشأ زيد يعدو او جعل واخذ او علق السائق يحدو اي شرع السائق فيه اي في
الحدو الذي هو مضمون الخبر وليس معها اي مع اخبار تلك الخمس يعني لم يستعمل في
اخبار تلك الخمس الباقية كلمة ان لانها اي تلك الافعال للحال وكلمة ان موضوعة
للاستقبال فليس بينهما تناسب فيمتنع ذكرها معها ولم يستعمل غير الماضي من تلك الافعال الاحد
عشر الا مضارع كاد هو يكاد نحو قوله تعالى يكاد البرق يخطف ابصارهم والا مضارع
اوشك يعني يوشك نحو قول الش يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها
والا موشك اسم فاعل من اوشك نحو قول الش فموشكة ارضنا ان تعود لنا هذا هو
المشهور بينهم بل كاد يكون اجماعا ويظهر من كلام البعض استعمال مضارع طفق
ايضا حيث قال ويق طفق يطفق طفقا نحو فرق يفرق فرقا وحكى الاخفش طفوقا
وقد استعمل طفق يطفق كجلس يجلس انتهى وقال ابن العقيل في شرح الالفية
لابن مالك عند شرح قوله واستعملوا مضارعا لاوشكا وكاد لا غير وزادوا موشكا
ما عبارته هذا فافهم الكلام ان غير كاد واوشك من افعال هذا الباب لم يرد منه
المضارع والاسم الفاعل وحكى غيره خلاف ذلك فحكى صاحب الايضاح استعمال
المضارع واسم الفاعل من عسى قالوا عسى يعسى وهو عاس وحكى الجوهري مضارع

طفق

افعال المدح والذم

طفق وحكى الكسائي مضارع جعل انتهى كلامه والعهدة عليه والظ انهم اما ما
وحكاياتهم ولم يعتدوا بها او غفلوا عن ذكرها والا لم يجز الحصر كما في كلام
المص وغيره النوع التاسع من انواع العوامل السماعية افعال على المشهور لاتصال
التاء الساكنة للتانيث المختصة بالافعال بها تسمى افعال المدح والذم وقيل هي اسماء
لدخول حرف الجر عليها يكون اي يقع بعدها اي بعد تلك الافعال اسمان مرفوعان
حقيقة او حكما احدهما الفاعل والاخر المخصوص باحدهما اي بالمدح والذم وهي اربعة الاول
نعم والثاني حبذا وهما يكونان للمدح اي لانشائه والثالث بئس
الرابع ساء وهما يكونان للذم فنعم فاعلها اسم معرف باللام للعهد الذهني الدالة
على افراد غير معين من افراد الماهية ويتعين بذكر المخصوص فيكون في الكلام
تفصيل بعد الاجمال وله وقع عظيم في النفوس نحو نعم الرجل زيد فانه اذا قيل نعم
الرجل واسند المدح اليه ينتظر السامع ويشتوق الى معرفة الممدوح فاذا قيل
زيد يحصل في نفسه وقع وتلذذ كما لا يخفى وقيل هي لام الجنس وقيل لام الاستغراق
والاقوى ما قدمنا او اسم مضاف اليه اي الى المعرف باللام اما بلا واسطة
نحو نعم غلام الرجل زيد او بواسطة نحو نعم ابن غلام الرجل زيد او بوسائط
نحو نعم ابن عم غلام اخي الرجل زيد وهلم جرا او اسم مضمر مبهم لا مرجع له على
احد الوجهين كما يأتي مميز بنكرة اي باسم نكرة منصوب على التميز نحو نعم رجلا
زيد او مضمر مبهم مميز بما الموصوفة المنصوبة محلا على التميز مثل قوله تعالى
فنعما هي اي نعم شيئا هي اي ابداء الصدقات اصله نعم ما هي فنعم فعل
من افعال المدح وفاعلها ضمير مستتر فيها وما نكرة منصوبة المحل على التميز
وهي مخصوص بالمدح واتفق اهل البصريين كما نقل عنهم الرضي بلزوم افراد

هذا الضمير فلا يجوز فيه كونه مثنى ومجموعا وعللوا بان نعم وبئس لا يتصرف
فيهما فلا يقال نعم رجلين ونعموا رجالا الا ان ذلك نوع تصرف وبان القصد
بهذا الضمير الابهام والمفرد كان اشد ابهاما من غيره فهو اولى وقيل ما هذه موصولة
اسمية وهي مخصوصة بالمدح والصلة باجمعها محذوفة ومخصوصها اي مخصوص نعم اما مبتدأ
وما قبله اي الجملة التي وقعت قبله وهي نعم الرجل من الفعل والفاعل الخبر اي خبره سواء
كان الفاعل معرفا باللام او مضافا اليه او ضميرا فعلى الاول لبن العائد اللام لانها بمنزلة الضمير كما صرح
به الاندلسي معللا بانها للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون كالضمير واورد الرضي
على تعليله بعدم جواز نحو زيد ضرب رجل مع ان رجلا يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام اشار
بها الى ما في الذهن غير وارد كما هو غير مخفي على الزكي الفطن وعلى الثالث الضمير فيكون غير
مبهم كما سيشير اليه او خبر مبتدأ محذوف وجوبا اي حذفا واجبا وهو اي ذلك المبتدأ كلمة هو
اذا كان الفاعل مذكرا نحو نعم الرجل زيد او هي اذا كان مؤنثا نحو نعمت المرأة هند ولما
استدرك سؤالا وهو ان الضمير الذي يضمر في نعم هل هو مبهم على الوجهين ام لا اشار
الى جوابه وقال ابهام الضمير المستتر في نعم انما هو يعني الابهام على الشق الثاني من الشقين
يعني كون المخصوص مبتدأ وما قبله خبرا له فالضمير لا يكون مبهما بل راجعا الى المخصوص
اضمارا قبل الذكر لفظا لا رتبة والذي قلنا في شرح الكلام وتوضيح المرام من ان الضمير على
تقدير كون المخصوص مبتدأ مقدم الخبر راجع اليه اضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة هو ما
اقتضاه كلامه وهو اسلوب خاص لم نجد منهم قائلا الا العلامة التفتازاني في المطول
احتمل ذلك بل المفهوم من كلمات بعضهم خلافه قال الرضي والاعتذار بكون ذي اللام قائما
مقام الضمير لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدأ غير محتاج
الى التمييز في زيد نعم رجلا وكذا في نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في ابوه قائم زيد

انتهى

افعال المدح والذم

انتهى لان على ما قلنا ظاهرة وقال الفاضل الاسفرايني في حاشية شرح الجامي ولا يظهر
على هذا التقدير يعني كون المخصوص مبتدأ مقدم الخبر كون الضمير في نعم رجلا زيد مبهما بل
الظاهر انه راجع الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افراده
فالعائد في نعم رجلا زيد ليس الضمير بل الضمير مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر
مرتبطا بالمبتدأ بهذا الاعتبار انتهى والاجود ما قاله المص ويظهر من عبارة الرضي من
لزوم المحذور على تقدير رجوعه الى المخصوص بان الضمير لو كان راجعا الى المبتدأ لا
يحتاج الى الضمير التمييز فذكر التمييز يكون لغوا واجيب بان التزام التمييز لرفع الاشتباه فانه لو لم
يؤت بالتمييز لاشتبه المخصوص بالفاعل في نحو نعم رجلا السلطان فان السلطان يصلح للفاعلية
والمخصوصية مع انه يمكن ان يقال ان التمييز لرفع الابهام النسبة وما يشعر به عبارة
الفاضل الاسفرايني من ان الضمير مبهم للزوم افراد الضمير فجوابه ان لزوم الافراد لا يصلح
ان يكون علة للابهام لان هذا الباب مختص بخصائص منها لزوم افراد الضمير فلا يقال
نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون لان هذا نوع تصرف وهذه الافعال اعني
افعال المدح والذم من الجوامد الغير المتصرفة فافهم ونرجع الى المقصود وساء وبئس مثلها
اي مثل نعم في كل ما ذكر فتدبر وقد يحذف المخصوص بالمدح او الذم اذا دل عليه دليل حالا او مقالا
نحو قوله تعالى عز من قائل في مدح ايوب انا وجدناه صابرا نعم العبد اي نعم العبد ايوب
وحبذا للمدح مثل نعم مثل قولك حبذا الرجل زيد ولما كان هذا التركيب مما اختلف فيه النحاة
فقال المبرد وابن السراج كما نقل عنهما ان تركيب حب مع ذا ازال الفعلية حبذا الاسم اقوى
فحبذا مبتدأ والمخصوص خبره اي المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب ازال الاسمية ذا اذ الفعل
هو المقدم فصار الفاعل كجزء منه فحبذا مبتدأ والمخصوص فاعل وقال الربعي كما نقل عنه الرضي
ذا زائدة كما في ماذا صنعت فالمخصوص فاعل حب اشار الى ما هو المختار عنده فقال حب فعل

ماض من حبب فلان على وزن شرف اذا صار حبيبا وكلمة ذا فاعله اى فاعل حب
والرجل صفة للفاعل او وضع الظاهر موضع الضمير للتقرير ويجوز ان يكون بدلا عند او
عطف بيان لدى الراجح عند بعضهم علم كونه صفة وقد مر فى بحث المنادى تحقيقه وقد
يحذف المخصوص وهو الرجل فى المثال المذكور حبذا فاجاز او يؤتى بعد الحذف بتميز او حال قبل المخصوص
بالمدح او بعده حال كون كل واحد من التميز والحال مطابقا له اى للمخصوص فى الافراد والتذكير وغيرهما
اى غير الافراد وهو التثنية والجمع والتذكير وهو التانيث فهذه اربع وعشرون صورة لان
المخصوص اما مذكر او مؤنث وعلى كل من التقديرين اما مفرد او تثنية او جمع وعلى كل من
التقادير الستة اما ان يؤتى بالتميز او الحال وعلى كل من التقادير الاثنى عشر اما يذكر قبل المخصوص
او بعده فيحصل اربع وعشرون صورة نحو حبذا رجلا او راكبا زيد للمفرد المذكر واتيان التميز والحال
قبل المخصوص وحبذا زيد رجلا او راكبا مع اتيانهما بعده وحبذا راكبة او امرأة هند وحبذا هند امرأة
او ضاحكة وحبذا رجلين او رجالا او راكبين زيدان او زيدون وحبذا زيدان او زيدون رجلين
او رجالا او راكبين وهكذا البواقي نحو حبذا هندات او الهندات راكبتين او راكبات او امرأتين او نساء
وحبذا راكبتين او راكبات او امرأتين او نساء او الهندان او الهندات النوع العاشر من انواع
العوامل السماعية اللفظية افعال تسمى افعال القلوب لكون مصدرها القلوب اذ هي اما الشك او
اليقين ولا يصدران الا من القلب وتسمى ايضا افعال الشك واليقين لوجه ظاهر لا يحتاج الى البيان
وهي تدخل على المبتدأ والخبر اى تنصب تلك الافعال المبتدأ والخبر على المفعولية فالمبتدأ هو الاول
والخبر الثاني وهي اى تلك الافعال سبعة قيل ثمانية بزيادة الفى بالفاء كقوله تعالى انهم الفوا
اباءهم ضالين وقيل اثنى عشر بزيادة حجى نحو قول الشاعر قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى
المت بنا يوما ملمات ودرى نحو قوله فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرءا هالكا
وتعلم بمعنى اعلم نحو قول الشاعر تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف فى التحيل والمكر هذا

ولنرجع

افعال القلوب

افعال القلوب

ولنرجع الى المقصود فنقول ثلاثة من السبعة وهي علمت ورايت ووجدت موضوعات لليقين
وثلاث منها وهي حسبت وخلت وظننت للظن الغالب اى الطرف الراجح احد طرفيه لا الشك المساوى
طرفاه فانها لا تستعمل فيه قط كما يظهر لمن تصفح موارد استعمال الافعال وواحد منها وهي
زعمت تستعمل لهذا اى لليقين تارة اى مرة وتستعمل لذلك اى الشك بمعنى المذكور تارة
اخرى نحو علمت ووجدت ورايت زيدا فاضلا ونحو حسبت وخلت وظننت بكرا كريما وزعمت بشرا اخاك اى
علمته او ظننته وهكذا سائر تصاريفها اى تصاريف السبعة من المضارع والامر والفاعل والمفعول
وغيرها وما قال من ان الثلاثة الاول للعلم والتى بعدها للظن والاخيرة لهما بعينه ما قاله
الشارح الجامى فكانه اقتفى اثره وفصل متحشيا البهائى تفصيلا اخر مخالفا له حيث قال
وجد والفى لتحقق الخبر نحو الفوا اباءهم ضالين وجعل وزعم لظنه نحو زعم الذين كفروا ان
لن يبعثوا وعلم وراى للامرين والغالب اليقين نحو انهم يرونه بعيدا ونريه قريبا وظن
وخال وحسب لهما والغالب فيها الظن انتهى كلامه وهذا التفصيل اولى واحسن منه نظرا
الى موارد استعمالاتها لان ظن استعمل لليقين كما استعمل للظن نحو قوله تعالى انى ظننت انى
ملاق حسابيه وكذلك راى كما مثل به الشيخ رحمه الله فى قوله تعالى انهم يرونه بعيدا اى يظنونه
ونريه اى نعلمه الى غير ذلك من الامثلة ولها خصائص قد اهمل المصنف جلها واقتصر على واحدة
منها ونحن ايضا نقتفي اثره ونقتصر على ما اقتصر لضيق المجال وتشتت البال وتفرق الاحوال
فنقول من خواصها انه لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليها اولا كان او ثانيا على المشهور واستدلوا
عليه بان المفعولين معا بمنزلة مفعول واحد لان العلم مثلا يتعلق بمضمون الجملة اعنى المصدر
الثاني المضاف الى الاول فمعنى علمت زيدا فاضلا علمت فضل زيد فلو حذف احدهما كان
كحذف اجزاء بعض الكلمة والحق جواز حذف كل واحد منهما مع القرينة وفاقا لابن مالك
وبعض المتاخرين اما حذف الاول فنحو قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من

فصل هو خبر الم على قراءة لا يحسبن بصيغة الغايب ولا يحسبن البخلاء بخلهم خيرا لهم و
ضمير هو للفصل ولا محل له من الاعراب واما حذفهما فى نحو قول الشاعر لا تخلنا اذلة
على غرامك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا اذلة وعلى للتعليل مثل فى قوله تعالى
على ما هديكم ويمكن الجواب عن دليلهم بان ما فى معنى الشيء لا يجب ان يجرى عليه جميع احكامه
مع انه قد ورد فى كلام الفصيح نظير له وان مسائل النحو مبنيات على النقل لا العقل فقد تقرر
فائدة
ويجوز حذفهما اى حذف المفعولين معا اذا دل عليه دليل نحو قولهم من يسمع يخل اى يخل مسموعه
صادقا فائدة والحقوا بها افعال الخر كاعطى وكسى وسمى فهى ايضا تدخل على الاسمين
وتنصبهما على المفعولية مثالها نحو اعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا جبة وسميته خليلا والحقوا بها ايضا افعالا دالة
على الجعل والتصيير كصير وجعل ورد واتخذ واتى وزاد ولحقه ونصر ووعد وعلم وما تصرف منها
نحو واتخذ الله ابراهيم خليلا وزادهم الله مرضا ووعد الله الذين امنوا جنات تجرى فلن يضر الله
اسماء الافعال
شيئا واتينا داود زبورا وعلم ادم الاسماء كلها ويحذركم الله نفسه النوع الحادى عشر
من انواع العوامل السماعية اللفظية اسماء تسمى اسماء الافعال وهى انواع ثلثة النوع الاول منها
ما يرفع اسما واحدا على الفاعلية فقط والنوع الثانى منها ما ينصب اسما على المفعولية ايضا اى كما
يرفع على الفاعلية والنوع الثالث منها ما يستعمل على الوجهين يعنى بعضها ما يرفع فقط وبعضها
يرفع وينصب اما النوع الاول من انواع الثلثة فعلى ضربين اى فهو على نوعين احدهما
امين
ما يعمل فى الضمير المستتر فيه ولا يظهر فاعله فقط ومنه اى ومن هذا القسم اى بعضه امين
قيل هو سريانى على وزن قابيل وهابيل ومعناه افعل على ما افترحه النبى حين سئل عنه
ابن عباس قال الرضى ولا منع ان يقال اصله القصر ثم مد فيكون عربيا مصدرا فى
هيت
الاصل ثم جعل اسم فعل بمعنى استجب ومنه هيت بمعنى جاء فى التنزيل اى فى الكتاب المنزل
حكاية عن زليخا حين غلقت الابواب هيت لك فى البيضاوى اى اقبل وبادر

او

اسماء الافعال
او تهيأت والكلمة على الوجهين اسم فعل مبنى على الفتح كاين واللام للتبيين كالتى فى سقيا
لك انتهى وقال الرضى فحطى كلامه ومنها هيت مفتوح الهاء مثلث التاء وفيه لغة رابعة
وهى كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل وتعال وقال الزمخشرى اسرع فاذا بينتها باللام نحو هيت لك
فهو صوت قائم مقام المصدر كاف لكما الان اقبح اعرابها اعراب المصادر نحو افا لك و
قط
هيت ولجب البناء نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يبين باللام فهو صوت قائم مقام
المصدر قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل انتهى ومنه قط بفتح الاول وسكون الثانى بمعنى انته
اف
نحو اعطه درهما فقط وفاؤه جزائية للشرط محذوف فعلا واداه بقرينة الكلام المتقدم عليه اى اذا اعطيته درهما
فقط ومنه اف بمعنى تضجر فيها لغات احدى عشر قد ذكرها الرضى فان قيل انهم قالوا
ان تلك الاسماء مبنيات لكونها بمعنى ما هو مبنى الاصل وهو الماضى والامر بالصيغة
وتائبه مناب تلك السرفى بنائها ولو بمعنى المضارع هو المضارع مشابهة تلك الاسماء لما
اصل البناء وهو مطلق الفعل سواء بقى على ذلك الاصل كالماضى والامر او خرج عنه
كالمضارع هذا وقالوا بمعنى تضجر تسكان اوفق لما قاله الاكثر فتدبر نحو قوله تعالى ولا تقل لهما
وى وواها
اف ومنه وى وواها بمعنى تعجب والانسب تعجب لما مر نحو قوله تعالى ويكأنه لا يفلح الكافرون ونحو قوله تعم
واها لك ولا منها كلام هيتك واتما قال المصنف افراد هذا القسم كثيرة ذكر بعضها ومنها
هلا قيل بمعنى اسرع فى اسكن فهو من التضاد وقيل هى زجر الخيل وقد تسكن بها المؤنث
عند دنو الفحل منها وقد هجى الحيدى ليلاه فقال الاجتنا البلاد قولا لها هلا اى اسكنى
لدنو الفحل منك كما هو المناسب لمقام الهجو فقالت فى جوابه وغير تقى بامك مثله و
اى جواد لا يقال لها هلا ومنها هيا وقد يلحق بها الكاف فيقال هياك بتشديد اليا و
تخفيفها ومعناه اسرع ومنها قدك وقطك بمعنى اقطع هذا الامر قطعا ومنها صه بمعنى
اسكت ومه بمعنى اكفف وغير ذلك مما هو مذكور فى المطولات وثانيهما اى الثانى من

هيهات

القسم الاول من ما يعمل في المظهر وهو خلاف المضمر وهو كثير ايضا منه هيهات نحو هيهات الامر اي بعد
ويجوز في تائها الحركات الثلث وابدالها هاء وابدال هائها الاولى همزة نحو ايهات وعلى كل من
التقادير يجوز الحاق الكاف بها ويجوز حذف التاء فهي اربعة عشر لغة وكلها جائزة الاستعمال
ومنه شتان بمعنى افترق مع التعجب ولذا يطلب فاعلين فصاعدا نحو شتان زيد وعمرو اي افترقا وقد تزاد
بعدها كلمة ما نحو شتان ما زيد وعمرو وما تقرر من ان شتان بمعنى افترق وانه يطلب
فاعلين فصاعدا هو المشهور بينهم وهو اللغة الفصيحة وعليها مدار الاستعمال فلا يجوز ان

شتان

يقال على تلك اللغة الفصيحة شتان ما بين زيد وعمرو وشتان بينهما لان لفظ ما ههنا
لا يصلح ان يكون عبارة عن شيئين فصاعدا فيكون المعنى افترق الحالان اللذان بينهما اذ
لا يتوهم بين زيد وعمرو حالتان بخل وكرم بان يكون احدهما مختصة باحدهما والاخرى بالاخرى
كما يقال في الاعيان بيني وبينك نهران الا ان يكون كل واحد من المتكلم والمخاطب شريكان في
ما بين الصفتين نحو بيني وبينك قرابتان فان كل واحد من المتكلم والمخاطب شريك في القرابتين
كما لا يخفى فيكون قوله ونقول شتان ما بين زيد وعمرو وشتان بينهما مبنيا على اللغة القليلة الغير الفصيحة
ولعل هذا هو السر في زيادة لفظة تقول وعليها قول ربيعة الرقي لشتان ما بين اليزيدين
في الندى اذ لو قال ان معناه افترق الحالتان اللتان بين اليزيدين وهما الجود والكرم لوجب
ان يكون على ما اسلفنا كل واحدة من الحالتين شريكا فيهما وهو خلاف المقصود الا ان يقال
شتان يكون بمعنى بعد فلا يقتضي فاعلين فصاعدا فيكون كلمة ما عبارة عن البون او
المسافة وكلمة بين مع عدمها فاعل شتان كما في قوله تعالى لقد تقطع بينكم ومنه سرعان في
القاموس وسرعان يستعمل خبرا محضا وخبرا فيه معنى التعجب ومنه سرعان ما صنعت كذا
اي ما اسرع انتهى نحو سرعان زيد اي سرع وما اسرع وقد اشتهر في المثل سرعان ذا اهالة في القاموس

سرعان

واما سرعان ذا اهالة فاصله ان رجلا كانت له نعجة عجفا ورغامها يسيل من منخريها لهزالها

اسماء الافعال

فقيل له ما هذا فقال ودكها فقال السائل ذلك يعني سرعان ذا اهالة ثم قال ونصب اهالة
على الحال اي سرع هذا الرغام حال كونه اهالة او تمييز على تقدير نقل الفعل كقولهم تصبب
زيد عرقا والتقدير سرعان اهالة هذه ثم قال يضرب يعني هذا المثل لمن يخبر بكينونة الشيء
قبل وقته انتهى اما النوع الثاني من انواع الثلثة وهو ما يرفع على الفاعلية وينصب على المفعولية

رويد

فكلمات اي هي كلمات منها اي بعضها رويد وهو في الاصل تصغير رود بالضم بمعنى المهل قال في
القاموس في على كالهه وامش على رود بالضم اي مهل وتصغيره رويد وقيل تصغير ارواد تصغير
ترخيم فهو مصدر في الاصل نقل عنه فجعل اسم فعل بمعنى امهل كما هو المقرر عندهم في اسماء الافعال
نحو رويد زيدا اي امهله وقد يلحق بها الكاف الحرفية نحو رويدك زيدا ولما كان لرويد
استعمالات اخر غير ما ذكر اشار اليها فقال ورويدا الواقع في قوله تعالى امهلهم رويدا مصدر
مؤكد من غير لفظ عامل كما في اجلس قعودا واقعد جلوسا وغير ذلك اي امهلهم امهالا لاحتمال
ان يكون نعتا للمصدر اي امهلهم مهلا رويدا وحالا لوقوعها بعد المعرفة اي امهلهم مرودين
كذا قاله الرضي ورويدا الواقع في قولهم ساروا رويدا اما حال عن الفاعل بتاويلها باسم الفاعل
كما قاله الرضي اي ساروا مرودين اي متمهلين تقديرا لانما الانتقال بها في وقت اي سار
واسير ارودا كما كان هو اي رويدا نعت المصدر في قولهم سار واسير سيرا رويدا لفظا اي في اللفظ
وهذا الكلام توضيح وتفنن في العبارة والا فليس له فائدة جديدة ومنها عليك وهو في الاصل

عليك

جار ومجرور فنقل وجعل اسم فعل بمعنى الزم نحو عليك زيدا اي الزمه وقد تزاد الباء في
مفعولها لان عادتها الايصال وتلك الاسماء ضعيفة العمل فتقوى بها مع انها
تفيد التاكيد كما مر كما في الحديث عليك بصلاة الليل اي الزمها وفي كلام امير المؤمنين عليكم بحسن

بله

الخط وفي النبوي عليكم بدين العجائز ومنها بله بفتح الاول والاخر بمعنى دع واترك
نحو بله زيدا اي دعه وكلمة بله الواقعة في قولهم بله زيد مصدر مضاف الى الفاعل او المفعول وحركة الاخر على

مقتضى العوامل بخلاف الاول فانه مبني الاخر على الفتح دائما و منها دونك وهو في الاصل
مضاف ومضاف اليه ثم نقل فجعل اسما التقدم نحو دونك زيدا اي تقدم ومنها حيهل والمحققون ان اصله
حي بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وقال الرضي وقد جاء حي متعديا
بمعنى ايت قال الا حيا اسليما بالرفقة حي الحمول فان الركب قد ذهبا انتهى وفي
قوله متعديا بمعنى ايت مسامحة فان الاتيان لازم لانه بمعنى المجيء والانسب ان يقال ات
في موقع ايت حتى يكون من الاتيان فيكون متعديا فتدبر ثم ركب مع هلا فصار حيهلا
ثم حذف الف فصار حيهل بفتح اللام فاستعمل تارة بمعنى اسرع فيعدى بالى نحو حيهل الى الثريد
واخرى بمعنى عجل فيعدى بالباء نحو قولهم اذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر واي فعجل بذكره
وثالثة بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهل على زيد اي اقبل عليه ورابعة بمعنى ايت نحو حيهل
الثريد اي ائته وفي قوله ايته نظر قد مر نظيره فتذكر و منها ها بهاء مفتوحة مع الالف وهو
في الاصل صوت ثم نقل فجعل اسم فعل بمعنى خذ وفيه لغات الاولى ها في الافراد ومقابليه
التذكير ومقابله نحو ها زيدا اي خذه وخذاه وخذوه وخذيه وخذنه والثاني ان تلحق بها كاف
الحرفية كالمحقق ذلك نحو هاك هاكما هاكم هاك هاكما هاكن والثالث ان تبدل كاف بهمزة في جميع
متصرفاته نحو هاء هائما هائم هاء هائما هاؤن و عليه ما ورد في التنزيل هاؤم اقرؤا كتابيه قال
في الجامع الجوامع ها صوت يصوت به فيفهم معنى خذ واكتابيه منصوب بها وم عند الكوفيين وعند
البصريين باقرؤا لانه اقرب العاملين واصلها هاؤم كتابي واقرؤا كتابي فحذف الاول لدلالة
الثاني عليه انتهى وفيها لغات اخر مذكورة في المطولات ومنها هات بكسر التاء بمعنى اعطني نص
عليه في القاموس وتصريفه كرام نحو هات هاتيا هاتوا هاتي هاتيا هاتين وفي التنزيل قل هاتوا
برهانكم ومنها تيد بفتح اوله واخره بمعنى امهل ولما النوع الثالث من الانواع الثلثة اعني ما
يستعمل على الوجهين فهلم اي فمنه هلم فهو يستعمل تارة بمعنى تعال وايت نحو قولهم هلم جرا اي

دونك

حيهل

هلم

تعال وايت نحو جرا بمعنى ان جرا مفعول مطلق لفعل محذوف اعني تجر فهو في هذا
الاستعمال لازم كما لا يخفى وقد يتعدى بالى قال الله تعالى هلم الينا اي اقبل الينا
تارة اخرى بمعنى احضر كما نص عليه الرضي ولا يتصرف فيه بل هو في الافراد والتذكير ومقابليهما
سواء نحو قوله تعالى هلم شهداءكم اي هاتوهم واحضروهم وهلم زيدا اي احضره ولم نجد في اللغة
استعمال هاتوا بمعنى احضروا وقال في القاموس هات بكسر التاء اعطني انتهى الا انه نقل الرضي
عن الخليل ان اصل هات آت من اتى يؤتي ايتاء فقلبت الالف هاء مع انه قال قيل نقل ذلك
هات بمعنى اعط ويتصرف بحسب المأمور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول هات
هاتيا هاتوا هاتي هاتيا هاتين انتهى وبالجملة تفسير هلم بهاتوا لا يخلو عن جزازة الا اذا ثبت
كونه امرا من المهاتاة بمعنى الاحضار ولم يثبت ومنها اي ومن القسم الثالث الذي يستعمل
على الوجهين فعال حال كونه بمعنى الامر انما قيل به لاخراجه مصدرا معرفة او صفة او علما
للاعيان قال ابن الحاجب وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس انتهى فهو قد يكون بمعنى الامر
اللازم كنزال بمعنى انزل فيكون لازما و قد يكون بمعنى المتعدي نحو نزال الامر اي اتركه فيكون
متعديا وقس عليهما نظائرهما واعلم ان هذه الاسماء بالنظر الى دخول التنوين عليها و
عدمه على ثلثة اقسام لانها اما ان لا يدخل عليها التنوين قط ولا يجوز ان يدخل عليها بعد
فهي لازم التعريف كنزال الخ ومثاله بلي بلي فانه لا يقال نزالا وبلها ولا امينا بالتنوين او يذكر معها دائما
فهي لازم التنكير نحو ها و واها او يذكر معها تارة وبدونها اخرى فهي جائز الامرين كصه بدون
التنوين وصه معها ومه بدونها ومه معها واف بدونها واف معها قال الرضي الرضي
ولما التنوين اللاحق ببعض هذه الاسماء عند الجمهور ليست لتنكير الفعل الذي في تلك
المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا بل التنكير راجع الى المصدر الذي في تلك الاسم
قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه فصه بمعنى سكوتا فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه

اسماء الافعال

فعال

التنوين كالمعرف فمعنى صه اسكت السكوت المعين المعهود اى افعل السكوت مطلق السكوت
انتهى اذا تقرر الملحق بها تنوين التنكير فما نون من تلك الاسماء نكرة وما عرى منها معرفة
النوع الثانى عشر من انواع العوامل السماعية اسماء تجزم فعل المضارع على معنى الشرط اى على معنى ان الشرطية و — اسماء الجوازم
تسمى تلك الاسماء كلم المجازات لدلالتها على الجزاء وهى اى تلك الاسماء تسعة متى واذ ما وحيثما
واين وانى ومهما وما ومن واى و اما كيفما واذا فقليلا من تلك الاسماء الجازمة اذ لا
يجزم بهما الا نادرا كما يأتى ذكر الجزم بهما موجود فى اذ وحيث فى اى حالة الا فى حالة التركيب فهما مع ما — متى وانى
الملحقة بهما هنا ذكر الاسماء اجمالا اما ذكرها تفصيلا فمتى وانى موضوعان للزمان نحو متى تقم
اقم واذ ما تقم اقم اى فى اى زمان تقوم انت اقوم فيه انا وحيثما واين موضوعان للمكان نحو حيثما تخرج
اخرج واين تكن اكن اى فى مكان وقد تكون انى للمكان كاين وقد تكون للزمان مثل متى نحو انى تفعل افعل مثال الكون انى للمكان و — حيثما واين
انى تقم اقم مثال لكونها للزمان ومهما موضوعة للزمان كمتى نحو مهما تفعل افعل واختلفوا فيها قيل والقائل
غير معلوم واسنده الرضى الى بعضهم حيث قال قال بعضهم كلمة بسيطة غير مركبة وضعت
للزمان كمتى وقيل هى كلمة مركبة من كلمة ما الشرطية وكلمة ما الزائدة التى تلحق الاسماء نحو اينما و متى — انى
ما وهذا قول الخليل كما نقل عنه الرضى فانه قال اصلها ما ما فقلبت الف ما الاولى هاء تحرزا عن التكرير
وتتابع المثلين او مركبة من كلمة مه بمعنى اكفف و من كلمة ما الشرطية وهذا قول الزجاج فانه — مهما
قال اصلها مه ما وهو غير بعيد الآن يقال فى قولك مهما تفعل افعل التقدير الكلام مقدر
كانه قيل لك انت لا تفعل اى انت لا تقدر ان تفعل ما افعل فقلت فى جوابه مه اى اكفف ما تفعل
افعل قال الرضى وقول الخليل اقرب قياسا على اخواته انتهى والذى يقوى عندى هو قول الاول
وفاقا للمغنى لان التركيب خلاف الاصل يحتاج الى دليل ولم يثبت ومن موضوعة لذوى العقول
نحو من تكرم اكرم وما موضوعة لغيرهم اى لغير ذوى العقول وهى قسمان زمانية نحو فما استقاموا لكم
فاستقيموا لهم وغير زمانية نحو ما تصنع اصنع ومنه قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله واى اعم

من من

من من وما فيكون تارة بمعنى من نحو اياً تضرب اضرب واخرى بمعنى ما نحو اياما تصنع اصنع ولهذه — اسماء الجوازم
الكلم معان اخر تلك الاسماء بها اى مع تلك المعانى وهذه المسئلة استطرادية فمتى للاستفهام
الزمان نحو متى تقوم اى فى اى زمان تقوم ومتى القتال وهى فى الاول ظرف فيكون منصوب
المحل وفى الثانى خبر مقدم فيعم القبيلين اى الفعلية كالاول والاسمية كالثانى واين كانت
اى تكون مثل متى فى كونها للاستفهام وعمومها القبيلين فهى للاستفهام المكانى نحو
اين تكون انت واين زيد وانى كاين للاستفهام المكانى او الحالى ككيف نحو انى زيد وهو بمعنى اين هو وكيف هو وتكون
بمعنى متى للاستفهام الزمانى والظاهر ان هذا القيد غير محتاج اليه اذ البحث فى الاستفهام فيكون
لمجرد التوضيح نحو انى القتال اى متى هو ومهما تكون للاستفهام الزمانى نحو قول الشاعر ابى عمرو
انشد فى نوادره كما نقل عنه الرضى نحو مهما لى الليلة مهما ليه اودى بنعلى وسرباليه قال
المغنى بعد ذكر هذا البيت فزعموا ان مهما مبتداء ولى الخبر واعيدت الجملة تاكيدا واودى
بمعنى هلك ونعلاى فاعل له والباء زائدة كما فى كفى بالله شهيدا ثم قال ولا دليل فى البيت
لاحتمال ان التقدير مه اسم فعل بمعنى اكفف ثم استأنف استفهاما ما انتهى و تكون بمعنى ما
الموصول نحو قولهم مهما انتزع من الهبة الشرعى بعقله وهل هى اسم او حرف خلاف و كلمة ما ترد لستة
معان للشرط وقد مضى و للاستفهام نحو ما هى وما تلك بيمينك يا موسى و موصوفة قيل لما غير
نحو مررت بما معجب لك اى بشئ معجب لك واما بمعنى نحو قول الشاعر ربما تكره النفوس من
الامر له فرجة كحل العقال ونحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا وقد مضى فى بحث رب ان
ما هذه حرفية كافة مع ذكر الخلاف فيه فتذكر و صفة لنكرة نحو اضرب ضربا ما واعطه شيئا ما
اى اضرب اى نوع من الضرب واعط اى شئ كان و موصولة قال السيد عبد العظيم فى شرح
الصمدية فى بحث ما الموصولة وهى قسمان تامة نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هى وناقصة
نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق وتامة وهى نوعان عامة نحو ان تبدوا الصدقات فنعما

نعمّا هي اي فنعم الشيء ابداؤها وخاصة نحو دققته دقا نعمّا هي والا فلا معنى ما في نعمّا هي
موصولة تامة وفيما عندكم ينفد موصولة ناقصة ولم يخالفهم قائلا به فقد تبين نحو غسلته نعما وتامة
غير موصولة بمعنى شيء نحو ما احسن زيدا اي شيء احسن زيدا هذا على ما ذهب اليه سيبويه
وكثير من النحاة واما على ما ذهب الاخفش هي في هذا المثال موصولة واحسن صلتها والخبر
محذوف والتقدير والذي احسن زيدا شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية وما بعدها
خبرها وقواه الرضي كلمة اي مثله كلمة ما في جميع الاحتمالات الا في التام اي في احتمال
كونها تامة فيكون على خمسة معان اسم الشرط كما مر واستفهامية نحو ايكم يأتيني بعرشها و
صفة لنكرة دالة على معنى الكمال نحو مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية وموصوفة نحو
يا ايها الرجل وموصولة بمعنى الذي نحو اكرم ايا اكرمك اي الذي اكرمك و كلمة من مثل كلمة اي
في جميع الاحتمالات الا في الصفة اي الا في احتمال كونه صفة فتكون على اربعة اوجه اسم شرط كما
تقدم واستفهامية نحو من بعثنا من مرقدنا وموصولة نحو ولله يسجد من في السموات ومن في
الارض ونكرة موصوفة نحو قول الشاعر رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا
لم يطع والدليل على تنكيرها دخول رب عليها وتوصيفه بالنكرة نحو مررت بمن معجب لك
و كلمة من كلمة ما فيه يتعاطيان المعنى يعني يعطي كل واحد منهما معناها بصاحبها فيكون ما
لذوي العقول نحو والسماء وما بناها وانكحوا ما طاب لكم من النساء ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم و يكون من لغير ذوي
العقول لا فائدة ظاهرة لوضع المظهر مقام المضمر هنا فكانه تصحيف للناسخ فالاصح ما في
بعض النسخ اعني لغيرهم نحو قوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع واما الجزم بكيفما
ولم يجد بجزم بكيفما ودائما من اقوالهم شاهدا ونقل الرضي عن الخليل انه قال ولم يسمع
الجزم بها واما مثال الجزم باذا فنحو قول الشاعر استغن ما اغناك ربك بالغنى واذا تصبك
خصاصة فتجمل بل هو شاذ بل لضرورة الشعر ههنا تنبيهان ينبغي ان نشير اليهما الاول في معنى كيف من حيث

اسماء العوامل

المعنى تكون للاستفهام عن الحال واما من حيث الاعراب فقد يقع حالا اما من الفاعل نحو كيف
جاء زيد يعني جاء على اي حال اتحافيا ام راكبا او من المفعول نحو كيف ضربت زيدا اي على
اي حال اتضربه قائما ام جالسا واقعا ام ماشيا فيكون ح المنصوب المحل و قد يقع خبرا اما
عن المبتدا نحو كيف زيد او عن الافعال الناقصة نحو كيف كان عذابي ونذر و كيف كان
نكير و قد يقع مفعولا ثانيا لباب علم نحو كيف علمت او ظننت زيدا و قد يقع مصدرا
يعني مفعولا نحو كيف سرت مثال لكونه حالا من الفاعل نحو قوله اراكبا ام راجلا بدل من كيف و كيف انت
لكونه خبرا و كيف قرأت أسرا ام جهرا لكونه مفعولا مطلقا نوعيا يعني قرأت قراءة سرية ام جهرية
وهو في جميع احتمالاته يكون متصدرا   الثاني اذا   ترد ظرفا للمستقبل وان
دخل على الماضي وتتضمن معنى الشرط غالبا نحو قوله تعالى اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة
فاسعوا الى ذكر الله ونحو اذا قضيت الصلوة فانتشروا واذا جاءك المنافقون واذا السماء
انشقت وغير ذلك وقد يكون ظرفا للماضي نحو واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها ما نقلنا من
ان اذا تكون ظرفا للمستقبل غالبا وللماضي قليلا هو خلاف ظاهر العبارة المصنف لانه لم يذكر في
ذكر ظرفيتها للماضي وهو مخالف لما قاله الجمهور قال في المغني الثاني من وجهي اذا ان تكون
لغير مفاجاة فالغالب ان تكون ظرفا للمستقبل متضمنة معنى الشرط انتهى وقال ابن الحاجب
في بحث المبنيات ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط انتهى وقال في المفصل واذا للمستقبل
منه وقال في شرح الارجوزة واعلم ان اذا ظرف زمان مستقبل متضمن معنى الشرط غالبا و
قال الرضي والاصل في الاستعمال اذا تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع
حدث فيه مقطوع به وقال شيخنا البهائي في الصمدية اذا ترد ظرفا للمستقبل وبالجملة الاختلاف
بينهم في اغلبية كونها ظرفا للمستقبل فكلام المصنف لا يخلو من قصور والاصح ما قدمناه هذا
قد اختلف النحويون في عاملها فذهب الجمهور وتبعهم المصنف الى ان عاملها ما في الجزاء من فعل

وشبهه وقال بعضهم منهم ابن الهشام فى المغنى عاملها الشرط وفصل الرضى فقال ما لفظه
هذا والاولى ان نفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه
وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل هو
الفعل الذى فى محل الجزاء وان لم يكن جزاء فى الحقيقة دون الذى فى محله الشرط وفى هذا
المقام اشكالات واردة على كل من الاقوال وتوضيح المقال وتنقيح الجواب والسؤال يقتضى
بسطا فى الكلام ولا يسع المقام فالاولى الاقتصار على ذكر الاقوال و قد يجرد عن معنى
الشرط فيكون للحال اذا وقع بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى والنجم اذا هوى والدليل
على تجردها عن معنى الشرط عدم شئ صالح لان يكون جوابا لا ظاهرا او هو ظ ولا مقدرا
لعدم توقف معنى الكلام عليه فان قيل فى الناصب لها قلت اما ان يكون هو الحال المقدر
والتقدير والليل حاصلا اذا يغشى وهو اختيار ابن الحاجب وفيه ما فيه او ما دل عليه القسم
من معنى العظمة والجلال وهو مختار الرضى فيكون التقدير اقسم بعظمة الليل اذا يغشى وهى
اى اذا لما يضاف اى من الظروف التى تضاف وتذكير الضمير بالنظر الى اللفظ واضافتها انما
يكون الى الجمل الفعلية وجوبا على المشهور لتضمنها معنى الشرط كان والشرط لا يكون الا
فعلا خلافا للاخفش حيث جوز اضافتها الى الاسمية استدلالا بقوله تعالى اذا السماء
انشقت واذا الكواكب انتثرت وهو عند الجمهور مثل وان احد من المشركين استجارك
فى ان رفعه بفعل يفسره ما بعده والتقدير اذا انشقت السماء انشقت واذا انتثرت
الكواكب انتثرت فحذف الاول لدلالة الثانى عليه واما قوله اذا باهلى تحته حنظلية
له ولد منها فذاك المذرع فقيل رفع باهلى على حذف كان والتقدير اذا كان باهلى
وقيل حنظلية فاعل استقر وباهلى فاعل فعل محذوف يفسره العامل فى الحنظلية وفى الاول
حذف كان من غير عوض وفى الثانى حذف المفسر والمفسر معا وهما خلاف قاعدتهم و

قد

اسماء الجوازم

قد تكون اذا للمفاجاة ويقع بعدها الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر ولا يحتاج الى جواب
وليس معناه الاستقبال بل الحال نحو خرجت فاذا السبع بالباب واختلف فى انها هل هى حرف
او ظرف زمان او مكان على اقوال فقيل والقائل الزجاج وتبعه الزمخشرى انها ظرف
مكان وقيل والقائل المبرد وتبعه ابن عصفور انها ظرف زمان وقال الاخفش هى حرف و
اختاره ابن مالك ومال اليه ابن الهشام وهو الاقوى عندى وعلى كل من الاولين
لا بد له من عامل فيه ناصب له و تكلفوا النصب حيث قالوا ناصبه معنى فاجاء المفهوم من الفحوى والتقدير
اى تقدير قولهم خرجت فاذا السبع بالباب خرجت ففاجأت مكان وقوف السبع او زمن قيل وليس
لفظ المكان والزمان مفعولا بهما بل مفعولا فيهما والمفعول به محذوف اى ففاجأت
فى مكان وقوف السبع او فى زمان اياه وما اخترنا اغنى عن التكلفات وعلى كل من
التقادير لا بد قبلها من الفاء وفى بعض النسخ الجديدة من الصحيفة الكاملة الواو
مكان الفاء فى قوله فنظرت واذا هما شئ واحد وهو خلاف اجماع النحاة وفى النسخ
القديمة الفا مكان الواو وهو الصحيح وهل هى جزائية او زائدة او عاطفة خلاف
ومن معضلات المسائل المسئلة الزنبورية التى فيها وقع النزاع بين سيبويه و
الكسائى وليس هنا موضع ذكره النوع الثالث عشر من انواع العوامل السماعية
اللفظية اسماء نكرات اراد بها المبهمات وكاية عن الابهام تنصب اسماء نكرات على التميز وهى
اى تلك الاسماء المبهمة اربعة اسماء الاول كم الثانى كاين الثالث كذا الرابع
بعض افراد العدد وهو احد عشر الى تسعة عشر كما ياتى مفصلا فكم تكون على نوعين
الاول ان تكون استفهامية كناية عن العدد المبهم بمعنى اى عدد و الثانى ان تكون
خبرية كناية عن الكثرة فى العدد وكم الاستفهامية منصب المميز مط سواء كان بلا فصل
اى بغير فصل بينها وبين مميزها او معه اى مع الفصل بينها وبينه سواء كان بظرف

اسماء النكرات

وشبههما بجملة نحو كم رجلا في الدار لنصبها بغير الفصل وكم عندك او في الدار رجلا لنصبها
مع الفصل بظرف وشبهه واما الفصل بالجملة فنحو قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من
اية بينة لا يكون مميز الاستفهامية مجرورا عند بعضهم الا ان يكون مصاحبة مع ظرف
الجر بان يكون حرف الجر داخلا عليها فانه يجوز جر المميز كما يجوز نصبه وهل جار
المميز هي او من مقدرة قولان والزجاج على الاول وتبعه جماعة منهم الملم كما نص عليه
بقوله تنصب وتجر اي كم المميز باضافتها اليه والاكثرون وصاحب المغني على الثاني
حيث قال بعد ذكر احتمال الجر وهو بمن مضمرة وجوبا بالاضافة انتهى نحو بكم درهما
اشتريت مثال لنصب المميز او بكم درهم اشتريت انت لجر المميز بها او بمن وما كم الخبرية فهي
للتكثير وانما هذه الجملة معترضة وقوله فع الفصل بالجملة تنصب جواب لاما والحاصل ان كم
الخبرية اما ان يكون مفصولا بينها وبين مميزها او لا وعلى الاول اما ان بالجملة
او بالظرف وشبهه فاذا كان الفصل بينهما بالجملة تنصب المميز وجوبا اي نصبا واجبا
على المشهور لان اضافتها اليه ممتنع خلافا للفراء بناء على ما ذهب اليه من ان المميز
مجرور بمن لا باضافتها اليه فليس بين الجار والمجرور فصل فلا محذور نحو قول الشاعر
كم نالني منهم فضلا على عدم اذا كاد من الاقتار احتمل والدليل على كونها خبرية سوق
الكلام فانه في مقام المدح والاستفهامية تنافيه كما هو غير مخفي على الزكي والمعنى كم مرة
وصل الي فضلا حاصلا منهم حال كوني على الفقر في وقت اكاد احتمل اي اذوب اللحم
من الاقتار وشدة الفقر والغناء واذا كان الفصل بينهما بالظرف وشبهه يعني الجار
والمجرور تنصبه بناء على المذهب المختار وهو مذهب البصريين لما مر من امتناع الاضافة
مع الفصل ولو بظرف وشبهه خلافا للكوفيين حيث اجاز والجر استشهادا بقول الشاعر
كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع وبقول الاخر كم بجود مقرف نال

العلى

اسماء النكرات

العلى وكريم بخله قد وضعه والمعنى كم سيد كائن في بني سعد بن بكر وكم مقرف غير
نجيب نال العلى والمرتبة الرفيعة بسبب جوده واحسانه مع الخلائق وكم كريم نجيب قد وضعه
واذله بخله وهذا ونحوه عند البصريين شاذ بل لضرورة الشعر نحو كم عندك رجلا مثال
للفصل بالظرف وكم في الدار رجلا للفصل بشبهه ومن الفصل بالظرف قول الشاعر تؤم
سنانا وكم دونه من الارض محدودبا غارها وقال الرضي الرضي اذا كان الفصل بين
كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان لئلا يلتبس بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله
تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية انتهى اقول هذا الحكم ليس مختصا
بالخبرية كما هو ظاهر عبارته بل الاستفهامية ايضا كذلك كما نص عليه العلامة التفتازاني
في المطول والدليل عليه قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة وبدونه اي بدون الفصل بين
الخبرية ومميزها تجر كم المميز باضافتها اليه حملا على رب اي تحملها عليها فيكون ذلك اما
حمل النقيض على النقيض اذا قلنا انها للانشاء التكثير كما نحو كم رجل كريم لقيته فكم مبتدأ مضاف الى
رجل فرجل مميز له مجرور باضافتها اليه وكريم صفة له وجملة لقيته من الفعل والفاعل
والمفعول له فرفع المحل على الخبرية له ويجوز مرجوحا ان يكون مفعولا لمحذوف على حد
زيدا ضربته ومثل رب رجل كريم لقيته بلا تفاوت الا ان رب لانشاء التقليل على المشهور
وهي لانشاء التكثير وقد تقدم تحقيقه في مبحث رب مستقصى هذا على مذهب الحجازيين واما
بنو تميم ينصبون بها المميز بدون الفصل ايضا ويروى قول الفرزدق في هجو جرير
كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري بالنصب وهو موافق لما ذهبوا
اليه على ان يكون كم خبرية وعمة منصوبا على التمييز واما على رواية الجر والرفع فليسا
موافقا له ومميز الاستفهامية مفرد دائما عند البصريين واما على مذهب الكوفيين فيجوز ان
يقال كم غلمانا لك ونحو ذلك وعند البصريين على حذف المميز فالمنصوب حال و

التقدير كم انسانا لك حال كونهم علماء نا كذا قيل و مميز كم الخبرية مجرور مفرد وقد يجمع وقد
يجر المميز اى يصير مجرورا بمن فيهما اى فى الخبرية والاستفهامية نحو كم رجل ضربته
بصيغة الخطاب مثال للاستفهامية وكم من قرية اهلكناها للخبرية ولا يجوز ان يكون
ضربته بصيغة المتكلم لئلا يلزم التكرار بلا فائدة هذا وقال الرضى اما مميز كم الاستفهامية
فلم اعثر عليه مجرورا بمن ولا دليل عليه فى كتاب من كتب النحو ولا ادرى ما صحته انتهى
اقول الدليل عليه قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة ولصحته يكفى الوقوع فى
افصح الكلام وقد يحذف المميز فيهما اذا دل عليه دليل نحو قولك كم مالك فاجرى ذكر الدنانير
والدراهم اى كم دينارا او درهما لك و اذا ذكر الرجال مثلا كم ضربت انا اى كم رجالا
ضربت وكاين اما من حيث اللفظ فقيل اصله اى وهو فى غاية الابهام اذا قطع من الاضافة
ثم دخلت كاف التشبيه عليه فصار المجموع كالكلمة الواحدة ثم استعمل بمعنى كم الخبرية فصار كانه
اسم مبنى اخره على السكون نحو من ولذا يكتب بالنون بعد الياء وان لم يكن التنوين صورة
فى الخط واما من حيث المعنى والاستعمال ككم الخبرية فى افادة التكثير فى الكثير ودخول من على مميزها
اى ويجب ان يكون مصدرة واقعة فى صدر الكلام غير مقدم عليها شئ مثل كم فان
لها الصدر اما الاستفهامية فلتضمنها معنى الاستفهام واما الخبرية فلكونها للانشاء
التكثير وينصب كاين المميز غالبا اى فى غالب الاستعمالات نحو كاين رجلا عندى وقد يجر
مميزها بمن نحو كاين من قرية اهلكناها وما يظهر من كلامه من اغلبية نصب المميز بها هو
خلاف ما قال الاكثرون فانه اتفقت كلمتهم على اكثرية جر المميز بمن فيها بل زعم بعضهم
لزوم ذلك قال فى المغنى والثانى ان مميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور
لزوم ذلك انتهى وقال ابن المص واكثر ما يقع مميز كاين مجرورا بمن وقال فى المفصل
والاكثر ان يستعمل مع من انتهى ويحتمل ان يكون لفظة غالبا من زيادات النساخ فان

هذه

كاين

اسماء الكناية

هذه النسخة الشريفة مع غاية صحتها وتضمنها المسائل الانيقة قد وقعت فى هذا الزمان
على ايدى الصبيان الذين لم يعرفوا الهر من البر ولم يتميزوا الخير من الشر وفيها اى فى كلمة
كاين خمس لغات كاين بالكاف الكاف للتشبيه وكلمة اين مجرورة بها محلا والظرف مستقر متعلق بمحذوف
محذوف اعنى كائنة او تكون والباء للمصاحبة وهى مع مجرورها حال عن اين والمعنى
اللغة الاولى من تلك اللغات تكون مثل كلمة اين حال كونها مصاحبة مع الكاف بان
تكون مصدرة بها وفى بعض النسخ هكذا وفيها خمس لغات كاين كاى بالكاف وعلى
هذا فلا خفاء فى العبارة و الثانية منها كاْى بفتح الكاف وسكون الهمزة وبعدها ياء
مكسورة منونة كرْأْىٍ و الثالثة كاءٍ بفتح الكاف وبعدها الف ممدودة وفى اخرها
همزة مكسورة منونة كجاءٍ الرابعة كَيءٍ بالكاف المفتوحة بعدها ياء ساكنة وفى
اخرها همزة مكسورة منونة كشئٍ و الخامسة كأىٍ بفتح الكاف وبعدها همزة مكسورة
منونة كيدٍ و كذا يكون لمطلق العدد المعين فى ذهن المتكلم وتنصب غالبا عند الكوفيين واما
البصريون فلا يجوزون فى مميزها الا النصب عندى كذا درهما وقد اختار المص مذهب
الكوفيين حيث قال وقد يجر اى مميز كذا لا بمن بالاتفاق المدعى فى المغنى بل بالاضافة
اى بسبب اضافتها اليه نحو عندى كذا درهم وقد يرفع اى المميز الذى رفع بعدها اى بعد كذا
على البدل نحو عندى كذا درهم بالرفع اى عندى درهم وتخصيص الرفع على البدلية بالذكر
لاجل ان الرفع لا يكون الا بالبدلية والا فلا مانع من كون المميز مرفوعا او مجرورا على
البدلية ايضا نحو اعطيت كذا او كذا درهما وتصدقت بكذا او كذا درهم فافهم وقد يكون كذا
كناية عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا وقرات اية كذا وكلما كان كذا كناية عن غير العدد فهو مضاف
اليه واما بعض العدد الذى ينصب النكرات على التميز فهو من احد عشر الى تسعة وتسعين والغاية داخل فى
المغيا نحو قوله تعالى حكاية عن يوسف يا ابت انى رايت احد عشر كوكبا وفا انفجرت منه اثنتا عشرة

عينا وواعدنا موسى ثلثين ليلة واختار موسى قومه سبعين رجلا وله تسع وتسعون نعجة هذا
تنبيه لرقدة الغافلين عن احكام الاعداد فان فيها احكاما مهمة ينبغي ان يتعلمه
المتعلمون فنقول قد اختلف اهل الحساب في ان الواحد من العدد قيل نعم وقيل لا والقائلون
بالاول قالوا العدد كمية تطلق على الواحد وما يتألف منه فيدخل فيه الواحد وبالثاني هو
نصف مجموع حاشيته فيخرج منه وذهب بعضهم الى ان الاثنين ايضا ليس منه معللا بان
الفرد الاول ليس منه فينبغي ان لا يكون منه الزوج الاول واما النحويون فلا خلاف
بينهم في انهما من الاعداد لان بناءهم على الاحكام اللفظية لها فكما ان للثلثة فما فوقها
احكاما كما سيشير المصنف اليه كذلك للواحد والاثنين ولذا عرفوا العدد بانه ما يقع
جوابا لكم او ما وضع لكمية شيء فان الواحد والاثنين يصح ان يقع جوابا لها فيقال كم رجلا
كم درهما لك واحد او اثنان ثم نقول اذا اردت التنصيص على كمية الخ كمية الشيء عدده المعين
اذ هي ما يجاب به عن السؤال بكم كما ان الكيفية ما يجاب به عن السؤال بكيف والماهية ما يجاب
عن السؤال بما يعني اذا اردت التنص على تعيين عدد الشيء فتقول عندي رجل اذا كان
واحدا ورجلان اذا كان اثنين ولا تأتي بالعدد فلا تقول احد رجل ولا اثنا رجلين
للاستغناء بذكرهما يصلح لان يكون تمييزا اذ ذكر معهما عنهما كرجل ورجلان مثلا فانهما
يدلان بجوهرهما على الجنس وبصيغتهما على الوحدة والتثنية فيفيدان ما افاده العدد
من التنصيص على الكمية كذا قالوا وفيه بحث وله جواب وانما قال مثلا ليعلم ان الكلام
جرى مجرى الامثال ثم اذا كان المسئول منه بكم مثلا عدده المعين زائدا على الاثنين
بان يكون ثلثة فصاعدا تأتي بالعدد وما يميزه على ما نظمت بان تجعل الشيء الذي اردت
التنصيص على كميته مميزا له فنقول اذا كان المسئول عنه رجالا وكان عدده ثلثة ثلثة رجال
عندك او اربعا اربعة وهكذا الى ما لا نهاية له وذلك اي وجوب ذكر التمييز بعد العدد

اذا

اسماء الكرات

اذا تجاوز العدد من الاثنين لانه اذا قلت عندي ثلثة لم يفهم الجنس واذا قلت رجال
لم يعلم الكمية هذا ولما كانت الاعداد كثيرة الاستعمال في كلامهم وكان المتعلمون اشد
احتياجا الى كيفية استعمالهم نظم المؤلف تسهيلا للضبط اذ رغبة الصبيان اوفى
الى النظم فيكون حفظه لهم اسهل ونحن نشرع اولا بذكر المطلب ثم بالتركيب في ضمن ذكر
النظم ليكون للمتعلمين اوضح فنقول اعلم ان اصول العدد اثنتا عشرة كلمة الواحد الى
العشرة والمائة والالف وما سواها يتألف منها اما بالعطف نحو احد عشر الى تسع عشر
فان اصلها احد وعشر تسع وعشر فحذف العاطف ثم ركبا ولذا بنيت لتضمنها حرف العطف
ونحو احد وعشرون الى تسع وعشرون ومائة الى غير ذلك واما بالاضافة نحو ثلثمائة الى
تسع مائة وثلث الاف الى تسعة الاف والف الف والف الف الف هكذا الى ما لا نهاية له
ثم اعلم انه كان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسما مستانفا وكذا للعاشر من عشرات
الالوف وكذا للعاشر من مآت الالوف وهكذا الى غير النهاية كما كان للعاشر من
العشرات اسم المائة وللعاشر من المآت اسم الالف لكنهم لما راوا ان الاعداد لا نهاية له
فكان وضع اسم لكل عاشر يؤدي الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال اقتصروا
على الالف فقالوا عشرة الاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف الى تسعمائة
الف الى الف الف وهكذا الى ما لا نهاية ثم اعلم ان مميز الثلثة الى العشرة وهي ثمانية الفاظ
مجرور لفظا او معنا مجموع الا اذا كان المميز لفظ المائة فانه يكون مفردا فيقول ثلاث
مائة رجل ولا يقول ثلثمائين او مآت قيل لان للمآت جمعين احدهما في صورة جمع المذكر
السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مآت ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر
السالم فلا يقول ثلثة مسلمين فلم يبق الا مآت لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء
بعدما تعود المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين

فاقتصروا على المفرد مع كونه اخصر انتهى كلامه اما الجر بالاضافة فللخفة واما كونه
مجموعا فللتوافق والمطابقة ولا تقع جمع الكثرة مميزا الا عند انتفاء القلة وما ورد
بخلافه فشاذ ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما النصب فلتعذر
الاضافة اما في العقود فلعدم استقامة حذف النون اذ هي ليست بنون الجمع حقيقة
وارضون جمع ارض حقيقة وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين واخواتها ولا ابقائها
لانها في صورتها واما في سواها فللكراهة جعل ثلثة اسماء كاسم واحد والكاف في
ثلثة عشرك ليس بمميز فلم يمتزج معه امتزاجا كليا فلم يلزم المحذور واما ثلثمائة رجل
فللاطراد بمائة رجل واما الافراد فلصيرورته بالنصب فضلة فاعتبر الافراد ليكون
الفضل قليلا كذا قالوا اقول لا منافاة بين ما يظهر من كلام المص والشيخ عبد القاهر و
الشيخ البهائي بل صريحه من ان احد عشر واخواته ينصب المميز فيكون هو العامل وبين
ما يظهر من صريح كلام الاكثرين من ان نصب المميز لتعذر الاضافة لان تعذر الاضافة
هو المقتضي لنصب احد عشر واخواته المميز لا العامل فالعامل هو احد عشر في القولين
كما ان الفعل عامل في الفاعل والمفعول والمقتضي هو الفاعلية والمفعولية فافهم ومميز
المائة فما فوقها مفرد مجرور اما الافراد فلحصول الغرض به مع انه اخف واما الجر
بالاضافة فلما مر واما قوله اذا عاش الفتى مائتين عاما فنادر واما ثلثمائة
سنين فعلى البدل عند غير حمزة والكسائي او مفعول للبثوا وثلثمائة حال عنه قدم عليه النكرة
واما عندهما فعلى وضع الجمع موضع المفرد قيل اذا كان مميزا لزم لبثهم تسعمائة سنة وكسورا
ظاهر هذا فلنرجع الى المقصود فنقول قول المص **ثمانا** مفعول مقدم لميز اخر البيت اصله
ثماني اعداد او كلمات حذف الياء للخفة فجعل الاعراب على النون كما في قول الشاعر لها ثنايا
اربع حسان واربع فثغرها ثمان فصار ثمان كجوار بالنصب ثم حذف المضاف اليه فنون

عوضا

بعد ثمانا ما جاوزت الاثنين بمجموع مجرور فميز

اضيفت عدا ما كان منها قد الحمانة بفرد فهو مميز

اسماء العدد

عوضا منه فصار ثمانا **بعد** ظرف لغو متعلق بميز **ما** حرفية مصدرية وجملة **جاوزت**
الاثنين في تأويل المفرد اعني مجاوزتك الاثنين **بمجموع** صفة لموصوف محذوف و
هو مميز متعلق بميز **ومجرور** الواو اعتراضية ومجرور بالرفع صفة بعد صفة لذلك
المحذوف قطع عن الوصفية ولذا جيئ بالواو الاعتراضية كما هو قاعدتهم قال
الرضي والاعرف مجيئ نعت النكرة بالواو الدال على القطع والفصل ثم قال والواو في
النعت المقطوع اعتراضية نصبته او رفعته انتهى **فميز** الفاء لتفصيل ما اجمل قبل من قوله
على نظمت وميز فعل امر وفاعله ضمير استكن فيه وجوبا والتقدير فميز ثماني كلمات
بعد مجاوزتك الاثنين بمميز مجموع مجرور سبع ليال وثمانية ايام وثلثة ايام
الا رمزا **عدا** اما حرف جر بمعنى الا او فعل استثنائي فعلى الاول يكون كلمة **ما** مجرورا
بها محلا والجار مستغن عن المتعلق كما مر وعلى الثاني يكون منصوبا المحل على المفعولية
وما موصولة اسمية **كان** فعل من افعال الناقصة واسمها مستتر فيها يعود الى ما
منها من بيانية او تبعيضية وكلمة ها مجرور بها محلا والجار متعلق بحال المقدر
اعني ثابتا وهو حال اما عن ما او عن الضمير في كان وجملة **قد اضيفت** من الفعل
والفاعل منصوبة المحل على انها خبر لكان وضمير يرجع الى ما باعتبار المعنى لانها
في معنى الاعداد وضمير كان راجع اليها باعتبار اللفظ وكذا هو **الى مائة** متعلق باضيفت
بفرد متعلق بميز **فهو** الفاء جزائية والشرط محذوف وهو مبتدأ وجملة **ميز** من الفعل
ونائب الفاعل مرفوعة المحل على الخبرية لهو والتقدير اذا اضيف ما من تلك الاعداد
الى مائة وكان المائة مميزا لها فهو مميز بمميز مفرد **وفيما** الواو عاطفة او مستأنفة والجار
متعلق بانصب و**بعد عشر** متعلق بفعل محذوف هو صلة ما وضمير عايد له
فردا منصوب على الحالية من المميز قدم عليه ضرورة **وانصب** معطوف على ميز على

وفيما بعد عشر والنصب الرابع وتعين المميز

وما جاء من تسع وتسعين فخر عند ذا فرداً تمييز

الاول دون الثانى الى تسع وتسعين متعلق بانصب المميز نصب على المفعولية له والتقدير
وانصب المميز حال كونه مفرداً فى عدد وقع بعد العشر الى تسع وتسعين بادخال الغاية فى
المغيا ولما الواو مستانفة ولما ظرف او حرف على الخلاف الذى مر متضمنة لمعنى الشرط جاء
بمنزلة فعل الشرط وضميره راجع الى العدد المفهوم من الكلام كما فى قوله تعم ولابويه اى
لابوى الميت من تسع وتسعين متعلق به فخر الفا جزائية وجملة جر جواب لما وفيه نظر
لان جواب لما اما ان يكون فعلا ماضيا او جملة اسمية مع الفاء او اذا او مضارعا كما مر
ولم يجد فى كلامهم مجيء جوابها جملة طلبية مقارنة للفاء الجزائية ولم يثبت له شاهد فلو
قال فجر بدون الالف فيكون الفاء زائدة لكان اولى وقوله عند متعلق بجر
مضاف الى ذا والمشار اليه بها التجاوز فردا مفعول لجر وجملة تميز من الفعل والفاعل منصوبة
المحل على الوصفية له ولما بين كيفية ذكر الاعداد ومميزاتها اراد ان يبين كيفية
تذكيرها وتانيثها اتماما للاكرام تعلم ذلك ايضا تسهيلا للضبط فقال اما كيفية تذكيرها
وتانيثها فعلى ما نصف ايضا تسهيلا للضبط ونحن نذكر اولا شرح الابيات مستقصى ثم نشرع بيبان
التركيب والتقدير والمعنى كما سبق حتى يكون فهم المبتدئين اسهل فنقول اما الواحد
فيذكر اذا كان المعدود مذكرا او بالعكس على القياس وكذا الاثنان فنقول لمن قال
كم رجلا عندك واحد او اثنان ولمن قال امراة واحدة او اثنتان او ثنتان سواء كانتا
مركبين مع العشر وساير العقود ام لا واما الثلث الى العشر وهى ثمانية فتؤنث مع جماعة
المذكر نظرا الى تانيثها وتذكر مع جمع المؤنث على حذف القياس ولم يعكس لان المذكر اقدم
والمعتبر لفظ الواحد لا الجمع فتقول ثلثة رجال وتسع حمامات وثلث نسوة وسبع عجائز
وتسع عيون وثماني حجج الا اذا كانت مضافة الى المائة او الالف ففى الاول تذكر وان
كان المميز مذكرا او فى التانيث مؤنث وان كان مؤنثا فتقول ثلث مائة رجل وامراة و
ثلثة

ففى ثلث وسبع بعد ذكر انث بعكس ما اشتهر

ثلثة الاف امراة او رجل قال الله تعم بخمسة الاف من الملائكة مردفين هذا اذا كان
المميز مؤنثا او مذكرا وحدها واما اذا كان ذا وجهين فالوجهان نحو خمس السنة
او خمسة السنة واما قوله تعم فله عشر امثالها فعلى حذف الموصوف اى عشر حسنات وفيما
هو مذكر فى اللفظ مؤنث فى المعنى كالشخص اذا قصد منه المؤنث او على العكس كالنفس
اذا قصد منه المذكر وجهان اعتبار اللفظ والمعنى ولكن الاولى اولى لان التانيث والتذكير
من الاحكام اللفظية لا المعنوية واما ثلثة عشر الى المائة فيتنفها على خلاف القياس
بخلاف العشرة وكذا ينف المائة والالف وما سواها فعلى السواء تقول ثلثة عشر رجلا
ثلث عشرة امراة عشرون رجلا او امراة ثلثمائة رجل ثلث ومائة امراة وثلثة و
الف رجل ثلث والف امراة ثلثة وثلثمائة رجل وثلث الاف امراة وكذا البواقى فاذا فرغ
سمعك هذا فاستمع التركيب والمعنى فنقول قوله فى ثلث وسبعة ظرف لغو متعلق بذكر
وانث على سبيل التنازع والا اى ثلثة اذ الثلث الى العشرة مؤنثة فى اصل الوضع كما صرح
به الرضى معللا لا يقال ثلثة نصف الستة وستة ضعف الثلثة فترك التاء للضرورة
بعد ظرف مستقر متعلق بواقعة صفة للسبعة وقيل متعلق بما تعلق به الاول وليس
بشئ وتنوين الثلثة تمكن والسبعة عوض ذكر انث من ذكر اذا جعل مذكرا
وانث اذا جعل مونثا بعكس متعلق بذكر وانث على التنازع ما مجرور محلا باضافة
عكس اليه وهو موصول اسمى صلته جملة اشتهرا والالف للاطلاق والتقدير فذكر
وانث فى عدد الثلثة وسبعة اعداد واقعة بعد الثلث بعكس قاعدة التى اشتهرت
وهى التذكير فى المذكر والتانيث فى المؤنث وفى الاثنين الواو عاطفة وفى حرف
جر والاثنين مجرور بفى والمراد بها العددين عبر به عنه للضرورة والجار متعلق
بجرى قبلها ظرف مستقر متعلق بحال مقدر اعنى واقعين والهاء مجرور محلا باضافة

وفي الاثنين قبلها وكذا بعدها ما هو القياس جرى

اليه راجع الى الثمانية المفهومة من الكلام وكذا خبر المبتدا محذوف اعني اثنان وذا اشارة الى الاثنين بعدها متعلق بمثل ما تعلق به قبل والمتعلق به حال ايضا من المبتدا المحذوف او من ضميره متعلق قبل والهاء مجرور محلا باضافة بعد اليه راجع الى الثمانية ما موصول اسمي مرفوع لابتدائيته هو مبتدا القياس خبر له والجملة من المبتدا والخبر صلة لما والضمير عايد له وحده جرى من الفعل والفاعل مرفوعة المحل على الخبرية لما والتقدير هو القياس في التذكير والتانيث جرى في الاثنين يعني الواحد والاثنين حال كونهما واقعتين قبل الثمانية ومثل الاثنين واقعتين قبل الثمانية الاثنان ويشتمل ما بعد الثمانية العشرة والتسعين وما بينهما من العقود ولما بين حكم الثلثة الى العشرة منفردة وحكم الواحد والاثنين منفردة ومركبة اراد ان يبين حكمها مركبة فقال كل مبتدا تلك مضاف اليه الثمان صفة للموصوف المحذوف وهو الكلمات صفة لتلك او بدل عنه او عطف بيان له على الخلاف في التركيب متعلق باستطرا على حذف المضاف ما مصدرية او زائدة على ما مر خلا فعل ماض على الاول والعشر بالنصب مفعول له والجملة منصوبة المحل على الظرفية بتقدير الوقت او على الحالية عن الضمير في استطر على الاحتمالين كما مر وجر في جر على الثاني والعشر مجرور به فيه متعلق بمحذوف خبر مقدم وما موصولة اسمي مبتدا مؤخر وجملة استطرا بالبناء للمفعول صلة له وصلته محذوف اعني من العكس والالف للاطلاق والتقدير كل تلك الاعداد الثمان ما استطر من عكس ما اشتهر ثابت فيه وقت خلوها او حال كونها خالية من العشر في التركيب بالعشر والعقود الثمانية الباقية والمائة والالف حيث كانت بنفسها وانما قيدنا بالحيثية لانها اذا ركبت معها الا من تلك الحيثية لا يجري فيها الحكم المذكور كما مر فذكر ولما بين حكم ما يتركب مع العشر اراد ان يبين حكم العشرة نفسها فقال وادر فعل امر من الدراية بمعنى العلم في العشر متعلق بادر عكس صفة محذوف مفعول له مضاف

كل تلك الثمان في التركيب ما خلا العشر فيه ما استطرا

الى

الى ما بتقدير مضاف وهو موصول اسمي معه ظرف مستقر متعلق بمحذوف صلة له والتقدير وادر في العشر حكما عكس حكم ما ثبت من النيف وحكم النيف على خلاف القياس في العشر وعلى القياس نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشر امرأة ولما بين ما له حكم التذكير والتانيث شرع في بيان ما ليس له الحكم المذكور فقال وسوى متعلق بترى والسوى هنا بمعنى الغير مضاف الى كلها وهو كل مضاف الى الها السواء بمعنى الاستواء والتساوي بالنصب مفعول مقدم لترى ترى فعل وفاعل من الرؤية بمعنى الابصار والتقدير ترى السواء اي الاستواء في التذكير والتانيث في غير تلك المذكورات وهو اي غير المذكورات العقود سوى العشرة والمائة والالف تقول عشرون رجلا او امرأة ولما تم بعون الله وحسن توفيقه شرح العوامل السماعية فقد حال ان نشرع في شرح السبع القياسية واسئل الله التوفيق في الاتمام فانه خير معين ورفيق وبيده ازمة التحقيق فنقول واذا سمعت الخطاب عام غير مختص بمخاطب دون مخاطب العوامل السماعية فاستمع العوامل السبع القياسية الاول من السبعة اذ قد مر ان المعتبر في التذكير الثلثة وما بعدها وتانيث لفظ المميز مفردا وكذا الموصوف فان كان مذكرا فيؤنث وبالعكس وذلك لان الجمع من حيث هو جمع مؤنث لانه في تاويل الجماعة فتدبر النوع الاول منه اي من السبع والاولى منها الفعل حال كونه غير مذكر من افعال الناقصة والمقاربة وافعال القلوب وهو اي الفعل على ضربين ضرب منه معلوم وهو الذي بني للفاعل سمي به لكون الفاعل فيه معلوما وبقوله المبني للفاعل ووجه ظ كوجه تقديمه على المجهول والقسم الاخر منه مجهول وهو الذي بني للمفعول ويكون الغرض من ذكره بيان حال المفعول من قطع النظر الى بيان الفاعل وسمي مجهولا لجهالة الفاعل ويقال له المبني للمفعول والمعلوم على ضربين لازم قدمه على المتعدي لكون تعريفه عدميا اذ هو ما لم يتجاوز الفاعل ولم يقع على المفعول ومتعد وهو الذي يتجاوز

الفعل

عن الفاعل ويقع على المفعول به لما اقسم الفعل شرع فى بيان عمله فقال الفعل المتعدى
يرفع اسم من اى الشخص الذى قام ذلك المتعدى به اى بذلك الشخص على الفاعلية والمراد
بقيامه بالفاعل اتصافه به مثلا اذا قلنا يعلم او يضرب زيد فالمراد ان زيدا متصف بصفة
العلم او الضرب وكذا سائر الافعال فالتفرقة بينهما اى بين العلم والضرب بان الاول
قائم بالفاعل والثانى واقع منه كما فعل ابن الهشام فى شرح الشذور عليلة يشهد الذوق
السليم والطبع المستقيم ببطلانها على ان الضرب كما يحتاج الى مفعول وهو المضروب
كذلك يحتاج العلم الى المفعول وهو المعلوم وفى قوله يرفع اسم من قام به الخ نظر اما اولا
فلان لفظة من كما تقدم مختص بذوى الافهام فلا يتناول نحو قولنا اكل الحمار العلف
وحرك الريح الشجر واعجبنى ذهابك فان الاكل والتحريك والاعجاب قائمة بالحمار و
الريح والذهاب وهى ليست من اولى الالباب واما ثانيا فلان قوله من قام به شامل
لنحو زيد فى قولنا زيد يضرب ويضرب لانه يصدق عليه انه متصف بصفة الضرب
والفعل لا يرفعه واما ثالثا فلانه غير شامل لنحو ما ضرب زيد ولا يضرب بكر مع انهما
مرفوعان بهما فاعلان لهما اصطلاحا ويمكن الجواب اما عن الاول فبان لفظة من
قد تستعمل للاعم من العاقل وغيره نحو قوله تعالى ولله يسجد من فى السموات ومن فى الارض
وما نحن بمحمول على الاكثر واما عن الثانى فبان قوله اسم من قام به لا يدل على العموم
بمعنى ان كل المتعدى يرفع كل ثبت لمن قام به بل ينبغى ان يرفع اسما لمن قام به فضرب
فى المثال المذكور رفع ضمير زيد وهو اسم لمن قام ضرب به ولا يخلو من التعسف فتدبر
واما عن الثالث فبان زيدا فى قولنا ما ضرب زيد متصف بمعنى ما ضرب وهو
عدم الضرب وهذا ايضا لا يخلو عن التعسف ولفظة على فى قوله على الفاعلية للتعليل
كما فى قوله تعالى واذكروا الله على ما هديكم وكذا فى قوله وينصب اسم من وقع عليه على المفعولية وهو متعلق

يرفع

الفعل

يرفع وينصب وفيه اشارة الى ان سبب رفع ذلك الفعل للفاعل كونه فاعلا
فالفاعلية علة لرفع الفاعل كما ان المفعولية سبب لنصب المفعول وان كان الرافع والناصب
هو الفعل لا غير فلذا نحو ضرب زيد عمرا فان زيدا اسم لذات قائم بها الضرب يرفعه ضرب
لكونه فاعلا له وكذا عمرا والفعل اللازم على مثل المتعدى فى الاول اى رفعه لمن قام به
على الفاعلية دون الثانى اى نصبه لمن رفع عليه على المفعولية اذ هو اى اللازم ما اى الفعل
الذى قام بالفاعل دائما ولم يقع على المفعول قط حتى ينصبه نحو قام عمرو والفاعل قسمان لانه
اما ظاهر والمراد به ما ليس بضمير وقد ظهر لك حاله عند المثالين فلا نعيده او مضمر وهو
ما وضع لمتكلم او مخاطب او غيرهما وهو قسمان لانه اما بارز اى ظاهر يمكن ان يرى بالحس
موضوع له لفظ نحو ضربا ضربوا ضربن الى ضربنا او مستتر غير ظاهر لم يوضع له لفظ بل يقدر
عند الاحتياج اليه مثلا نحتاج فى قولنا زيد ضرب ويضرب ان نقدر الضمير فيهما ونقول
ان المعنى زيد ضرب هو ويضرب هو اذ لو لم نقدر الضمير يبقى الفعل بلا فاعل ولما ساق
الكلام الى استتار الفاعل اشار الى وجوبه وجوازه فقال والاستتار اى استتار ضمير
الفاعل فى الفعل يعنى الحكم بان الفاعل ضمير مستتر يجب فى سبعة مواضع المضارع
المبدو بتاء الخطاب للواحد نحو انت تضرب ولا تضرب وغيرهما و بالهمزة للمتكلم نحو
انا اضرب و بالنون له مع غيره نحو نحن نضرب والمراد بنحو انت تضرب كل مضارع مبدو
بالتاء للواحد سواء بقى معه التاء ام لا كما اشرنا اليه فدخل فيه نحو لا تضرب نفيا و نهيا
ولم تضرب وهل تضرب ولتضرب فالاولى الاكتفاء به عن قوله واضرب انت كما فعل ابن
الحاجب اذ هو مندرج فيه وكان المص جعل الامر بالصيغة فعلا برأسه غير جار على
المضارع كما هو كذلك عند اهل الصرف ايضا و يجب الاستتار ايضا فى فعل التعجب نحو وما
احسن زيدا وفى الافعال الاستثنائية نحو عدا وخلا وليس ولا يكون وقد مر تفاصيلها

الفاعل

فتذكر ويجب الاستتار ايضا في اسماء الافعال اي اسماء الافعال التي كانت مستعملة
لغير الماضي سواء كان للمضارع نحو اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع او الامر نحو رويد
بمعنى امهل وغير ذلك كما مر مفصلا وذلك لان ما هو بمعنى الماضي يكون للواحد ولا
يجب فيه الاستتار ويجوز الاستتار فيما عداها اي ما عدا المذكورات من نحو انت تضرب وغيره
ولا يعني بجواز الاستتار في نحو هو ضرب وهو يضرب وهي ضربت وهي تضرب انه اذا قيل مثلا
هو ضرب يجوز اظهار فاعله بان يقال هو ضرب هو على ان يكون هو بعد ضرب فاعلا له
كما يجوز اضماره فيه بل يعني انه لا يجب ان يقع دائما هو ضرب ونحوه باضمار الفاعل كما
يجب ان يقال اضرب هو او زيد باظهاره والا فقد صرح جمع من النحاة كشيخنا البهائي
في الصمدية بالحاق هو ضرب بانت تضرب في وجوب الاستتار فتدبر ولما انقضى
الكلام في ذكر اقسام الفاعل مفصلا حان ان نشرع في بيان احوال المفعول به وسائر
المعمولات فنقول اما المفعول اي المفعول به فقد يحذف به للعلم به وهو اما ان يكون اسما
ظاهرا نحو ضربت زيدا او يكون ضميرا بارزا لا غير اما متصلا نحو زيدا ضربته او منفصلا نحو ضرب
زيد اياك وقد يتقدم المفعول على الفعل اما جوازا لقصد الحصر نحو زيدا ضربت واياك
نعبد واياك واما وجوبا كما اذا كان ما له الصدر الكلام كالاستفهام والشرط وغيرها
نحو من ضربت ومن تضرب اضرب والفعل المتعدي قد يتعدى الى مفعول واحد وهو كثير
لا يحوم قاعدة كلية بل يحتمل بتوقف على تتبع اللغة وقد يتعدى الى اثنين متصفين
بان ثانيهما عين الاول كمفعولي باب علمت او ثانيهما غيره اي غير الاول كمفعولي باب اعطيت
وقد مر بيان ذلك في السماعية عند ذكر افعال القلوب وقد يتعدى الى المفاعيل
الثلث الظاهر الثلثة اذ قد مر في بحث العدد ان مميز الثلثة الى العشرة ينظر الى مفرده
ان كان مذكرا يؤنث بالتاء والا فيترك والظاهر انه لا فرق بين الموصوف والمميز كقول

الشاعر

المفعول

الفعل

الشاعر لقد رايت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا وهو اي المتعدي الى الثلثة
سبعة اعلم وارى من الرأي بمعنى العلم لا الرؤية وهما في الاصل علم وراى المتعدي
الى اثنين ادخل عليهما همزة الافعال التي اصلها التعدية والتصيير فجعلا متعديين
الى ثلثة فمعنى قولنا اعلمت زيدا عمرا واشاعرا صيرت زيدا عالما عمرا واشاعرا وليس
كل نبأ وانبأ من النبأ بمعنى الخبر وخبر واخبر وحدث فانها ليست في الاصل متعدية الى
اثنين ولم يدخل عليها الهمزة والتضعيف للجعل والتصيير بل متعدية الى واحد بنفسها
والى الثاني بحرف الجر قال الله تعالى انبئوني باسماء هؤلاء وقال انبئهم باسمائهم ونبئهم
عن ضيف ابراهيم الى غير ذلك ولكن لما كانت تلك بمعناها جعلت متعدية مثلها
الى ثلثة فان معنى قولنا اضربت زيدا عمرا واشاعرا اعلمته اياه وكذا فتدبر نحو اعلمت
زيدا عمرا فاضلا وارى زيدا بكرا كريما وحكم الثاني والثالث من مفاعيل تلك الافعال كحكم الثاني من
مفعولي باب اعطيت وحكم اولها حكم الاول في جواز الاقتصار على كل منهما كما
ولذلك قد يحذف المفعول الاول منها ويذكر المفعولان الاخيران حال كونهما ثابتين معا
خلافا لاكثر النحويين ووفاقا لابن السراج والجرمي كما نقل شارح الفية ابن معط
كقولنا اعلمت عمرا فاضلا واريت بكرا شاعرا او بالعكس يعني وقد يذكر الاول
ويحذف الاخيران معا كمفعولي باب اعطيت نحو اعلمت زيدا هذا هو المشهور وعليه
الجمهور وخالفهم في ذلك الجرمي واستدل به على عدم جواز حذف المفعولين في باب
ظننت وقد مر تفاصيل ذلك فتنبه فانا لا نعيدها خوفا من التطويل والمفعولان
الاخيران من مفاعيل تلك الافعال متلازمان فمهما ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يجوز
الاقتصار على احدهما كمفعولي باب علمت واي للفعل مطلقا لازما كان او متعديا معلوما
او مجهولا معمولات اخر غيرها كلها منصوبات وهي على ما ذكره ستة الاول منها اي

من تلك المعمولات المنصوبة به ما اي المعمول المنصوب الذي هو اي ذلك المعمول
المنصوب كائن بمعناه اي بمعنى الفعل ويمكن العكس في ارجاع الضميرين بان يكون
المرفوع راجعا الى الفعل والمجرور الى المعمول والمراد على الاول ان ذلك المعمول يكون
بعض معنى الفعل وعلى الثاني ان الفعل يشتمل على معنى ذلك المعمول وفيه اشعار الى ان
المفعول المطلق اذا كان فعله مجهولا لا يكون هو ايضا مجهولا مثلا قولنا زيد ضرب معناه
زيد مضروب به مضروبية كما ان معنى قولنا زيد ضرب ضربا ان زيدا ضارب ضاربية فتدبر
ويسمى ذلك المعمول في اصطلاحهم مصدرا ومفعولا مطلقا يسمى بذلك لان الفعل الصادر
من الفاعل حقيقة انما هو المصدر فان معنى قولنا ضربت ضربا مثلا فعلت ضربا
فالمفعول حقيقة هو المصدر ولانه لا يحتاج في صحة اطلاق لفظ المفعول عليه الى
ضرب او ظرف بخلاف غيره من المفاعيل فذلك مطلق وهي مقيدة بهما كقولك مفعول
فيه او معه او له وبذلك ظهر وجه تقديمه عليها ايضا فتدبر وهو اما ان يذكر لمجرد
تاكيد عامله ويسمى تاكيديا ويفرد دائما او لبيان نوعه ويسمى نوعيا او لبيان
عدده ويسمى عدديا وهما بخلاف نحو ضربت ضربا وضربة وضربتين بالكسر وضربة
وضربتين وضربات بالفتح وقعدت جلوسا قد ينوب عنه ما هو دال عليه نحو قمت
مثل قيامك وحصر في عشرة وقد يحذف عامله جوازا اذا دل عليه دليل كقولك لمن
تاهب للحج حجا مبرورا وجوبا اما سماعا كسقيا ورعيا وجدعا واما وجوبا وحصر في
سبعة ويأتي لذلك زيادة تحقيق وتوضيح انشاء الله و الثانية منها اي من المعمولات
المنصوبة بالفعل ما اي المكان الذي او الزمان الذي هو اي الحدث الذي هو
بعض مفهوم الفعل الناصب له واقع فيه اي في ذلك الزمان او المكان من مكان او زمان بيان
لما الموصول ويسمى ذلك المعمول المنصوب في عرفهم ظرفا ومفعولا فيه فالمفعول فيه

المفعول المطلق

المفعول فيه

هو

الفعل

هو اسم زمان او مكان وقع فيه فعل ناصب له من حيث هو واقع فيه فقولنا اسم
زمان او مكان وقع فيه فعل شامل لجميع اسماء الزمان والمكان اذ ما مكان ولا زمان
الا وقد وقع فيه فعل وخرج بقولنا ناصب له يوم الجمعة يوم شريف ونحوه وبقولنا من
حيث انه واقع فيه ادركت يوم الجمعة فان ادركت وان كان ناصبا يوم الجمعة لكن لا
من حيث هو واقع فيه بل من حيث واقع عليه فقد صدق الحد على المحدود جمعا و
منعا اذا عرفت هذا فاعلم ان كل واحد من اسمي المكان والزمان قسمان مبهم ومعين
وربما يسمى الاخير محدودا ايضا اما المبهم منهما فهو ما لا حد له يحويه ويحصره سواء كان
نكرة نحو حين وزمان ودهر في الزمان وقبل وبعد في المكان ام معرفة كالحين و
الزمان والدهر وقبل زيد وبعده وتحت الشجرة واما المحدود منهما فهو ما له حد يحويه
ويحصره معرفة كشهر رمضان ويوم الجمعة والمسجد الجامع ودار زيد ام نكرة كيوم و
ليلة ودار ومسجد ونحو ذلك هذا ما صرح به الرضي المرضي وهذا هو الصحيح لا ما قاله
شارح اللب من ان المبهم من الزمان هو النكرة السابقة التي لا تختص زمانا
بعينه كيوم وساعة وشهر والمختص ما دل على معين كاليوم والساعة والسنة ثم
قال والى هذا اشار بقوله يعني المص نقول في المبهم سرت دهرا وفي الذي يختص
سرت الشهر انتهى اقول وانت خبير بان عبارة المص لا ينافي ما قررنا من قول الرضي
لان دهرا مبهم لا من جهة كونه نكرة بل من جهة كونه غير محصور وان كان نكرة
ايضا فلو ادخلنا عليه اللام وقلنا سرت الدهر لم يصر محدودا بل هو مبهم ابدا نكر
ام عرف والشهر مختص لا من جهة التعريف بل لكونه محصورا فلو نكر يكون محدودا
ايضا فالشارح لم يفهم كلام المص كما ينبغي فافهم ثم اعلم ان الاسماء الزمان محدودة
كانت او مبهمة تنصب بفعل فعل فيه نحو صمت يوم الجمعة او دهرا وذلك لان المبهم من

المفعول له

الزمان جزء المفهوم الفعل فيجوز انتصابه به كالمصدر والمعين يحمل عليه و
اما المكان فالمبهم منه المفسر بالجهات الست وما يحمل عليها كعند ولدى ونحوها
كل حملا له على الزمان المبهم لاشتراكها فى الابهام نحو صليت امامك واما المعين
فلا لعدم الامكان لحمل عليه لا ذاتا ولا صفة بل لابد له من فى لفظا نحو صليت فى المسجد
وضربت فى الدار ثم اعلم انهم اختلفوا فى ان الظروف الواقعة بعد دخلت ونحوه
كاسكنت هل هى مفعول بها او فيها فذهب ابن مالك وابنه وجماعة من المحققين
الى الاول وذهب ابن الحاجب الى الثانى وقواه الرضى ايضا والاقوى بحسب
الدليل فى نظرى القاصر ما ذهب اليه ابن مالك وليس هنا موضع الاستدلال
فلنقتصر على ذكر الاقوال والثالث منها اى من تلك المذكورات المنصوبة
ما اى المعمول المنصوب الذى فعل هو اى الحدث المشتمل عليه الفعل الناصب له ففى
الكلام نوع استخدام لاجله اى لاجل تحصيل ذلك المعمول او حصوله ويسمى ذلك المعمول
مفعولا له فى عرفهم فالمفعول له المنصوب الذى فعل لاجله الفعل الناصب له وهذا التحديد
اولى من تحديد ابن الحاجب لسلامته عن ورود الاسولة واستغنائه عن الاجوبة كما هو
غير مستور على الناظر فى كلامه وفى الحد اشعار الى ان المفعول له اذا جيئ باللام لم
يكن مفعولا له كما فى المجرور ديعنى ويأتى لذلك مزيد تحقيق انشاء الله ويشترط كون المفعول له
مصدرا متحدا بعامله وقتا وفاعلا نحو ضربته تاديبا مثال لما فعل لتحصيله فان الباعث
على الضرب قصد تحصيل الادب وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب حصوله فان الباعث
على القعود الجبن لا تحصيله ولا شك ان التاديب والجبن مصدران متحدان
بعاملهما اعنى الضرب والقعود فى الوقت والفاعل ومتى اختل شيئ من هذه
الشروط جيئ باللام نحو قوله تعالى والارض وضعها للانام وجئتك لمجيئك اياي

هذا

المفعول له

هذا هو المشهور وعليه الجمهور وخالفهم بعض المحققين من النحاة من اتحاد
الفاعل حيث قالوا لا يجب كون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل به واستحسنه
الرضى مستشهدا بقوله من قوله فوق اقوال القائلين اعنى مولنا امير المؤمنين ع
فى نهج البلاغة حكاية عن ابليس لعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة فان المعطى
للنظرة هو الله سبحانه والمستحق للسخط ابليس عصمنا الله وجميع المؤمنين من وساوسه
وما قيل من انه يمكن ان يقال المراد انظره الله ليجعله مستحقا للسخط فليس بشيئ كما لا يخفى
واستشهد ايضا بقول العجاج يصف الثور الوحشى او العير الوحشيين يركب كل عاقر جمهور
والهول من تهول الهبور مخافة وزعل المحبور والمعنى كما قيل يركب الثور او العير
العير الوحشيين كل تل عظيم من الرمل مخافة من الصياد ونشاطا وسرورا من الحرب
منه وافزاعا حاصلا من تهول الهبور وجه الاستدلال ان الهول فى قوله والهول
من تهول الخ مفعول لاجله لركب ومعناه الافزاع كما صرح به فى الصحاح حيث قال هاله
الشيئ افزعه وتهولت للناقة اذا تشبهت لها انتهى وهو ليس فعلا لفاعله اذ الافزاع
ليس من فعل الثور بل فعله هو الفزع والجواب اما اولا فان الهول ليس بمعنى الافزاع
بل هو بمعنى الخوف وهو فعله واما ثانيا فبانه ليس مفعولا لاجله بل هو عطف
على لفظه كل والمعنى يركب الهول اى يركب امرا عظيما مفزعا فليس بشيئ اما الاول فبانه
فرع ثبوته فى اللغة وابن مؤمن هذا واما الثانى فبانه بعيد من سياق كلامه لان
المراد القائل من هذا الكلام هو ان الثور المذكور يصعد الجبال والتلال مخافة الصياد بين
ونشاطا من هربه عنهم ولا يناسب هذا المعنى انه يركب امرا عظيما بل المناسب ما قلنا من انه
يصعد للافزاع الحاصل من هول الهبور فان التهول كون الشيئ هائلا فى العين حينئذ
فالاقوى ان هذا ليس بشرط واجب بل هو اغلبى فان مناط النحو كلما تهم المسموع

منهم فلو سمعنا منهم ما يقتضي شيئاً فلا وجه للتأويلات الركيكة المخرجة للكلام عن
ظاهره هذا وقد خالفهم الزجاج في اصل المسئلة حيث قال كما نقل عنه كما هو عندهم
مفعول لاجله هو مصدر من غير لفظ الفعل فقولنا ضربت تاديبا وقعدت جبنا
معناه عنده ضربت تاديب وقعدت قعود جبن وهذا الكلام لا طائل تحته فلا
نتعرض لجرحه وتعديله والغالب عليه التنكير وقيل بوجوبه وقوله شنوا الاغارة
فرسانا وركبانا وقوله لا اقعد الجبن عن الهيجاء وغيرها لا حجة عليه **و** الرابع **منها**
اى من تلك المعمولات المنصوبة **التميز** اى النكرة المنصوبة التى **هو** اى تلك النكرة وتذكير
الضمير باعتبار اللفظ **فاعل** اى فاعل لذلك الفعل الناصب **معنى** اى من حيث المعنى لا
من حيث اللفظ تحقيقا كطاب زيد نفسا اى طاب نفسه او تقديرا كفجرنا الارض
عيونا وانفجرت عيونها وسواء كان اسناد الفعل اليه حقيقة كالامثلة المذكورة
او مجازا نحو ربح زيد تجارة فان الربح حقيقة مسند الى زيد لا التجارة لكن لما اراد المتكلم
ان ينسب الى بعض متعلقات زيد اسنده الى التجارة مجازا فحصل الابهام فاحتاج الى
التميز فميزه بالتجارة التى هو الفاعل معنى فالتميز هو النكرة المنصوبة التى هو فاعل
لناصبه معنى فقولنا النكرة المنصوبة شامل لجميع المنصوبات وخرج بقولنا فاعل لناصبه
معنى ما ليس من الحدود فصدق عليه الحد جمعا ومنعا فليس قوله **ويرفع الابهام**
عن ذات مقدرة من تتمة الحد بل هو اما البيان الفائدة او مبتدأ يعنى التميز ما يرفع الابهام
اى ابهام المعهود بينهم يعنى الابهام المستقر الثابت وضعا اذ اللام فيه للعهد عن
ذات مقدرة هذا اسلوب خاص لم يجد احد يجرى عليه والمراد بالذات المقدرة
الطرف العدد معنى للنسبة الواقعة بين جزئى الجملة مثلا قولنا طاب زيد معناه طاب
شيئ منسوب الى زيد فشيئ هو العمدة المحكوم عليه بطاب وهو ذات مبهمة شاملة

لجميع

التميز

التميز

لجميع ما ينسب اليه محتاجة الى التميز فلما قلنا نفسا مثلا امتاز عن ما يذكر كفضل المعنى
طاب نفس زيد اذ النفس عين الشيئ فرضا وبهذا البيان ظهر لك معنى كون التميز
فاعلا لناصبه معنى ايضا فتدبر واعلم ان التميز الرافع للابهام عن ذات مقدرة ليس
مختصا بالفعل وحده بل يشمل ما شابهه من القياسات ولكن لما كان كلامه مبنيا
لبيان معمولات الفعل اقتصر على بيان ما يختص به ونحن نجرى على اثره ايضا فنقول
التميز اما ان لا يصح جعله لما انتصب عنه بان لا يجوز حمله عليه او يصح والثانى اما يختص
به اى بما انتصب عنه اولا فهذه ثلث صور فالاول يكون لمتعلقه لا لنفسه **نحو** قوله تعالى
اشتعل الراس شيبا وطاب زيد دارا وعلما فانه لا يجوز ان يقال الراس شيب و
زيد دار وعلم ولكن يجوز ان يقال متعلق الراس شيب ومتعلق زيد دار وعلم **و**
الثانى مختص بما انتصب عنه ولا يحتمل المتعلق نحو **طاب زيد نفسا** والثالث محتمل لهما
اى جعل لما انتصب عنه ولمتعلقه نحو طاب زيد **ابا وابوة** فان ابا يصح ان يجعل
عبارة عن زيد وهو المنتصب عنه لا انه مثلا ابو عمرو وان يجعل عبارة عن ابيه
وكذا ابوة لانها كما يصح ان تجعل صفة عنه يصح جعلها صفة لابيه فيطابق
فيهما من الوحدة او الاثنية او الجمعية الا اذا كان جنسا فلا يطابق الا اذا
قصد الانواع فيطابق كذا قالوا **و** الاولى الاكتفاء بقوله اشتعل الراس شيبا
عن قوله **دارا وعلما** لانه فى قوة التكرار ولما استشعر هو الاوهو ان ما يرفع
الابهام قسمان احدهما ما ذكرت فما المانع من ذكر الاخر اجاب بقوله **واما ما**
يرفع الابهام عن ذات مذكورة فليس بمعمول الفعل حتى يبحث هنا عنه بل هو **معمول بقسم اخر**
من القياسيات يعنى كل اسم تم باحد الاشياء الاربعة كما **سيجيئ انشاء الله وكلاهما يسمى تمييزا**
ومميز الابق الانسب بتميان لانا نقول لفظة كلا وكلتا معنى معنى ومفرد

لفظا والأكثر اعتبار اللفظ في ارجاع الضمير كقوله نعم كلتا الجنتين اتت حيث لم يقل
جل ذكره اتتا **وهو** اي التمييز مطلقا **لا يكون الا نكرة** على المختار لان المقصود رفع الابهام و
هو يحصل بالنكرة فلو عرف لكان ضايعا خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى جواز تعريفه
كما نقل عنهم واستدلوا بقولهم الا من سفه نفسه على ان يكون نفسه بالنصب مميزا
عن النسبة وبقولهم غبن رايه وبطر عيشه الى غير ذلك وقال الجوهري في الصحاح السفه
ضد الحلم ثم قال سفه بالكسر سفها نسبه الى السفه ثم قال وقولهم سفه نفسه وغبن رايه وبطر
عيشه والم بطنه ورشد امره كان في الاصل سفهت نفس زيد ورشد امره فلما حول
الفعل الى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه لانه صار في معنى سفه نفسه بالتشديد
هذا قول البصريين والكسائي ويجوز عندهم تقديم هذا المنصوب كما يجوز غلامه ضرب زيد و
قال الفراء لما حول الفعل من النفس الى صاحبها خرج ما بعده مفسرا ليدل على ان السفه فيه
وكان حكمه ان يكون سفه زيد نفسه لان المفسر لا يكون الا نكرة ولكنه ترك على اضافته
ونصب كنصب النكرة تشبيها بها ولا يجوز عنده تقديمه لان المفسر لا يتقدم ثم قال سفه بالضم
سفاها وسفاهة وسفه بالكسر سفها لغتان اي صار سفيها واذا قالوا سفه نفسه وسفه
امره لم يقولوه الا بالكسر لان فعل لا يكون متعديا في هذا المقام اذ صار ما يلتزم لو قيل نفسه
بالضم اما على قول الكسائي فهو منصوب بنزع الخافض كقولهم رحبتك الدار اي رحبت بك
واما على قول الفراء فيكون مفسرا تشبيها له بالنكرة وليس بها بل باسر اصله فقد تم هذا ولقد طال
الكلام في هذا المقام والاولى الرجوع الى المرام فنقول وفي بعض النسخ ولا يكون الا
منصوبا بدل الا نكرة فحينئذ يكون اسم راجعا الى ما الموصولة في ومنها ما اذ الرفع لابهام
الذات المذكورة قد يكون مجرورا كخاتم فضة وغيره ولا يتقدم مبين الذات عليها اجماعا
ولا مبين النسبة على المشهور خلافا للمازني والمبرد والكسائي واتباعهم فانهم جوزوا التقديم

مستشهدا

التمييز

مستشهدا بقول الشاعر **اتهجر ليلى بالفراق حبيبها * وما كان نفسا بالفراق تطيب** على من
قرأ تطيب بالتاء الفوقانية واما على قراءة من قرأ بالياء التحتانية فليس فيه عليه شاهد
الا بتكلف ركيك **و الخامس منها** اي من تلك المعمولات المنصوبة **ما يبين هيئة الفاعل** اي

الحال

المعمول للفعل المنصوب اصالة الذي يبين الحالة التي عليها الفاعل **عند صدوره** اي الحدث
الملحوظ في ضمن الفعل الناصب **عنه** اي عن الفاعل **او** يبين هيئة **المفعول عند وقوعه عليه**
حقيقة او حكما ولم يقيد المفعول بقوله به كالحاجبي ليدخل فيه غيره من المفاعيل **ويسمى**
ذلك المنصوب **حالا** لدلالته على حالة الفاعل او المفعول فبقيد كونه معمولا للفعل خرج
صفة المبتدا وبقيد النصب خرج صفة الفاعل فانها وان كانت معمولا له تبعا لكنها غير
منصوبة وبقولنا اصالة صفة المفعول اذ هي وان كانت منصوبة به لكن لا على الاصالة و
الابتداء بل الاتباع وبقيد الهيئة التمييز اذ هو مبين للذات وبقولنا حقيقة او حكما
دخل ملة ابراهيم حنيفا ولحم اخيه ميتا ودابر هؤلاء مقطوع مدبرين فلا احتياج الى الحيثية
كالحاجبي ثم قد يكون الحال عن الفاعل وحده فيجب ايلاؤها اياه اذا لم يمنع مانع **نحو جئت**
وضربت راكبا زيدا واما اذا منع مانع منه كما اذا كان المفعول ضميرا متصلا فلا يجوز
رايته راكبا وكذا اذا دل عليه دليل نحو رأت هند زيدا راكبة **و** قد تكون عن المفعول
وحده فتليه الحال نحو **رأيتها راكبة و** قد تكون منهما معا فيجوز الجمع بان يثنى الحال تحقيقا
نحو رايتهما راكبين او تغليبا نحو رايتهما او رايتني راكبين الا اذا اختلفتا فمع القرينة لا مانع
لوقوعهما كيفما اتفقتا نحو رايت هندا مصعدا منحدرة او على العكس واما بدونها فالاولى
ذكر ما هو من الفاعل اولا وقيل بالعكس لما يلزم من الفصلين ويجوز التفريق فيؤتى كل
واحد منهما في جنب صاحبها لئلا يلتبس الحال نحو رايت قائما زيدا راكبا اذ لو قيل رايت
زيدا قائما راكبا لالتبس ما للفاعل منهما بما هو للمفعول الا اذا دل عليه دليل نحو رايت

هذا قائماً راكبا او راكبة قائما او رايت زيداً راكبا قائما ومع المنع فكالمختلفات وقد يحذف
عاملها اى عامل الحال ولفظ الحال لتاويله بالحالة قد يجرى عليها حكم المونث ولذا انث
ضميرها وقال وقد يحذف عاملها اما جوازا كقولك قائما او قاعدا لمن قال كيف رايت او
ضربت ولمن اراد سفرا راشدا مهديا ونحو قوله تعالى بلى قادرين على ان نسوى بنانه وبالجملة
متى دل عليه دليل يجوز حذفه واما وجوبا واكثر وقوعه فى المؤكدة لمضمون جملة اسمية نحو زيد
ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم اية وهو الحق مصدقا وقد اختلفوا فى تعيين العامل
فقال سيبويه وتبعه ابن الحاجب والمص العامل محذوف بعد الجملة اى احقه عطوفا بضم العين من باب
نصر قال فى الصحاح حققت الامر احقه تحققته فمعنى قولنا زيد ابوك عطوفا اتحققه ولعرفه
عطوفا قال الرضى وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته فى حال كونه عطوفا
وان اراد اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الفراء العامل هو الخبر لكونه مأولا بمسمى
كقولهم انا حاتم سخيا وليس بشئ اذ القائل لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم وليس هذا المعنى
مقصود قائله وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه وهو بعيد غاية البعد
اذ لم يثبت عمل المضمر ات الا على من فى كلامهم وليس لشاهد ونظرها الاقوى ما اختاره
ابن مالك من ان العامل مضمون الجملة المؤكدة بها فان معنى قولك زيد متعطفا عليك
او تعطف زيد عليك ولذا لم يجز تقديمها عليها لضعفها و يحذف وجوبا ايضا فيما
اذا بين الحال ازديادا ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم نحو بعه بدرهم فصاعدا او
ثم زائدا وقرات القران كل يوم جزأ فصاعدا او ثم زائدا اى بعه بدرهم فاذهب
حال كونه صاعدا فى الثمن اى اخذا فى ازدياد الثمن وقرات القران فذهب حال كوني
اخذا فى الزيادة يعني كان كل يوم فى الزيادة قبل ويقال هذا فى ذى اجزاء يباع
بعضها بدرهم ويتوقع بيع بعضها الاخر باكثر من درهم فلا يصح ان يقال بيع هذا
الثوب

الثوب بدرهم فصاعدا ويجوز ان يقع البر بدرهم فصاعدا اى بعه كرا بدرهم
فاذهب فى الاكرار الباقية صاعدا فتدبره وتلزم النكارة اى وتلزم الحال كونه نكرة
اعلم ان النحاة اتفقوا على ان شرط الحال كونها نكرة ولم يجوزوا تعريفها لا بالاضافة
ولا باللام وعللوا بان المقصود بالحال تقييد الحدث به وهو يحصل بالتنكير مع انه هو
الاصل فلو عرف الحال لوقع التعريف ضائعا ولذا اولوا ما يوهم ذلك مما ورد فى كلامهم
كقول لبيد فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال قال فى الصحاح
اعركوا اى ازدحموا فى معترك ويقال اوردها ابله العراك اذا اوردها جميعا الماء ونصب
نصب المصادر اى اوردها عراكا ثم ادخل عليه الالف واللام كما قالوا مررت بهم الجماء
الغفير والحمد لله فيمن نصبه لم يغير الالف واللام المصدر عن حاله ثم قال قال لبيد
يصف الحمار والاتن فاوردها العراك ولم يذدها انتهى كلامه ومما يوهم كون الحال
معرفا باللام قولهم بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال امراة جماء المرافق اى كثير
اللحم على المرافق والغفير من الغفر بمعنى الستر اى مررت بهم حال كونهم جماعة كثيرة ساترة
بكثرتهم وجه الارض قال فى القاموس وجاؤا جما غفيرا وجم الغفير وجماء الغفير وجم الغفيرة
والجماء الغفيرة وبجماء الغفير والغفيرة اى جميعا شريفهم ووضيعهم لم يتخلف احد وهم كثيرون
وهو عند سيبويه اسم موضع المصدر اى مررت بهم جموما وجعله غير مصدر او اجاز
ابن الانبارى فيه الرفع على تقديرهم وقال الكسائى العرب تنصب الجماء الغفير فى التمام
وترفعه فى النقصان ومما يوهم كون الحال معرفة بالاضافة نحو قولهم رايت وحدك
وافعل جهدك وطاقتك فعند سيبويه معارف قائمة مقام النكرات وكذا العراك
فى ارسلها العراك اى منفردا ومجتهدا ومطيقا ومعتركة ونقل عن ابى على القول
بكونها مصادر بحال مقدرة اى ارسلها معتركة العراك ومنفردا وحدك اى انفرادك

ومجتهدا اى جهدك ومطيقا طاقتك وقال الفيروزابادى فى القاموس ورايته وحده
مصدر لا يثنى ولا يجمع ونصبه على الحال عند البصريين لا على المصدر واخطأ الجوهرى
ويونس منهم ينصبه على الظرف باسقاط على وبالجملة لا خلاف فى عدم جواز كون الحال
معرفة بخلاف صاحبها فانه معرفة او ما يشبهها كالنكرة الموصوفة غالبا وان كان نكرة
وجب تقديم الحال فرقا بينها وبين النعت فى نحو رايت رجلا ضاربا ولا يتقدم على
صاحبها المجرور مطلقا وكل ما دل على هيئة صح وقوعه حالا على الاصح كقوله تعالى انا انزلناه
قرانا عربيا وقول الشاعر: فما بالنا امس اسد العرين : وما بالنا اليوم شاء النجف
وقد اولوا ابنا وبلا تاليس اليها حاجة واعلم ان الحال قد تكون مفردة وقد تقدم
وقد يكون جملة وشرطها الخبرية ولا بد فيها من رابطة فللاسمية الواو والضمير او احدهما
وقد يستشكل فى نحو قولهم جاءنى زيد والشمس طالعة حيث لم يبين فاعلا ولا مفعولا
واولوا بمبكرا اما الفعلية فان كانت مضارعا مثبتا بغير قد فبالضمير كرايت زيدا يكتب
او معها فمع الواو نحو وقد تعلمون والا فكالاسمية ولا بد فى مثبت الماضى من قد ولو
تقديرا وايضا قد تكون متعددة مترادفة او متداخلة وواحدة منتقلة او لازمة ومقصودة
او موطئة مقارنة او مقدرة او محكية مؤسسة او مؤكدة هذا وعليك بالتدبر فى هذا
المقام اذ قد طال الكلام فلنرجع الى المقصود بعون الله فنقول فى بعض النسخ المعتمد
عليها ومنها اى ومن المعمولات المنصوبة المنصوب بنزع الخافض اى المعمول الذى نصب
بعد نزع حرف الجر وعرفه شيخنا البهائى فى الصمدية بانه اسم الصريح او المأول المنصوب
بفعل لازم بتقدير حرف الجر نحو جانبى وتعسفن رملا اى جانبى الى وحارت النعاج فى الزمان
قلت هذا التعريف ينادى باختصاص ذلك المعمول باللازم كما ترى فاوجب نظمه فى سلك
ما تقدم والكلام فى بيان معمولات الفعل مطلقا سواء كان لازما او متعديا كما قلت التحقيق

فى المقام

المنصوب بنزع الخافض

فى المقام قد يجرى على المتعدى الى الواحد حكم اللازم نظرا الى مفعوله الثانى او الثالث
لتصوره من الوصول اليهما فيصح اطلاق اللازم عليه بهذا الاعتبار فيكون اللازم فى الحد
بمعنى القاصر اما عن الاول او الثانى او الثالث مثلا قولنا امرتك واستغفر الله متعديا
الى واحد بانفسهما وقد يعدى الاول الى الثانى بالباء والثانى بمن فيقال امرتك بالخير واستغفر
الله من الذنب وقد يحذف منهما الحرفان ويقال امرتك الخير واستغفر الله ذنبا فيقال
لهما المنصوب بنزع الخافض وقد صرح بذلك الرضى حيث قال وكذا يحذف عن المفعول
الثانى نحو امرتك الخير واستغفر الله ذنبا انتهى فلا غبار فى كلامه فتدبر واعلم ان فى هذا
المقام فائدة ينبغى ان ننبه اليها فنقول ان بعض الافعال قد يقصر معانيها عن الوصول الى
الاسماء سواء كانت متعدية الى مفعول او مفعولين او لا فيؤتى بحرف الجر الذى وضع لايصال
معنى الفعل الى الاسم بعدها سواء كان ذلك الحرف من او الباء او فى او غير ذلك مما لا
يحتاج الى المتعلق كما قدمنا فى اواخر بحث حروف الجارة فيقال لذلك الفعل انه متعد بذلك
الحرف نحو مررت بزيد وضربت للتاديب وجلست فى المسجد وغير ذلك ويسمى ذلك
المجرور مفعولا به سواء غير ذلك الحرف معنى الفعل بان يضمن فيه معنى الجعل والتصيير كما هو
شأن الباء فى بعض المواضع كما فى ذهبت بزيد اى صيرت زيدا ذاهبا او لا نحو مررت
بزيد وقد صرح بذلك فى المنهل فى بحث المفعول به حيث قال المفعول به ما يقع عليه الفعل
بلا واسطة او بها ولقد حاول الدمامينى فى شرح هذا الكلام المبالغة فى هذا المرام حيث قال
سواء كان اى الواسطة التى هى حرف الجر للتعدية كما فى ذهبت بزيد او لغيرها كما فى
كتبت بالقلم وكذا فى سرت فى يوم الجمعة وجلست فى المكان لزيد وضربت العبد للتاديب
فقد اصطلح القوم على ان كل ما دخل عليه حرف الجر فهو مفعول به حتى المفعول فيه عند ذكر فى
والمفعول له عند ذكر اللام انتهى وهذا الكلام منه مؤذن بعدم الخلاف فى المسئلة ولكن

المنصوب بنزع الخافض

خالفهم ابن الحاجب في المجرور بفي وجعله مفعولا فيه والمجرور باللام وجعله مفعولا له و
قد مرت الاشارة اليه فكان الدماميني لم يعثر على خلافه وجعله كان لم يكن ثم ان
ذلك المجرور منصوب المحل كما هو شأن المفعول به الممنوع عن ظهور الاعراب في لفظه
ويظهر ذلك في التابع كما في قوله تعـ فامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب عطف على محل
رؤسكم وهذا اعني كون المجرور منصوب المحل هو المختار عند المحققين كالشيخ الرضي وغيره
لكن القوم قد توسعوا في ذلك فقالوا المنصوب المحل هو الجار والمجرور معا لا المجرور
فقط ثم قد يستعمل فعل واحد بالحرف فيسمى متعديا به نحو شكرت له ونصحت له وقد يستعمل
مجردا عنه فيسمى متعديا بنفسه نحو شكرته ونصحته كذا قيل لكن التحقيق في المقام يقتضي
تمهيد مقدمة وهي ان للتعدية معنيين احدهما وهو مختص بالباء من حروف الجارة
في بعض المواضع والهمزة والتضعيف ان يغير ما هو لها معنى اللازم بان يضمن فيه معنى
الجعل والتصيير ويجعل ما هو فاعل له مفعولا اولا وعن الفاعل المأخوذ منه مفعولا
ثانيا له نحو قولك ذهبت بزيد فان قولك ذهبت لازم فلما ادخلت على مفعوله الباء و
ضمنت فيه معنى الجعل والتصيير صار المعنى صيرته ذاهبا بخلاف مررت بزيد والى هذا
المعنى ينصرف اطلاق التعدية ولذلك تروتهم يقولون الباء للتعدية نحو ذهبت
بزيد والحال ان حروف الجارة كلها موضوعة لايصال الفعل الى الاسم وهو معنى
التعدية ايضا وثانيهما امر قبيل من معنى الايصال وهذا المعنى هو الذي اشترك فيه الباء و
غيرها من الحروف الجارة فالحروف كلها تكون للتعدية بهذا المعنى لا يختص ببعض
دون اخر فلا بد في التعدية باي معنى كان من تصور معنى الفعل قبل اتيان الحرف
ووصوله الى الاسم بعده فالتعدية بالحرف لا تكون الا في الفعل اللازم القاصر معناه
من الوصول الى الاسماء فكل فعل لا يقصر معناه عن الوصول الى الاسم بنفسه فلا معنى

لتعدية

المنصوب بنزع الخافض

لتعديته بالحرف بالنسبة الى ذلك الاسم وان دخل عليه من الحروف شيء وهذا هو المراد
بقولهم التعدية واللزوم بحسب المعنى اذا تمهد هذا فنقول الافعال التي يتعدى تارة
بالحروف وتارة بنفسها ينظر في معانيها فان كانت بدون الحرف هي المعاني التي معها
فهي متعدية بالنفس والحروف زائدة لما قلنا في المقدمة من ان التعدي واللزوم بحسب
المعنى كقولك شكرت لله فان هذا المعنى بعينه هو المعنى قولك شكرت الله وكذا نصحته
ونصحت له وكذا الا تلقوا بايديكم صدقكم وغير ذلك ولا يسمى الاسماء المنصوبة الواقعة
بعدها منصوبا بنزع الخافض اذ لا تأثير له فيها اصلا وان كانت تعديتها بنفسها قليلا
نحو اقسمت الله اذ اكثر استعمالها اقسمت بالله او مختصا ببعض المفاعيل كدخلت و
ذهبت وغيرها فانها متعدية الى الامكنة نحو دخلت الدار وذهبت الشام واما الى
غيرها فبفي او الى نحو دخلت في الامر وذهبت الى زيد ونحوهما فالحق انها لوازم
حذف حرف الجر منها كما سنتلوا عليك ثم اعلم انه قد يحذف حرف الجر من الفعل المتعدي
به الا الباء المتعدية الا في قوله تعـ اتوني زبر الحديد اي بزبر الحديد على قرائة همزة
الوصل فينصب المجرور به ويسمى ذلك المنصوب منصوبا بنزع الخافض وذلك لان
الفعل لما تعدى بواسطة الخافض الى الاسم اقتضى نصبه لكن لما كان الغاء الجار عن العمل
غير جائز والنصب يستلزمه اعطى العمل للخافض في اللفظ وقدر عمل الفعل في المحل فلما حذف
الجار مع انه منوي كان عمله مضمرا ضعيفا ظهر في اللفظ ما هو مقدر في المحل اعني
النصب وقد ظهر لك وجه التسمية فتدبر وذلك اي حذف الحرف ونصب الاسم ليس بقياس
مطرد بل لا بد فيه من السماع عنهم ويحصل ذلك من استقراء كلامهم وقد شاع عندهم
حذف الجار من خاف وهاب واختار واستعان واتى وجاء وتعسف فيه فيقال
خافه وهابه واختاره واستعانه اي منه واتاني وجاءني وذهبت البلد اي الى

الفعل المجهول

واليه وتعسف رملا اى فى الامع ان الناصبة للفعل وان بالفتح والتشديد فان
حذف الجار معهما قياس مطرد اذا تعين نحو اعجبت ان تضرب وانك قائم اى من ضربك
وقيامك واما اذا لم يتعين كما اذا احتمل المقام تقدير حرفين متنافيين كقولك رغبت
فى ان تضرب فيجب ذكر الجار كما مثلنا فلا يجوز ان يقال رغبت ان تضرب لئلا يتوهم من ان
المراد عن ان تضرب وهذا ليس مختصا بالفعل اللازم بل يعدى المتعدى الى واحد بالحرف
فيصير متعديا الى اثنين ككسبت لك الخبز ووزنت لك المال وكلت لك الطعام وقد يحذف
الجار ويجعل منصوبا بنزع الخافض فيقال كسبتك الخبز ووزنتك المال وكلتك الطعام
وقد مرت الاشارة اليه ايضا عند توجيه كلام المص هذا ولقد خاض عنان القلم وطال الكلام
فالاولى ان نرجع الى المرام فنقول كان قوله واما المفعول معه والمثنى فليسا جواب سؤال
كانه قيل اذا بينت احوال معمولات الفعل فما حال المثنى والمفعول معه هل هما من المعمولات
ام لا فقال اما المفعول معه الخ وقد استوفينا الكلام فى بيان المعلوم فقد حان ان نشرع فى
ذكر المجهول فنقول اما المجهول فاما ان يكون ماضيا او مضارعا اما الماضى فيبنى من
المعلوم بتغيير الصيغة بان يجعل اول متحرك منه مضموما وما قبل الاخر مكسورا ابدا نحو نصر زيد
واستخرج المال واما المضارع فبان يضم حرف المضارعة ويفتح ما قبل الاخر ان لم يكن
مفتوحا نحو ينصر ويستخرج ويحذف الفاعل اى فاعل الفعل الذى للمفعول ويقام معمول من
المعمولات التى تكون من ضروريات الفعل كالمصدر والزمان والمكان والمفعول به بلا
واسطة او معها كالمجرور بحرف الجر دون ساير المعمولات مقامه اى مقام الفاعل تكميلا
للمناسبة بين النائب والمنوب عنه فان الفعل كما لا بد له من فاعل كذلك لا بد له
من مصدر اذ هو جزئه وزمان ومكان يقع فيهما وكذا المتعدى كما يحتاج الى ما
يصدر عنه كذلك يحتاج الى ما يقع عليه وان لم يحتج الى شىء منها فى اتمام معناه

[illegible]

المجهول

سوى

المجهول

سوى الفاعل ويرفع ذلك المعمول قائم مقامه جر اى بذلك الفعل ويسمى
ذلك المرفوع ح نائب الفاعل مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول الفعل الذى لم يسم
فاعل ذلك الفعل فان قلت الذى قلت من ان المجهول يحذف عامله ويقام الخ غير
جار فيما كان فاعله ضميرا بارزا كضربا وضربن الى ضربنا او مستترا وجوبا كتضرب
مخاطبا واضرب ونضرب لان الفاعل فى نحو ضربا هو الالف واذا جعلته مجهولا
يصير الالف نائبا عن الفاعل وهو هذا فقد جعلت الفاعل نائبا عنه لا معمولا اخر غير
الفاعل قلت الامر ليس كما قلت لان قولك الزيدان ضربا بصيغة المجهول كان فى
الاصل ضربهما عمرو مثلا فلما كان الغرض الاهم بيان حال المفعول غير الفعل الى
صيغة المجهول وحذف الفاعل وهو عمرو واقيم الضمير وهو هما مقامه ولما كان حق
القائم مقام الفاعل ان يلبس لباسه وهو الرفع وهما لم يكن قابلا له لكونه منصوبا
ابدل بالالف الذى هو وهما متحدان معنى فقيل ضربا بصيغة المجهول وكذلك
البواقى وبهذا التحقيق يظهر وجه ما قالوا من ان فعل اللازم اذا عدى وبنى
للمفعول لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث فلا يقال الزيدان ذهبا بهما بل يقال ذهب
بهما اذ المسند اليه فى الحقيقة هو الضمير المجرور فاحفظ فانه نكتة دقيقة وتحقيق
رشيق والله ولى التوفيق و اعلم ان المتقدمين من النحاة ذهبوا الى انه لا يصلح لذلك
اى للاقامة مقام الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت اى كل فعل يتعدى الى
مفعولين كان الثانى منهما عين الاول واحتجوا على ذلك بانه اى الثانى من
المفعولين مسند الى الاول لانه فى الاصل خبر له فلو اقيم مقامه لصار مسندا اليه ضرورة
فيلزم كون الشىء الواحد فى حال واحد مسندا ومسندا اليه وهو باطل ورد بان كون
الشىء الواحد مسندا ومسندا اليه انما يكون غير جائز اذا كان بالنسبة الى شىء واحد كما يكون

شيء مسند الى شيء وكان ذلك الشيء المسند اليه مسندا الى ذلك المسند والا فلا كما في
قولنا اعجبني ضرب زيد فان الضرب مسند اليه الاعجاب وهو مسند الى زيد فهو مسند و
مسند اليه ولا ضرر فيه فالدليل لا يثبت المدعى وقد قرره الفاضل الجامي هكذا لانه
مسند الى المفعول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما
لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب
زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام وحاصل الفرق بين الاسنادين
اعني اسناد المفعول الثاني الى الاول واسناد المصدر اعني الضرب الى زيد بان
اسناد الضرب الى زيد ليس مما يصح السكوت عليه بخلاف اسناد مفعول الثاني الى الاول
فانه تام يصح عليه السكوت فيكون كل من الاسنادين تاما فيما نحن فيه بخلاف ما استند اليه
اعني اعجبني ضرب زيد فانه وان كان احد الاسنادين تاما وهو اسناد اعجب الى الضرب
لكن اسناده الى زيد ليس بتام فهذا هو المجوز لكونه مسندا ومسندا اليه معا بخلاف ما
نحن فيه فانه غير جائز والذي يظهر لي ان هذا الكلام خال عن التحقيق لان تمامية هذا
الاسناد كما ادعاها هو بعد دخول هذه الافعال عليها ممنوع كيف وانهم صرحوا بان
المفعولين معا بمنزلة مفعول واحد واستندوا الى ذلك في عدم جواز حذف احدهما
دون الاخر وقد مر في بحث افعال القلوب فتذكر والمتأخرون منهم جوزوا اقامته مقامه
اذا لم يلزم الالتباس كما لو كان الثاني نكرة كقولك علم زيدا قائم واما معه فلا نحو علم
محبي مبغضي وقال الرضي والذي ارى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة
كان او نكرة اذ اللبس مرتفع مع الزام كل مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في
الاصل بعد ما كان مبتدء فلا يجوز في علمت زيدا اياك مع اللبس تقديم الثاني على
الاول ثم قال وهذا الذي قلنا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يات الا باقامة

اول

المجهول

اول مفعولي علمت لكون مرتبته بعد الفاعل والجار لحق بصقبه انتهى وبالجملة لا
خلاف في ان السماع وقع بنيابة الاول مناب الفاعل دون الثاني وان كان دليل
القائلين بوجوبه مدخولا والاولى التمسك بالتتبع والاستقراء وعدم سماع نيابة
الثاني منهم وهو في اثبات امثال هذه الدعوى دليل محكم ليس لاحد لمناقشة فيه اذ قد
مر مسائل النحو مبنيات على السماع ولا مدخل للعقل فيها والى هذا ينظر كلام الرضي و
هذا الذي قلنا من حيث القياس الخ يعني لا مانع عقلا من اقامة الثاني مقامه ولكن
لما لم يساعده النقل لم نقل به ولا يصلح لذلك ايضا الثالث من مفاعيل باب اعلمت لانه هو
الثاني من باب علمت والزايد بسبب الهمزة هو الاول لان معنى اعلمت زيدا عمرا قائما
صيرت زيدا عالما عمرو قائما والدليل الدليل النقض النقض والمفعول له والمفعول معه كذلك في
عدم صلاحيتهما للنيابة كما مر من ان القائم مقام الفاعل ينبغي ان يكون مثله في كونه
من ضروريات الفعل وهما ليسا كذلك اذ الاول غرض ورب فعل يقع بلا غرض كالعبث
على ان الدال على العلية هو النصب فلو اقيم مقامه لانتفى فلم يشعر بالعلية اصلا والثاني
مصاحب ورب فعل يقع بلا مصاحب على انه يلزم معه الواو فلو اقيم بدونه لم يكن مفعولا
معه او معه فيلزم الفصل بين شيئين هما كشيء واحد لان الواو في الاصل للعطف فهو دليل
الانفصال وعلى ما اختاره من ان المفعول معه لم يكن من معمولات الفعل ينبغي تركه في
هذا المقام كما تركه المحشي اذ قد خرج بقيد المعمول فكانه تبع الكافية من غير تفكر
لما اختاره والحال والتمييز كذلك فلا يقعان موقعه قال الرضي اما الحال فانها وان كانت
من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعها عن النيابة عن الفاعل الذي
لا بد لكل فعل منه واما التمييز فليس من ضرورياته وقد اجاز الكسائي نيابته مستدلا بانه هو
الفاعل معنى كقولك طيب بنفس في طاب زيد نفسا واما غيرها من المعمولات التي هو من

ضروريات الفعل كالمفعول به بواسطة او بدونها والظرف والمصدر **فان وجد المفعول به** في الكلام كما اذا كان الفعل متعديا **تعين** هو للنيابة وفاقا للبصريين لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد من سواه واما الكوفيون فجوزوا انابة غيره وهو موجود في الكلام مستشهدين بقوله تعالى لولا نزل عليه القران على قراءة النصب وبقول الشاعر ابيح لى من العدى نذيرا به وقيت الشر مستطيرا وبقول الاخر ولو ولدت فقيرة جرو كلبة لسب بذلك الجرو الكلابا واما الفاعل عند البصريين من الشواذ فلا يرد نقضا على قاعدتهم **و** اذا كان المفعول به متعددا فالمفعول **الاول** من مفعولي **باب اعطيت** اى كل متعد الى اثنين ثانيهما غير الاول لا عينه **اولى** بالنيابة **من** مفعوله **الثاني** مع جواز اقامة المفعول الاول لانه عاط والثاني معطو **و الا** يكن المفعول به موجودا كما اذا كان المبني للمفعول لازما او اريد بناؤه لغير المفعول الصريح **فالجميع** اى جميع ما بقي ولم يذكر حكمه من المصدر واسمي الزمان والمكان والمفعول بالواسطة **سواء** اى متساو في جواز وقوعه موقع الفاعل فالامر الى المتكلم في ايقاع ايها شاء موقعه **نحو ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره** ولا يخفى عليك ان هذا المثال غير مطابق على المدعى بل تطويل لا طائل تحته اذ على ما اختاره من ان المفعول لو وجد تعين لا يجوز جعل غير زيد في المثال نائبا عنه بل يجب جعله نائبا فالاولى الاقتصار على قوله ضرب زيد ثم المثال يخرج بغير زيد او يوم الجمعة او في بيته او برشد بدنا كما فعل صاحب اللباب نعم لو وجه بان المراد انه لو حذف من المثال المفعول به يجاز اقامة كل من المعمولات الباقية مقام الفاعل لكان وجها ووافق الممثل له لكن ليس بوجيه ويمكن ان يقال ايضا ان المثال للقسم الاول اعني قوله فان وجد الخ لا الثاني في المثال اليه بقوله والا الخ نقول قوله فان وجد المفعول به نعني به ان وجد المفعول به مع غيره من المفاعيل تعين ولا يرد ما قلنا على الحاجبي وظهر مما قررنا ان ما اشتهر في السنة الطلبة من ان اللازم لا

يبني

شعر

يبني للمفعول الا بعد تعديته بالحرف لا مأخذ له بل هو محض اشتباه وقع اولا من المحقق التفتازاني في شرح التصريف حيث قال في شرح قول المص في بحث الاحرف فانقيد لانقياد لازم فلا بد من تعديته بحرف الجر ليبني للمفعول نحو انقيد له فهو محذوف وقال ايض في بحث المبني للمفعول ولم يذكر انفعل وافعل وافعول وافعوعل وافعنلل ونحو ذلك لانها من اللوازم وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد انتهى ثم اشتهر في السنة الطلاب وههنا **تنبيه** يجب الاشارة اليه وهو انه **قد يحذف الفعل** عن اللفظ ويبقى عمله فيما هو معمول له سواء كان ذلك المعمول فاعلا او غيره من المعمولات التي تقدم ذكرها مع وجود قرينة تدل عليه اما الفعل الرافع للفاعل فقد يحذف **اما جوازا** اى حذفا جائزا اذا كان جوابا لسؤال محقق **كقولك زيد** مجيبا **لمن قال لك من قام** اى قام زيد والقرينة هنا سؤال السائل فانه فيه لفظ قام فلما قلت في جواب هذا القائل زيد علم ان مرادك قام زيد لا ضرب او قعد او غير ذلك وذلك لوجوب تطابق السؤال والجواب لوجب ان يجعل زيد مبتدء محذوف الخبر لا فاعلا اذ السؤال الجملة اسمية لا فعلية قلت الامر كذلك لكن تقليل الحذف يستدعي حذف الفعل دون الخبر على انه قد صرح السيد في حاشية على الرضي بان الحق والصواب ان جملة من قام اسمية صورة وفعلية حقيقة لان الاستفهام بالفعل اولى فقدروعي في الجواب التنبيه على اصل السؤال فتدبر وقد يحذف جوابا لسؤال مقدر كقول ابي ذؤيب الهذلي الاهل اتى ام الحويرث مرسل نعم خالد ان لم تعقه العوائق فان قوله خالد فاعل لمحذوف اعني اتاها وهو جواب لسؤال مقدر كانه لما قيل في الجواب نعم سئل من اتاها فقيل خالد والاتيان بالشرط بعد التصديق للتفال واما وجوبا اذا كان مفسرا بظاهر تحقيقا نحو ان احد من المشركين استجارك اذا السماء انشقت ونحو قول حاتم الطائي ولو ذات سوار لطمتني خلافا للكوفيين حيث قالوا بعدم الحذف تفريعا على ما ذهبوا اليه من

المجهول

مواضع وجوب حذف الفعل

شعر

باب التحذير

عدم اختصاص ادوات الشرط بالفعلية او تقديرا كما في قوله تعالى ولو انهم امنوا اي لو ثبت
ايمانهم فان ان لما كانت مع جملتها في حكم المفرد لم يجز وقوعها بعد لو الشرطية التي وجب
دخولها على الجمل فحكموا بوجوب حذف الفعل بعدها واما الناصب للمفعول وقد يحذف
ايضا عند الدلالة عليه اما جوازا كما اذا كان جوابا للسؤال المقدر كقولك زيدا لمن قال
من ضربت اي ضربت زيدا والدليل السؤال ومكة لمن فطنته انه يريدها اي يريد
والقرطاس لمن سدد سهما اي تصيب ومنه قولهم كاليوم رجلا اي ما رايت كرجل كاليوم
رجلا وقولهم دعاء للغنم او عليها على اختلاف اللهم ضبعا وذئبا اي اللهم اجمع فيها اي في
الغنم ضبعا وذئبا واما وجوبا اما سماعا في نحو امرا ونفسه اي دعه ونحو هذا ولا زعماتك اي
ازعم امرا ومتكلما ولا تزعم مخاطبا او متكلما ابن زعماتك واما قياسا كما في باب التحذير اي كالمفعول
الذي يقع في باب التحذير او كالفعل الذي يقع في باب التحذير وهو في اللغة التخويف وفي اصطلاح

باب التحذير

النحويين هو اما كل محذر منصوب بنحو احذر او بعد ذكر المحذر منه بعده بالواو او بمن لفظا
او تقديرا او كل محذر منه كان مكررا اما الاول فاما ان يذكر المحذر منه مع ان اولا الثاني
اي الذي بغير ان فاما ان يذكر مع الواو نحو اياك والاسد اي بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك او بعد
الاسد من نفسك فان الاسد الذي هو المحذر منه ذكر بعد المحذر الذي هو اياك بالواو
اما ان يذكر مع من نحو اياك من الاسد اي بعد نفسك من الاسد اما الاول اي الذي يذكر مع
ان فكالثاني في انه يجوز ذكره مع الواو نحو اياك وان تحذف الارنب بالعصا ومع من
نحو اياك من ان تحذف ويجوز في هذا القسم وجه ثالث وهو اياك ان تحذف بتقدير من فحذف الجار اعني من
اذ قد مر ان حذف الجار مع ان وان قياس ولا يجوز هذا الوجه في القسم السابق لانه مع
غيرهما موقوف على السماع ولم يسمع وقول الاخفش بصغره بكونه قياسا مع التعيين لم
يثبت واما قوله فاياك واياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فقيل للضرورة وقيل

ليس

ما اضمر عامله

ليس من هذا القسم بل من القسم الاتي والمراء منصوب باحذر مقدرا وقيل المراء مصدر في
تقدير الفعل وان اي وان تماري فحمل في حذف الجار على ما يقدر بهما واوسط الثلاثة اجودها
فالمعنى احذر نفسك احذر نفسك بمعنى كن في حذر من نفسك والمراء بدل اشتمال من
اياك اياك فكانه لما قيل احذر نفسك اي من نفسك انتظر السامع لبيانه فقال المراء اي
احذر من المراء الذي هو نفسك كما في قوله تعالى يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه فان النفس
مشتملة على المراء كاشتمال الشهر على القتال واما الثاني اي المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا
مضافا نحو نفسك نفسك وغيره نحو الطريق الطريق اي احذر الطريق اي منه ومضمرا متكلما
نحو اياي اياي او غائبا نحو اياه اياه او مخاطبا نحو اياك اياك والحكمة في وجوب حذف العامل
في هذا الباب ان التكرير في القسم الثاني يدل على ان المحذر منه قريب من المحذر بحيث يضيق
الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره فلا مجال لذكر العامل مع
هذا المكرر فهذا اتفقوا كما نقل عنهم على جواز ذكره مع عدمه ولما الاول فحمل عليه انه هو في
معناه فان اياك كما تقدم معناه بعد نفسك من الاسد وفحوى هذا الكلام احذر الاسد
والاسد معناه بعد الاسد من نفسك وفحوى ذلك الكلام ايضا احذر الاسد لان تبعيد
الاسد عن النفس يحصل بتبعيدها عنه فكان القائل لهذا القول فالاسد الاسد فتدبر
قوله وما اضمر عامله بالجر عطف على باب في قوله كما في باب التحذير يعني وقد يحذف الفعل الناصب

باب ما اضمر عامله

للمفعول به كالفعل الواقع في المفعول الذي اضمر عامل ذلك المفعول ومن ثم قال وهو مفعول حذف
فعله الناصب له مع التفسير اي مع تفسير ذلك الفعل بما يشتغل عن ذلك المفعول بضميره او
متعلقه بحيث لو سلط عليه هو او ما ناسبه لنصبه واللام في التفسير للعهد الذهني اي التفسير
المعتبر عندهم كما فسرنا فخرج بقوله مفعول خبر كان نحو قائما كنت اياه وبقوله حذف فعله نحو
ضربت زيدا وزيدا ضربت وزيد ضربته بالرفع فان زيدا في المثال المذكور ليس مفعولا

بل هو مبتدأ و بقولنا او ما ناسبه دخل فيه زيد لضربت به فانه لو سلط عليه مناسبة بالترادف
اعني جاوزت لنصبه وفي نحو زيد جلست عليه فانه لو سلط عليه هو لم ينصبه ولو سلط عليه
لابست المناسب له بالالتزام لنصبه وكذا البواقي في نحو زيد ضربت غلامه فانه لا يصح ان يقدر
ضربت ويصح ضربت زيد القلب المدعى ولكن يصح ان يقال اهنت وهو لازم له فان ضرب
الغلام يستلزم اهانة المولى هذا اذا كان المتعلق المشغول به مثل الغلام والصديق والاخ
والاب وكان الفعل المشتغل الضرب والشتم والقتل وغيرها مما يكون وقوعه على متعلق
المشتغل عنه اهانة له والا فلا يقدر نحو اهنت بل ما يناسب المقام ففي نحو زيدا ضربت
ضاربه او عدوه او رقيبه او غير ذلك ممن يكون ضربه اكراما او تفريجا له يقدر
اكرمت وفرحت مثلا يقال اكرمت زيدا ضربت ضاربه وفي نحو زيد اكرمت اخاه
فرحت زيدا اكرمت اخاه وبالجملة يقدر العامل لما يشتغل المذكور عنه بالمتعلق ما يناسبه
باللزوم كما قد ظهر لك في بيان الامثلة فتدبر ويختص ذلك اي ما اضمر عامله فيما علمنا
بالاستقراء من بين المفاعيل بالمفعول به والمفعول فيه ولذا لم يقيد قوله مفعول
بقوله به وان كان المتبادر هذا فالمفعول به نحو زيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته فحذف العامل
في زيد وفسر بضربته وشغل عن عمله بضميره اذ لو لم يشتغل لم يعلم انه مفعول الفعل المحذوف
بل يؤذن بانه مفعول مقدم لضربته ولحصل الفائدة التي لاجلها حذف وفسر
اعني التقدير اذ في ذكر الشيء مرة بعد اخرى ما ليس فيما ذكر مرة من التقرير والمفعول
فيه نحو يوم الجمعة صمت اي صمت يوم الجمعة صمته فحذف الاول وفسر المذكور والذي
ذكرنا هو مذهب البصريين واما عند الكسائي والفراء فالعامل في المشتغل عنه هو المذكور
على تقدير صحة التسليط ومناسبه على عدمه واعلم ان لذلك الاسم من جهة وقوعه
في مظان الاضمار على شريطة التفسير خمسة احوال وجوب النصب والرفع ورجحانهما

والتساوي

ما اضمر عامله

والتساوي فاذا وقع بعدما لا يقع بعده الا الافعال كالتحضيض والتوبيخ والشرط عند
الاكثر فالنصب واجب نحو هلا زيدا تضربه والا عمرا واضربته وان زيدا ضربته اضربك
واذا وقع بعدما لا يقع الا في الصدر كلام الابتداء وحروف المشبهة والتحضيض والشرط
والاستفهام اسماؤها وحروفها وما ولا من حروف النفي والعرض او وقع بعد ما يختص
بالابتداء كاذا الفجائية وفاقا لابن مالك وخلافا لجمهور النحاة حيث ذهبوا اي
رجحان الرفع وهذا مع اجماعهم على وجوب ايلائها الابتدائية بعيد منهم قال
ابن مصنف وقد غفل عن هذا اكثر من النحويين فاجاز خرجت فاذا زيدا يضربه
عمرو ولا دليل الى جوازه او حصل بنصبه اختلال في المعنى فالرفع واجب فالاول
نحو زيد لعمرو يضربه وان عمرو ايضربه وليت خالد يعطيه درهما وهلا تضربه وان
ضربته اضربك ولو شتمته قتلك ومن ضربه ويضربه وهل ضربته واين رأيته و
ما او لا تضربه او لا تضربه والثاني نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو والثالث نحو
قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي كل شيء مفعول لهم ثابت في دواوين الاعمال
وذكر هذا مع انه ليس من باب الاتمام الاقسام وتقديمه على راجح النصب مع ان
الباب في بيان المنصوب للتناسب بين القسمين ورجحان الوجوب وتقديم
راجح الرفع على ما قدمنا كالحاجبي ليس بشيء كما لا يخفى واذا تلا مظان الافعال كا
لاستفهام نحو ازيدا ضربته يضربك او كان المشتغل طلبيا نحو زيدا اكرمه او حصل
بنصبه التناسب بين الجملتين في العطف نحو جلس زيد وعمرا اجلسته او خيف لبس
ما هو مفسر في النصب بالصفة لو رفع نحو قوله تعالى وكل شيء احصيناه كتابا فالنصب
راجح واذا لم تفت المناسبة في العطف نصبا ورفعا فيستويان نحو زيد جلس وعمرا
اجلسته عنده اما الرفع فبالعطف على الكبرى واما النصب فعلى الصغرى وفي غير

ماذكر الرفع راجح لاصالته وعدم التقدير نحو زيد ضربته وعلى ما تلونا عليك
يظهر لك ان الانسب ان يمثل للمص بنحو هلا زيدا ضربته ليكون ولجب النصب واذا
زيدا ضربته ليكون راجحا كما لا يخفى ومنه كل شيء فعلوه في الزبر لفساد المعنى
على تقدير النصب واتفاق القراء الا نادرا في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل
واحد منهما مائة جلدة مشعر بانه ليس منه فسيبويه هو جملتان والمبرد الفاء بجواب
شبه الشرط ولولا الاتفاق لكان منه كذا قالوا و يحذف الفعل الناصب للمفعول به
وجوبا كما في **باب الاختصاص** اعلم ان اصل الباب ان يؤتى بايها الرجل وامثالها
بعد ضمير المتكلم وحده او مع غيره كانا ونحن لتاكيد اختصاصه بما نسب اليه فهو في
موضع التفاخر مثلا انا اكرم الضيف ايها الرجل اي حال كوني مختصا من بين الرجال بالكرم
ونحن نعطي السائلين ايها الرجل اي حال كوننا مختصين من بينهم بالعطاء فتكون منقولة
عن النداء مبقاة على ما كانت عليه من كونه مضموما ملحقا بها هاء التنبيه موصوفا
بذي اللام جارية مجرى الامثال او مختصا او مختصين او غيرهما مما هو مقتضى المقام
اعرابا ومعنى فتكون هي من حيث المجموع منصوبة المحل على الحالية كما فسرناها في
طي المثال ثم كثر اما بوضع موضعها ما يدل على ما يفهم من الضمير المتقدم من اسم معرف
باللام او مضاف اليه توضيحا للضمير وبيانا له وتاكيدا اياه منصوب بفعل مضمر وجوبا
على حسب المقتضى المقام نحو نحن العرب اسخى الناس للضيف ونحن معاشر الانبياء لم نورث
دينارا ولا درهما اي نخص العرب بكونهم متصفين بتلك الفضيلة من بين الطوائف
الانام ونخص معاشر الانبياء بعدم التوريث للدينار والدرهم من بين الخلائق و
هذا المعرف ليس بمنقول عن النداء عند الاكثر معللين بان نداء ذي اللام لا يجوز
الا مع الجلالة كما مر وخالفهم الرضي كما نقل عنه حيث قال ولو قيل بنصب العرب بالنقل

باب الاختصاص

من

باب المدح والذم

من النداء لم يبعد لان فيه معنى الاختصاص ودخول اللام لا يضر لانه ليس بمنادى
حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته مع اللام
انتهى وفي المضاف اليه قولان هذا والذي ارى ان النحاة لما راوا امثال هذه الكلمات
في امثال هذه المواقع كقولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة على صورة النداء ونحن
العرب ومعاشر الانبياء بالنصب راوا ان معنى النداء لا يساعد الاول والنصب لا وجه
له في الثاني تحملوا لذلك وقالوا ما قالوا وسموها باب الاختصاص وقد مر نظير
ذلك في لا سيما فتذكر ولو قيل ان الثاني منصوب باعني لكان وجها وان لم نجد به
قائلا والغالب في هذا الباب ان يكون مع المتكلم وقد يجيء مع المخاطب ايضا لكن
قليلا نحو قولهم بك الله نرجو الفضل واما مع الغيبة نحو مررت به المسكين والحمد لله
الحميد فليس من هذا الباب قولا واحدا بل هو مما ياتي من باب المدح وامثاله قال
يحذف الفعل الناصب للمفعول به وجوبا في **باب المدح والذم والترحم** وزاد في اللباب
اذا فقال الزوزني في شرحه في حواشي المص هذا احتراز عن نحو الحمد لله الحميد
على طريق الاخبار فان اضمار الفعل لا يلزم هناك ولم نجد من عيره والعهدة
عليه واعلم ان المنصوب في هذه الابواب كان في الاصل نعتا لما يليه تابعا له
في الاعراب سواء كان نكرة او معرفا باللام او مضافا اليه فلما قصد التوكيد
المبالغة في الاختصاص المنعوت بها قطعت عن الموصوف فجعلت منصوبا بفعل
مقدر وجوبا وهو امدح ونحوه في **نحو الحمد لله اهل الحمد** اي امدح اهل الحمد **و** اذم وما شا
في نحو **مررت بزيد الفاسق** وامراته حمالة الحطب اي اذم او اشتم الفاسق وحمالة الحطب و ترحم
وما ضاهاها في نحو مررت بزيد الفقير **او المسكين** اي ارحم الفقير او المسكين او اعني في الجميع **اي**
اعني اهل الحمد واعني الفاسق اعني المسكين ويجوز في الجميع الرفع على الخبرية لمبتدا محذوف

باب المدح والذم

هو هوا وهي قال الرضي قد يقطع الصفة عن الموصوف رفعا ونصبا وجواز القطع مشروط
بشرطين ان لا يكون النعت للتأكيد نحو امس الدابر لانهم كرهوا قطع الشيء عما هو متصل به
معنى وان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم اذ ان لم يعلم كان
المنعوت محتاجا الى ذلك النعت ولا قطع مع الحاجة ومع اجتماع الشرطين جاز القطع
ولم امرأته حمالة الحطب والحمد لله الحميد وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت اخر مبين للاول
وعدم كونه مخصصا لها اذ لو احتاجت النكرة الى ذلك النعت مثلا لتخصيصها لم يجز القطع
فيها اذ قد مر انه لا قطع مع الحاجة والاعرف مجيء نعت النكرة المقطوع عنها بالواو الدال
على القطع والفصل تاكيدا لما هو نص فيه انظاهر النكرة الاحتياج الى النعت قال
الشاعر ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي ففي امثال هذه الاوصاف
الجامعة للشرطين يجوز ثلثة اوجه الاتباع والنصب على المدح ونحوه على تقدير فعل و
الرفع على تقدير مبتدا ولذا قالوا يجوز في الرحمن الرحيم في البسملة تسعة اوجه جرهما على
الاتباع كما اتفق عليه القراء ونصبهما على تقدير امدح او اعني ورفعهما على تقدير مبتدا
والاخلاط وهو ايضا ستة اوجه الجر في الاول مع الرفع والنصب في الثاني ونصبه
مع جره ورفعه ورفعه مع نصبه وجره فهذه تسعة احتمالات هذا بحسب العقل واما
بحسب القراءة فلا يجوز الا الاول لاتفاق القراء عليه وباب الاغراء يعني وقد يحذف الفعل
باب الاغراء
العامل في المفعول به وجوبا كما في باب الاغراء قال الرضي وهو كل معزى به مكررا او
معطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قول الشاعر اخاك اخاك فان من لا اخا له
كساع الى الهيجاء بغير سلاح ونحو قولهم الغزال الغزال اي ارم والمعطوف نحو شانك
والحج ونفسك وما يهمها والعامل في هذا الباب الزم اما جوازا نحو قولك لمن قدم من
سفره خير مقدم اي قدمت ولمن يعيد مرة بعد اخرى من غير وفاء مواعيد عرقوب اي

وعدت

وعدت ولمن جرى من يستحق الاحسان بالاساءة جزاء سنمار اي جزيت فانه يجوز
ان يقال قدمت خير مقدم ووعدت مواعيد عرقوب وجزيت جزاء سنمار قال الشاعر
وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب اخاه بيثرب وقال الاخر
جزتنا بنو سعد بحسن فعالنا جزاء سنمار وما كان ذا ذنب واما وجوبا اما
سماعا نحو قولهم حمدا وشكرا في موقع الحمد اي شكرت الله شكرا وحمدت الله حمدا
وسقيا ورعيا في موضع الدعاء له اي سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وعقرا
وبؤسا في موضع الدعاء عليه اي عقره الله اي قتله عقرا او بئس اي افتقر بؤسا و
منه قولهم جاءني زيد وعمرو ايضا اي اض ورجع في المجيء ايضا ورجوعا وقولهم
فلان لا يعطي الدرهم فضلا عن الدينار وهو اي فضلا مصدر فضل عن الشيء كذا
اي ذهب عنه اكثره وبقي اقله قال السيد في حاشية الكشاف فضلا مصدر يتوسط بين
ادنى واعلا للتنبيه بنفي الادنى واستبعاده عن الوقوع واستحالته اي عدة محال الاعرفا
فيقع بعد نفي كقولك فلان لا يعطي الدرهم فضلا عن الدينار وتريد ان اعطاءه
الدرهم منفي عنه ومستبعد فكيف يتصور منه اعطاء الدينار ثم قال وهو مصدر فضل
من الشيء كذا اذا ذهب اكثره وبقي اقله ولما استعمل هذا التركيب يعني فضل فضلا على معنى
الذهاب والبقاء والقلة والكثرة نظر بعضهم الى بعض الذهاب والبقاء فقال التقدير
الكلام في المثال فضل عدم اعطاء الدرهم عن اعطاء الدينار اي ذهب اعطاء الدينار بالكلية
وبقي اعطاء عدم الدرهم فقال والباقي هو نفي الادنى المذكور قبل فضلا والذاهب نفس
اعلا المذكور بعده وكلامه في هذا المقام طويل لكن نحن نقتصر على هذا القدر فانه كاف
لنا في هذا المختصر واما وجوب الحذف فلكثرة استعمال هذه الكلمات وعدم استعمال الافعال
منهم مع كثرة الدواعي واما كونه سماعا قياسا العلم قانون كلي ينطبق على الجزئيات والاحتياج الى كل

فردمنها الى النظر هل هو كثير الاستعمال اولا وكذا قيل واما قياسا وحصر فى ثمانية مواضع
فى بعض وفى ستة فى بعض كامر وقد ذكرها القوم شروطا فى كتبهم فلا نشتغل
بذكرها خوفا من الاطالة العامل الثانى من العوامل السبعة القياسية المصدر وهو فى
اللغة اسم مكان من صدر يصدر بالكسر والضم وفى عرف النحاة والبصريين اسم للحدث
المشتق منه الفعل سمى به لانه محل صدور الفعل هذا عند البصريين فان الاصل عندهم
اشتقاق الفعل من المصدر واما عند الكوفيين فهو مصدر ميمى بمعنى الصدور فى
الاصل ثم نقل منه المفعول اى المصدور او الفاعل اى الصادر سمى به المصدر عندهم لكونه
مصدورا او صادرا عن الفعل فان الاصل عندهم اشتقاق المصدر عن الفعل وعلى ما
ذهبوا اليه يجب تعريفه بانه اسم للحدث المشتق من الفعل هذا مجمل ما ذهبوا اليه والتفصيل
لا يليق بالمقام نعم قد اخترع بعض المتاخرين مذهبا جيدا قد صار مدار التعليم والتعلم
فى زماننا هذا وتداول فى افواه الطلبة وهو اشتقاق الماضى وحده من المصدر والمضارع
من الماضى وساير الامثلة المشتقات من المضارع وهذا يأول الى ما ذهب البصريون وبالجملة
يعمل المصدر عمل الفعل اى وقوع عمل فعله المشتق منه ماضيا او حالا او استقبالا
لازما كان الفعل او المصدر او متعديا معلوما كان او مجهولا وكان عليه ان يقول الا اذا
كان مفعولا مطلقا نحو ضربت ضربا زيدا فان العامل للفعل لشدة اقتضائه للمعمول بخلاف
المصدر قوله فالمعلوم تفصيل لما اجمل وبيان لما اهمل اعلم ان المصدر قسمان معلوم و
يعبر عنه بالمبنى للفاعل وهو الذى بمعنى الفاعلية ومجهول ويعبر عنه بالمبنى للمفعول
وهو الذى بمعنى المفعولية مثلا لو قيل عجبت من ضرب زيد احتمل الوجهان يعنى
احتمل ان يكون المعنى عجبت من ضاربيته اى من كونه ضاربا او مضروبيته اى من كونه
مضروبا او لو قيل عجبت ضربه زيد تعين الاول كما انه لو قيل ضربت زيدا فعجب الناس

من ضربه

من ضربه تعين الثانى ومن هذا الباب يظهر لك ان قوله بم فى اوائل السور وغيرها
الحمد لله فيحتمل الوجهين فافهم والجملة المصدر المعلوم نوعان لازم نحو بلغنى قيام زيد و
متعد نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا اى ضاربيته اياه ولما اراد ان ينبه على ان المصدر
ايضا مثل فعل فى نصب المفاعيل الاخر ضم اليه قوله يوم الجمعة ظرف زمان منصوب بالضرب
امام الامير ظرف مكان منصوب به ايضا ضربا شديدا فى داره متعلق بالضرب تاديبا له
متعلق له وله متعلق بالتاديب بقى مثال نصب المصدر الحال والتميز و لذا الزم فيه بقوله
لله دره فارسا فانه يحتمل ان يكون فارسا حالا من الضمير المضاف اليه وتميزا عن النسبة بينه
وبين الدر وهما مما لا كلام فيه وانما الكلام فى ترجيح احد المحتملين فرجح ابن الحاجب
الثانى لان المراد مدح من يقال فيه الكلام بالفروسية مطلقا فاذا جعلنا فارسا حالا يستفاد
منه المدح حال الفروسية لا مطلقا وهو مناف للمراد بخلاف ما اذا جعلناه تميزا فانه يؤدى
ولكنك اذا تاملت وجدت ان لا فرق بين التقديرين لان هذا الكلام انما يقع فى موقع
التعجب واستقصاء المدح فان الدر فى الاصل ما يدر اى ينزل من الضرع اللبن ومن الغيم
من المطر وههنا هو كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله الى الله تعالى قصدا
للتعجب منه لانه عز من قادر منشئ العجائب فكل شئ يراد منه التعجب يضاف اليه و نسب
اليه فمعنى كلام ما اعجب فعله اى ما احسن فروسيته فالمدح انما هو فى حال الفروسية و هذا
المعنى هو المستفاد على تقدير الحال ايضا نعم تصريحهم بمن فى نحو لله دره من فارس كما نقل
عنهم يؤيد كونه تميزا لا حالا والفارس اسم فاعل من فرس بالضم فراسة بالفتح وفروسية
وفروسية اذا حذق فى ركوب الخيل وامرها وليس بمعنى راكب الفرس بمعنى صاحبه كلابن
اذ ليس فى هذا الوصف تعجب يوجب المدح و المصدر المجهول نحو قوله تعالى فى سورة
الم غلبت الروم فى ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون اى مغلوبيتهم والدليل

من بعد غلبهم اى ان غلبهم

على كون الغلب مجهولا كون الغلب بصيغة المجهول وسيغلبون بصيغة المعلوم فانهم
راجع الى الروم وهم نائب فاعل له وضمير الغلب راجع اليهم ايضا والمعنى والله يعلم
صارت الروم مغلوبين فى ادنى الارض وهم من بعد مغلوبيتهم سيصيرون غالبين
وفى تفسير الغلب بان غلبوا اشارة خفية الى ان المصدر مشروط فى عمله ان يكون فى
تأويل ان مع الفعل اذا كان بمعنى الماضى او المستقبل واما اذا كان بمعنى الحال فيجب ان
يأول بالفعل عند قوم خلافا للرضى فانه اول بان مع الفعل مطلقا واعلم ان للمصدر
باعتبار العمل ثلث حالات الاضافة وكونه مع التنوين وهو الاقوى ايضا لصيرورة
الفاعل معها كالجزء كما يكون للفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل وقيل
اعمال المنون اقيس وبالجملة لا خلاف فى ان الاعمال مع الاضافة اكثر نحو ولولا دفع الله
الناس وادون منه كونه منونا نحو او اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما فان يتيما منصوب
بالطعام **واما العامل مع اللام** فهو ضعيف فى القياس لتعذر دخولها على ما يأول المصدر
العامل اليه اعنى الحروف المصدرية قليل فى الاستعمال حتى قيل لم يأت فى القرآن
شيء من المصادر المعرف باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء معدا
بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء نعم قد وقع فى بعض اشعارهم عاملا مع اللام
نحو قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخى الاجل واستدل الى ذلك سيبويه
والخليل فى تجويز الاعمال معها مطلقا ومنع المبرد منه مطلقا والجواز قوى لوروده و
احتياج المانع الى التكلف **وقد يضاف** المصدر المعلوم المتعدى **الى الفاعل** اى الى فاعله
والحال ان المفعول باق على اعرابه نحو اعجبنى ضرب اى وقد يضاف المصدر الى المفعول
والفاعل باق على اعرابه **نحو اعجبنى ضرب عمرو زيد** ولا يخفى ان فى تصدير الحكم بقد الدالة
على التقليل مساهلة والتفصيل ما مضى وفى ذكر الفاعل بعد المفعول ايماء الى ان

بل يجيء وأما العكس

المصدر

المصدر لا يضاف الى المفعول الا مع القرينة الملفوظة كما فى المثال المذكور او المعقولة
نحو قولهم عجبت من اكل الخبز فان العقل لا يجوز كون الخبز اكلا بل ماكولا **وقد يضاف**
لاحدهما اى احد المعمولين **والحال ان المعمول الاخر** كان باق **على اعرابه او مجرورا**
بالاضافة مرفوع بالعطف على محل الظرف **ولا يتقدم** اى لا يجوز ان يتقدم **معموله** اى
المصدر **عليه** اى على المصدر اطلاق العبارة يشمل الظرف وغيره وهو المشهور
لانه عند العمل ما أول بالموصول الحرفى وصلته ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول
وخالفهم الرضى الاسترابادى فى الاول فجوز تقديم الظرف عليه متمسكا بقولهم اللهم
ارزقنى من عدوك البراءة واليك الفرار وبقوله ولما بلغ معه السعى قال ومثل
ذلك فى كلامهم كثير وتقدير الفعل فى مثله تكلف وليس كل ما أول بشيء حكمه حكم
ما اول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى مع عدم جريان
احكامه اللفظية عليه نعم لا يتقدم عليه مفعوله الصريح لضعفه فى العمل والظرف
يكفيه رائحة الفعل فلا يحتذر فى وقوعه مقدما على الفاعل او مؤخرا عنه وهذا
معنى قولهم الظرف له توسع فى الكلام فيجوز وقوعهما اينما اتفق **ولا يضمر** معمول المصدر
فيه لانه لو اضمر لاضمر فى المثنى والمجموع ايضا قياسا على الواحد فيثنى ويجمع لئلا يلزم الالتباس
فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر وفاعله فان له فى نفسه تثنية وجمعا بخلاف
الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة فان تثنيتها وجمعها فى الحقيقة راجع الى الفاعل
فلا تثنية ولا جمع لها فى انفسها فلا يلزم ذلك ولا يخفى ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار
فيه فلا حاجة الى قيد الاستتار على هذه الاخراج نحو زيد عجبت من ضربه واعلم ان كلا
من معمولى المصدر عند الاضافة مجرور اللفظ ولكن الفاعل مرفوع المحل والمفعول
منصوبه **وتابعهما فى الجر** فى وقت مجروريتهما **يتبع اللفظ** اى لفظهما فيكون مجرورا

كالمتبوع وهو الارجح و يجوز ان يتبع المحل ايضا فيكون مرفوعا او منصوبا خلافا
لسيبويه فانه منع من ذلك مط والجرمي في الصفة وقوى الرضي ما ذهب اليه سيبويه
قال لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه
اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف انتهى ولكن ما ذكره المص من جواز الامرين
هو المشهور فيجوز اتباع اللفظ نحو عجبت من ضرب زيد الظريف بالجر حملا على اللفظ و يجوز اتباع
المحل نحو عجبت من ضرب زيد الظريف بالرفع حملا على المحل هذا مثال التابع للفاعل
بكلا احتماليه و اما مثال تابع المفعول فنحو عجبت من اكل الخبز و اللحم بالجر على اللفظ و
اللحم بالنصب حملا على المحل هداية في ظلمات الجهل لما لا ينتهى المصدر عن اسم المصدر
اسم المصدر اي اسم الدال على المعنى المصدري اي الصادر عن الفاعل والقائم به لا المعبر عنه
في لسان القوم بالحدث وهو قسمان مصدر واسم مصدر لانه ان كان علما للمعنى المصدري
كفجار على وزن فعال علما للفجور بمعنى الفجور او كان مصاحبا بميم مزيدة
لغير المفاعلة كالمحمدة والمضروب او كان ثابتا على زنة مصادر الثلاثي المجرد وهو لغيره اي والحال
ان ذلك الاسم الكائن على زنة المصادر الثلاثي المجرد مستعملا بعد فعل غير الثلاثي المجرد
كالغسل والوضوء فانهما لا يستعملان مع المجرد بل مع المزيد فيه نحو اغتسل غسلا او توضأ
وضوءا فهو اسم مصدر جواب للشرط والا يكن الاسم الدال على الحدث علما ولا بميم ولا على زنة الثلاثي
المجرد وهو لغيره فمصدر اي فهو مصدر مجرد كالضرب والقتل ويرتقي اوزانه الى نيف
وثلثين وزنا وقد بين التصريفيون فلا نتعرض لبيانه او مزيد فيه و هو اما قياسي
كالاكرام والتكريم والمضاربة وغيرها واما سماعي كالتبصرة والسلام والتكلم وغيرها
وما افاده من الفرق بين المصدر واسم هو ما قال ابن المص بادنى تفاوت وهو فرق
لفظي وقيل في الفرق بينهما ان المصدر ما دل على الحدث واسمه ما دل على الهيئة الحاصلة

به

اسم الفاعل

به كما يقال بالفارسية رفتن ورفتار وربما يقال ان اسم المصدر ما ليس على
اوزان مصدر فعله ولكن بمعناه ونظره ما هو الظ من المذاهب في الاسماء الافعال من
انها بمعنى الافعال ولكن ليس على اوزانها والتفاوت بينهما يظهر في احكام لفظية كالعمل
وقال بعض الافاضل الاظهر عندي ان المصدر موضوع لفعل امر او الانفعال به واسم
المصدر موضوع لاصل ذلك الامر فاغتسل عبارة عن ايجاد امور مخصوصة هي امور تدريجية
والغسل عبارة عن نفس تلك الامور انتهى اقول وهذا هو الحق الاقوى في نظر القاصر
مثلا الانين يحتمل الامرين فاذا كان مصدرا يكون عبارة عن ايجاد امر و فعل يقال
بالفارسية ناله فيكون معناه بالفارسية ناله كردن فان الدال والنون في الفارسية
يدل على المعنى المصدري وكذا التاء والنون واذا كان اسمه يكون عبارة عن نفس ذلك
الفعل والامر من غير اعتبار ايجاده فافهم واعلم ايضا انه كما يعمل المصدر عمل فعله كذلك
قد يعمل اسمه كقول الشاعر أكفرا بعد رد الموت عني * وبعد عطائك المائة الرتاعا *

اسم الفاعل

النوع الثالث من الانواع السبعة القياسية اسم الفاعل وهو ما يشتق من فعل لما قام
به على معنى الحدوث وصيغته من المجرد على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع المعلوم بميم
مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر ان لم يكن مكسورا قيل سمي اسم الفاعل
بهذه الصيغة لكثرة الثلاثي فجعل اصل الباب وقيل اسم الفاعل ولم يقل اسم المفتعل
واسم المستفعل وفيه نظر اذ ليس المراد باسم الفاعل عندهم اسم الصيغة الآتية على هذه
الصيغة بل اسم ما فعل الشيء ولم يأت بهذا المعنى المفتعل وما شابهه نعم لو قيل اطلق اسم
الفاعل على ما ليس بفاعل بل هو منفعل كالمجتمع والمنكسر والمحرنجم تغليبا لكان له وجه
وهو اي اسم الفاعل يعمل عمل فعله المعلوم فان كان لازما يرفع الفاعل فقط نحو زيد قائم
ابوه امس او الآن او غدا وان كان متعديا فيرفع الفاعل كذلك وينصب المفعول ايضا بشرط

الحال والاستقبال يعني الشرط ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال نحو زيد ضارب
ابوه عمرو الآن او غدا لا امط فانه لا ينصب المفعول بمعنى الماضي كما صرح به الرضي وانما
اشترط ذلك ليتم مشابهته بالفعل فانه بمعنى الماضي يشابه الفعل معنى فقط لا لفظا
ايضا لانه ليس اسم فاعل يوازن الماضي في الحركات والسكنات والاعتماد على المخبر عنه يعني
ويشترط ان يعتمد اسم الفاعل على الاسم الذي اخبر به عنه وذلك ليقوى جانب الفعلية
فيه فان اسم الفاعل طلبه للفاعل والمفعول على خلاف الوضع اذ هو موضوع للذات المبهمة
منسوب اليها الحدث وتلك الذات لا تقتضي فاعلا ولا مفعولا فلو ذكر ما يحتاج اليه وضعا
اعني الذات لبقي وضعا محضا فيطلب فاعلا ومفعولا وانما قال المخبر عنه دون المبتدا
في الحال كما مثلنا سابقا وفي الاصل كخبر ان وكان وما ومفعول ظن واخواتها نحو اني
ملاق حسابيه وظننت زيدا ضاربا ابوه عمروا وعلى ذلك فليقس او الاعتماد على
اللام الموصولة والاولى ترك هذا الكلام والاقتصار على ما ياتي من قوله وان كان
باللام فيعمل مطلقا ووجهه ظاهر او الاعتماد على الموصوف او يشترط ان كان اسم الفاعل
حالا فانه يكون ح معتمدا على ذي حال ووجه الاشتراط ما مر او كان متلبسا بالهمزة بان
يكون واقعا بعد همزة الاستفهام بل اداة الاستفهام مط او حرف نفي اي او كان متلبسا
بحرف النفي مط وذلك لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فيزداد بذلك شباهته
بالفعل في طلب الفاعل والمفعول او النداء نحو يا طالعا جبلا وليس المسوغ لاعمال طالعا اعتماده
على حرف النداء لان النداء لاختصاصه بالاسم لا يزداد شباهة اسم الفاعل بالفعل باعتماده
عليه بل المسوغ هو اعتماده على موصوف مقدر تقديره يا رجلا طالعا جبلا ولما اخذ
في المثال الداعي الاقرب فالاقرب ولذا قدم مثال النداء ثم النفي ثم الاستفهام وما
قائم زيد او لا ضارب ابوك عمروا وان قائم زيد ولضارب زيد الخ اكتفى فيه بمثال للهمزة

وكونه

وكونه حالا او هل ضارب اخوك بكرا او جاءني رجل ضارب ابوه غلامه مثال الاعتماد على
الموصوف او جاء الضارب اخوه بكرا مثال الاعتماد على اللام او زيد ضارب غلامه عمروا [illegible]
وان كان اسم الفاعل متلبسا باللام الموصولة معتمدا عليها فيعمل حالا لكونه مطلقا غير مقيد
باشتراط كونه بمعنى الحال والاستقبال لان اسم الفاعل المتلبس باللام فعل في صورة
الاسم وذلك لانهم لما احتاجوا في بعض عباراتهم الى توصيف المعارف والاعلام
بالجمل الفعلية وكان فيه نقض لقاعدتهم المتفق عليها اعني وجوب توافق الموصوف
مع الصفة في التعريف والتنكير وضعوا الموصولات المحتاج الى الصلة المعرفة بها فاول جعلوا
واسطة في غرضهم فقالوا مثلا جاءني زيد الذي ضرب ابوه عمروا فلما كان امثال
هذا الكلام اطول مخلا ببعض عباراتهم واحتاجوا الى الاختصار حذفوا الذي من
الذي فصار الضرب ثم لما اوهم ظاهر دخول اللام المختص بالاسم على الفعل ولم يرضوا
به قاموا اسم الفاعل مقام الفعل لكونه مثله في الدلالة على التجدد والحدوث فصار
الضارب مثلا فقد ظهر لك من هذا البيان ان اسم الفاعل المحلى باللام يحتمل الازمنة
الثلثة ولا يختص باحدها الا بالقرينة المخصصة له به والتثنية والجمع يعني تثنية اسم
الفاعل وجمعه كالمفرد شرطا وعملا نحو الزيدان ضاربان عمروا الآن او غدا والمونث
كالمذكر نحو هند ضاربة ابنها بكرا وهكذا الصيغ المبالغة اي مثل اسم الفاعل الصيغ التي
بنيت على فعال بتشديد الحشو ومفعال بكسر الاول وفعيل بتشديد العين و
مفعيل وغير ذلك للدلالة على المبالغة فلا يجوز ان تعمل بمعنى الماضي لفقدان الشرط
وهو مذهب ابن بابشاذ من النحويين كما نقل عنه الرضي خلافا لغيره كما يظهر من
كلام الناقل حيث قال في طي كلامه ولذا لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم
يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل وقد

اسم الفاعل

صيغ المبالغ
فيجميع ما ذكر في الفاعل
في اسم الفاعل عموم العبارة
يشمل الشرط والعمل

فهم الشارح الجامى عن كلام ابن الحاجب ما وافق ما ذهب اليه ابن بابشاذ فهو على
ما فهم الشارح من كلامه موافق اياه وظاهر كلام ابن ما المصنف مخالف له والقول بعملها
قول البصريين فيرفعون بها الفاعل وينصبون بها المفعول نحو جاء ضارب غلامه
عمروا والكوفيون منعوا منه وحملوا ما ورد فى كلامهم من صيغ المبالغة عاملا
كقوله ضروب بنصل السيف سوق سمانها على تقدير الفعل اى يضرب سوق سمانها
والتثنية والجمع مثل المفرد نحو قوله ثم زادوا انهم فى قومهم غفر ذنبهم غير فخر ويضاف
اى يجوز ان يضاف اسم الفاعل اما الى فاعله وذلك اذا كان لازما نحو زيد شامخ القلب
وعالى الذكر وقائم الدار او الى مفعوله وذلك اذا كان متعديا نحو زيد ضارب
غلامه ويجوز ان يضاف اسم الفاعل المتعدى الى الفاعل اتفاقا لئلا يلزم
التباس الفاعل بالمفعول لان له مفعولا بخلاف اللازم فانه عادا اياه مثلا لو
قيل زيد ضارب الاب لاحتمل ان يكون الاب فاعلا ومفعولا فيلزم ما قلنا
من الالتباس فتعين كون المضاف اليه لاسم الفاعل المتعدى مفعولا الا اذا
امن الالتباس فيجوز لكن على ضعف وقلة وقد صرح بما قلنا الشيخ الرضى و
الفاضل الجامى وابن المصنف فى شرح الصفة ولا يخفى ان العبارة من حيث اطلاقه
قاصرة عن تادية المرام كما ينبغى وتابعه اى تابع معمول اسم الفاعل المضاف
هو اليه كتابع معمول المصدر فى جواز الحمل على اللفظ والمحل نحو زيد ضارب عمرو وبكر
بالجر تابع باعتبار اللفظ وزيد ضارب عمرو وبكرا بالنصب باعتبار المحل نحو
زيد ضارب الاب والغلام ومامر من ان اسم الفاعل مشروط فى عمله بكونه
بمعنى الحال او الاستقبال وهو مذهب سيبويه واتباعه وخالفهم الكسائى
فجوز اعماله مطلقا متمسكا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وهو

عندهم

اسم المفعول

عندهم حكاية حال ماضية ومعناها كما قال الزمخشرى واستحسنه الرضى ان يقدر
ان ذلك الفعل الماضى واقع فى زمان المتكلم وما قبل الاية وتحسبهم ايقاظا وهم رقود
ونقلبهم يدل على انه حكاية حال النوع الرابع من الانواع السبعة القياسية اسم
المفعول وهو ما دل على حدث او مفعوله وصيغته من الثلاثى على مفعول ومن
غيره على المضارع المجهول بميم مضمومة فى صدره وقد شذ اضعفت الشيئ فهو مضعوف
والاصل اسم المفعول به اى اسم الذات التى فعل بها فحذف الجار تخفيفا فجعل المجرور مرفوعا
واستتر فيه على النيابة للفاعل اذ الجار والمجرور كان نائبا عنه قبل التخفيف والا
فالمصدر احق بهذه التسمية وههنا فائدة مهمة ينبغى ان يشير اليها وهى انه لا يجوز
بناء اسم المفعول من اللازم بل لابد فى بنائه من تعدية الفعل اما بنفسه فيبنى
منه اسم المفعول كما يبنى من يضرب مضروب ومن يعلم معلوم ومعلم واما بحرف الجر
فيجعل الجار والمجرور نائبا للفاعل معمولا له فيقال فى ذهبت بزيد ومررت بعمرو
سالت عنه واستغنت عنه زيد مذهوب به وعمرو ممرور به ومسئول عنه ومستغنى عنه
وقد ظهر من هذا البيان انه لا فرق بين الحروف الجارة فى هذه التعدية بل الجميع
سواء فيقال فى يوم الجمعة سرت فيه هو مسير فيه وفى سرت الى البلد هو مسير اليها
الى غير ذلك ولا فرق ايضا فى كون المجرور للمفعول الاول كما مر او الثانى او الثالث
كقولك فى رميت السهم عن القوس الى الصيد القوس مرمى عنها والصيد مرمى اليه
وبالجملة كلما هو لازم من اسم المفعول لكون الجار والمجرور نائبا للفاعل مسندا اليه
هو لكن يجوز ان يقدم ذلك المسند اليه على اسم المفعول المسند اليه نحو قوله تعالى
اولئك كان عنه مسئولا وفاقا للكشاف بخلاف غيره لعدم جواز ذلك فيه وكثيرا
ما يحذف تخفيفا فيرفع المجرور ويضمر فى اسم المفعول فيقال فى المبتدا به المبتدا

وفي المسند به والمحكوم به المسند والحكم وهو اي اسم المفعول يعمل عمل فعل المضارع
المجهول فيرفع المفعول القائم مقام الفاعل مط وينصب غيره ان كان بشرايط اسم
الفاعل فيشترط فيه ايضا ان يكون بمعنى الحال والاستقبال وان يعتمد على واحد
مما ذكر في اسم الفاعل كالاستفهام نحو أمضروب زيد يوم الجمعة الآن او الماضي او الحاضر
وهل زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا والمبتدأ نحو الحوض مملوء ماء وذي
الحال نحو جاءني رجل راكبا فرسه او الموصوف نحو جاءني رجل منصور اخوه
او النفي نحو ما محبوب زيد ويضاف الى نائب فاعله لقصد التخفيف نحو زيد مضروب ابيه
وان شئت نصبته اي نصبت نائب فاعله تشبيها لتشبيهك اياه بالمفعول سواء كان المعمول النائب
للفاعل معرفة نحو زيد مضروب الاب او نكرة نحو زيد منصور اخاه هذا ما ذهب
اليه بعض النحاة وقال الكوفيون بنصب معمول المذكور على التميز مط بناء
على قاعدتهم التي هو جواز تعريف التميز والاولى التفصيل بان المعمول ان كان
معرفة فعلى التشبيه بالمفعول وان كان نكرة فعلى التميز وهو مختار البصريين والفاعل
مستتر فيه يعني متى نصبت المعمول حولت الضمير المرفوع الى اسم المفعول ليكون مسندا
اليه لامتناع خلو المسند من المسند اليه فيكون نائب الفاعل مستترا فيه والدليل على
ذلك وجوب المطابقة نحو الزيدان مضروبان اباهما او ابا وهند مضروبة غلامها او
غلاما ففيه اي في معمول اسم المفعول ثلثة اوجه الرفع على النيابة عن الفاعل و
النصب على التشبيه بالمفعول او التميز وعلى كل التقادير الثلثة اما ان يكون المعمول
باللام او الاضافة او مجردا فصارت الاقسام تسعة اذ هي الحاصل من ضرب الثلثة
في نفسها وعلى التقادير اما ان يكون اسم المفعول باللام او مجردا فصارت الاقسام
ثمانية عشر وذلك ان تعتبر اعراب اسم المفعول باقتضاء عامله ايضا وهو ثلثة فيصير الاقسام

بعد

اسم المفعول

بعد تلك الملاحظة اربعة وخمسين حاصلة من ضرب الثلثة في الثمانية عشر وعليك
بالتدبر في استخراج الامثلة فتدبر نعم بقي شيء هو ان القوم قالوا بعد ذكر اقسام الثمانية
عشر الممتنع منها قسمان احدهما ان يكون اسم المفعول باللام مضافا الى معموله المضاف
الى الضمير الموصوف نحو جاءني زيد المضروب ابيه وثانيهما ان يكون باللام ايضا
مضافا الى معموله المجرد عن اللام والضمير نحو المضروب اب فعلى ما قررناه من جواز الاقسام
والملاحظة يكون الممتنع ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة واعلم ايضا ان القوم
قد فصلوا تلك الاقسام وذكروها في الصفة المشبهة وقالوا وكذا اسم الفاعل واسم المفعول
غير المتعديين واما المص فلما ذكر ثلثة منها ولم يذكر شيئا منها في الصفة المشبهة سوى اسم
الفاعل اللازم وعليك باجرائها فيها ايضا فانا لا نطول الكلام بذكرها مرة اخرى خوفا
من الاملال النوع الخامس من الانواع السبعة القياسية الصفة المشبهة باسم الفاعل
في الدلالة على الذات الموصوفة بالحدث المشتقة هي منه وفي انها صفة مؤنث وتثنى
وتجمع لا بمعنى انه تؤنث وتجمع كما يؤنث ويجمع اسم الفاعل سواء فان اسود واحمر مثلا
لا يؤنث فيهما اسودة واحمرة ولا اسودون واحمرون كما يقال ضاربة وضاربون بل
بمعنى انها اشبهه في مطلق التانيث سواء كان بالتاء ام بغيره وكذا الجمع ولما كان الصفة
المشبهة اخفى من اسمي الفاعل والمفعول عرفها فقال وهي اي الصفة المشبهة صفة
مشتقة من فعل اللازم ابتداء كشريف من شرف وحسن من حسن او عند الاشتقاق كرحيم
فانه ماخوذ من رحم بالكسر وهو متعد لكن بعد نقله الى رحم بالضم بمعنى صار
الرحم سجيته وطبيعة له كان شرف وكرم كذلك وهذا القيد ليس للاحتراز بل
لبيان انه لا بد من اشتقاق الصفة المشبهة من اللازم فلا تشتق من المتعدي قط
وانما قلنا انه ليس للاحتراز لان قوله لمن قام اي فعل اللازم به يخرج اسم المفعول

الصفة المشبهة

المأخوذ من اللازم بعد التعدية والمأخوذ من المتعدي عن الحذف فانهما اليا لمن
قام به بل لمن وقع عليه وقوله **على معنى الثبوت** اى الاستمرار **لا الحدوث** اى التجدد
فخرج لاسم الفاعل المتعدى واللازم لانهما ليسا على معنى الثبوت بل على معنى التجدد
والحدوث فقد صار الحد مطردا ومنعكسا فما قال الشارح الرضى واخذ منه الفاضل
الجامى في شرح قول ابن الحاجب الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم من ان هذا
القيد احتراز عن نحو اسم الفاعل والمفعول المتعدين فليس بشيء والاحسان
بق في تعريفها هو ما دل على حدث وفاعله معنى الثبوت **ويعمل عمله** اى عمل فعله
اللازم بلا شرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال اتفاقا اما شرط الاعتماد فمعتبر
لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها قيل الا ان الاعتماد على الموصول لا
يتأتى لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وفيه نظر لتصريح ابن المص
في بحث الموصول بانه قد يأتي صفة المشبهة صلة للام فدعوى الاتفاق غير مسموعة
مع مخالفة ذلك الفاضل فيشترط في عملها ان يعتمد على واحد مما ذكر في اسم الفاعل
كالمسند اليه **نحو زيد حسن وجهه** قد يحول لضمير الموصوف اليها وينصب المعمول على التمييز
ان كان نكرة نحو **زيد طيب ابا** او على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة نحو جاءني
زيد الحسن بوجهه بالنصب ولا يذهب عليك ما تلونا عليك عند شرح اسم المفعول
من ان الاحتمالات الجائزة في اسم المفعول تجري في الصفة المشبهة ايضا ولما كان
اسم التفضيل يعمل في بعض الاوقات عمل فعل اللازم ولم يذكره القوم في القياسية
نبه على كونها منها على سبيل الاجمال فقال **ومن العوامل القياسية اسم التفضيل** وهو
ما دل على موصوف بزيادة على غيره وصيغته افعل للمذكر وفعلى بالضم للمؤنث
ولا يبنى الا من ثلاثي مجرد تام قابل للتفاضل غير مأخوذ منه افعل لغيره وتباهيته
بالفعل

اسم التفضيل

بالفعل ضعيفة وكذا باسم الفاعل اذ الاصل فيه استعماله بمن وعند ذلك الاستعمال
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بخلاف الصفة المشبهة ولذا لا يرفع الظاهر في الاعرف الا اذا كان
لشيء وهو في المعنى لسببه مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره **نحو ما رأيت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد** فالشيء هو رجلا لان احسن صفة له لفظا والسبب
المشترك هو الكحل فانه مشترك بين عين رجل وعين زيد ومفضل باعتبار الاول مفضل
عليه باعتبار الثاني وتفصيل القول مذكور في كتب القوم ولا ينصب المفعول اجماعا
ويرفع الضمير اتفاقا يجوز ان ينصب الحال والتمييز نحو **هذا بسرا اطيب منه رطبا** فقيل
بسرا ورطبا حالان وقيل مميزان وذلك لان الاول يكفيه رائحة الفعل كالظرف
والثاني ينصب الجوامد وهو ليس باضعف منها النوع **السادس** من انواع العوامل السبعة
القياسية الاسم **المضاف وهو كل اسم نسب الى شيء وجره بتقدير اللام او من** او في فبقيد الاسم

المضاف

خرج الفعل المنسوب الى الفاعل وبقيد النسبة الى شيء خرج ما لا نسبة له الى شيء كزيد وعمرو
وبكر وامثالها انما قال الى شيء ولم يقل الى اسم اخر ليدخل في الحد الظروف المضافة
الى الجمل كاذا واذ وحيث ويوم فانها مضافة الى غير الاسم في ظاهر الحال وبادي
الامر وان كان المضاف اليه حقيقة هو المصدر فان المضاف اليه في قوله تعالى
يوم ينفع الصادقين صدقهم وكذا غيره بقي في الحد اسم الفاعل واخواته فانه يصدق
عليه انه اسم نسب الى شيء وكذا اخواته قوله وجره على صيغة الماضي المعلوم بتقدير قد
حال من المستكن في نسب بصيغة المجهول والتقدير هو كل اسم نسب الى شيء والحال انه
قد جر ذلك الاسم ذلك الشيء فخرج ما هو داخل فيه وقوله بتقدير من او اللام او في
متعلق بنسب لا بجر اذ هو الموافق لعبارات القوم عند تعريف المضاف اليه بانه كل اسم
نسب اليه شيء بواسطة حرف جر مقدر مراد وتعريف الاضافة بكون الشيء مضافا

بتقدير حرف الجر وهذا القيد وان كان مما لا يتم الحد بدونه لان النسبة بين
الاضافتين في الاضافة المعنوية لا يوجد الا بتقدير احدها او لاحد الاولين الا
انه يخرج به عنه المضاف بالاضافة اللفظية اعني اسم الفاعل ونحوه مضافة الى
معمولها وهي من المحدود اذ المضاف المعرف اعم من ان يكون بالاضافة اللفظية
او المعنوية وانما قلنا انها تخرج به عنه لان الضارب في زيد ضارب عمرو مثلا
منسوب الى عمرو وجار له لكن بنفسه لا بتقدير من او اللام او في وكذا مضروب
الاب مثلا وبالجملة المضاف مجرور قياسا ما اضيف اليه ويسمى المجرور بالمضاف مضافا اليه
وما اختاره المص تبعا للشيخ من ان المضاف جار للمضاف اليه هو احد الاقوال في المسئلة
وهو الاقوى المختار وقيل العامل هو الحرف المقدر وليس بشيء لان حرف الجر شرط بعد
منسوخ والمضاف مفيد معناه على انه لو كان مقدرا كالمذكور لكان غلام زيد نكرة
كغلام لزيد ولم يقل به احد وقيل العامل هو معنى الاضافة وهذا القول ناش من
خلل بالمقتضي فان معنى الاضافة هو مقتضي لجر المضاف اليه كما ان الفاعلية والمفعولية
مقتضيان لرفع الفاعل ونصب المفعول هذا واعلم ان الاضافة معنوية ولفظية
فالمعنوية هي ما ليس باضافة الصفة الى معمولها وهي بمعنى اللام اذا لم يكن المضاف
اليه جنسا للمضاف صادقا عليه وبالعكس بان يكون بينهما عموم من وجه ولم
يكن له اصلا نحو هذا غلام زيد اي غلام لزيد ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام صحة التصريح
بها بل يكفي فيه افادة ادنى ملابسة واختصاص كقولهم كوكب الخرقاء لسهيل قال
الشاعر اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة وكقول حامل احد راسي الخشبة لصاحبه
خذ طرفك وهذه الاضافة هي التي اشتهرت في لسان الطلبة بالاضافة بادنى
ملابسة فعلى ما قررنا يكون الاضافة في كل القوم وجميعهم وبعضهم وطور

المضاف

سيناء

المضاف

سيناء ويوم الاحد وامثالها بمعنى اللام مع انه لا يجوز التصريح بها لانتفاء المعنى
على تقدير التصريح بها ويرتفع الاشكال عن كثير من الاضافات ولا يلزم التكلف
البعيد و الاضافة بمعنى من اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف بالمعنى المذكور نحو هذا
خاتم فضة فان الفضة جنس للخاتم صادق عليه بمعنى ان بينهما عموما من وجه لتصادقهما
في الخاتم الذي عمل من الفضة وتفارقهما منه في خاتم الذهب وتفارقه منها في سوار الفضة
وغيره لكن الفضة اصل للخاتم دون العكس فاضافتها الى الخاتم لا تكون بمعنى بل اللام نحو
فضة خاتمي اجود من فضة خاتمك والحاصل ان في الاضافة بمعنى من يجب ان يكون
المضاف اليه جنسا للمضاف بمعنى الذي ذكرنا مع كونه اصلا له فاذا انتفى الامران او احدهما
فان كان المضاف اليه ظرفا للمضاف فبمعنى في نحو قتيل كربلا وضرب اليوم والا فبمعنى اللام كما
هذا ما ذهب اليه ابن المالك واختاره ابن الحاجب مع اعترافه بان الاضافة بمعنى قليله
وتبعه جماعة منهم المص واما الباقون كالشيخ الرضي وابن المص وغيرهما فقد ردوا الاضافة
بمعنى اللام واستدلوا عليه وليس هنا موضع التفصيل فارجع الى كتبهم ويجب تجريد المضاف
بتلك الاضافة من التعريف والتنوين ونوني التثنية والجمع وحكمها تعريف المضاف اذا
كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه اذا كان نكرة وقد يكتسب المضاف المذكر من المضاف
اليه المؤنث تانيثه اذا جاز الاستغناء عنه قال الشاعر امر على جدار ديار ليلى اقبل
ذا الجدار وذا الجدارا وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا وقال الاخر
لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع وقد اسند شغفن الى ضمير
الحب لجواز حذفه واقامة الديار مع بقاء المعنى المراد وكذا اسند تواضعت الى سور المدينة
لجواز ان يحذف ويقال تواضعت المدينة والمعنى المقصود بحاله ويجوز العكس بالشرط المذكور
قال الشاعر انارة العقل مكسوف بطوع الهوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا قال

بعض مشايخنا زيد قدره ان هذا الاشتراط اى اشتراط جواز الاستغناء عن المضاف
بالمضاف اليه اغلبى لا كلى واستشهد بقوله تعـ في سورة الحج ومن يعظم شعائر الله فانها
من تقوى القلوب قال لان ضمير فانها راجع الى تعظيم شعائر الله وهو مضاف
مذكر اكتسب عن المضاف اليه اعنى الشعائر تانيثه ولذا اتى بالتأنيث في ضميره
اقول وفيه نظر لان الضمير راجع الى التعظيم المفهوم من يعظم فيتم الاستدلال
بل هو اى التعظيم مضاف محذوف بين ان واسمها فان كنت في ريب مما قلنا
فانظر الى كلام المفسرين قال البيضاوي والشيخ الطبرسي في جامع الجوامع فانها من
تقوى القلوب اى فان تعظيمها من افعال ذوى تقوى القلوب فحذفت هذه
المضافات ولا يستقيم المعنى الا بتقديرها انتهى فان قوله فحذفت هذه المضافات يعنى
به التعظيم والافعال وذوى والا فلا يصح هذه المضافات وهو صريح فيما قلنا فان
قلت ما قال بعض المشايخ وجه ما قلت وجه اخر قلت فلا اقل من ان يحتمل الآية
الشريفة ما قلنا ولا استدلال بالمحتمل ومما يرشدك الى ان الضمير ليس براجع
اليه لانتفاء الشرط بل هو مضاف محذوف قوله عز من قائل فيما قبل تلك الآية بلا فصل
ومن يعظم حرمات الله فهو خير له فانه تعالى ذكر الضمير الراجع الى التعظيم المضاف
الى حرمات الله لانتفاء الشرط والاتيان من قبيل واحد هذا على انا لم نجد من
النحاة قائلا بعدم الاشتراط كلى فمتى جاز الاستغناء جاز الاكتساب والا فلا الثانى
من قسمى الاضافة الاضافة اللفظية وهى اضافة الصفة اعنى اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة الى معمولها قولنا الى معمولها احتراز عن نحو قوله تعالى الحمد لله فاطر
السموات والارض جاعل الملائكة اولى اجنحة لان اسم الفاعل لا يعمل بمعنى الماضى
عند غير الكسائى فلا يكون اضافته اضافة صفة الى معمولها فهى محضة ومعنوية

فيصح

فيصح جعله مضافا ووصفا للمعرفة كما مر فى قوله تعالى فاطر السموات فانه صفة لله ولا
تفيد الا تخفيفا فى اللفظ ولذا سميت لفظية ومن ثم لم يجز مررت بزيد ضارب ابيه
الان او حسن الوجه لانتفاء التعريف والضارب زيد لفقد التخفيف وجاز مررت
برجل ضارب ابيه وحسن الوجه والضاربا زيد والضاربو زيد لحصول الموافقة فى
الاول والتخفيف فى الثانى هذا واعلم ايضا ان المصنف ترك غير واحد من احكام الاضافة
ونحن لا نشتغل بها خوفا من الاطالة ونرجع الى شرح كلامه فنقول وقد يقع الفصل
بكلمة لا بينهما اى بين المضاف والمضاف اليه فى الشعر نحو قول الشاعر فى بئر لا حور
سرى وما شعر بافكه حتى اذا الصبح جشر وقد يقع الفصل بينهما فى السعة نحو قولك هذا
غلام والله زيد بجر زيد على اضافة غلام اليه والتقدير هذا غلام زيد والله وقد يقع
الفصل بينهما بالنداء ايضا نحو قوله كان برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام
بجر زيد باضافة برذون اليه وحمار مرفوع على الخبرية لكان وابا عصام منادى
مضاف بحذف حرف النداء والتقدير كان برذون زيد حمار دق باللجام يا ابا
عصام وحكى ابن الاعرابى هو غلام ان شاء الله ابن اخيك باضافة غلام اليه وفصل جملة
الشرطية بين الغلام المضاف والابن المضاف اليه النوع السابع من انواع العوامل
القياسية الاسم التام وهو كل اسم مبهم قد تم باحد الاشياء الاربعة وهى التنوين ونون التثنية ونون
الجمع والاضافة ومعنى تمام الاسم كونه على حالة يمتنع ان يضاف معها لانك ان الاسم مع
احد من الاربعة المذكورة لا يمكن اضافته اما التنوين فلوجوب تجريد المضاف عنه لقصد
الامتزاج مع المضاف اليه رجاء يكتسب منه التعريف والتخصيص او التخفيف ولاخلال
التنوين به واما نون التثنية وشبه الجمع فلانه عوض عن التنوين فيجب حذفه عند
الاضافة كالعوض ولما الاضافة فلامتناع ان يضاف المضاف ثانيا والاسم المبهم متى تم

الاسم التام

باحد الاربعة المذكورة شابه الفعل التام بفاعله كلاهما الناصب للمفعول وانما جعل احد
المذكورات علامة لتمام الاسم دون اللازم وقد امتنع اضافته معها لانها تلحق اخر
الاسم كالفاعل بخلاف اللام فانه يلحق باوله فلا يصير معه الاسم شبيها بالفعل الصائر
مع الفاعل كلاما تاما فلا يبقى عند علامة التمام داخلا كما يبقى عند دخوله وهو اي الاسم التام
باحد المذكورات ينصب لتمامه الشابه اسما منكرا لقضاء الوطر به لكان ضائعا العلم المحتاج
اليه ويسمى اي ذلك الاسم المنصوب تميزا وهو مخفف التميز على التفصيل مصدر
ميز يميز يقال مازه يميزه ميزا عزله كاماز وميزه بالتشديد كذا في القاموس والتميز
وان كان فعل المتكلم الا انه سمي النكرة التي يرفع المتكلم الابهام ويميز بها المقصود
من غيره تميزا للمبالغة وهذا من قبيل تسمية المسبب باسم السبب ويسمى مميزا ايضا وجهه
كما عرفت وهذا الكلام تكرار منه لانه قد قال في بيان معمولات الفعل عند بحث التميز
اما ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة فهو معمول لقسم اخر من القياسات سيجيء انتهى وكذا
يسمى تميزا وهو لا يكون الا نكرة انتهى وبالجملة فكل اسم يتم بالتنوين تنصب اسما نكرة المعرف
قبل سواء كان التنوين مذكورا نحو عندي رطل زيتا او مقدرا نحو عندي خمسة عشر درهما
كذا اذا تم بالحاق نون التثنية نحو عندي منوان سمنا وهو تثنية منا بالقصر وهو افصح من
المن المشدد وكذا اذا تم بنون شبه الجمع نحو عندي عشرون درهما وكذا اذا تم بالاضافة نحو
عندي ملؤه اي ملؤ الاناء عسلا والملؤ بالكسر اسم ما يأخذه الاناء اذا امتلأ عسلا المثال
الثالث وهو ما تم بنون شبه الجمع نحو عشرون واخواته من العوامل السماعية وكذا ما قلنا انه تم
بالتنوين المقدر نحو خمسة عشر واخواته فتنبه واعلم ان ابهام ليس في الرطل والمنا ومنوين
وامثالها من حيث انها مقادير لان الرطل مثلا موضوع في اللغة لنصف منا فلا يدل
على انه يزيد من ذلك ولا على اقل منه بل الابهام فيها لو اريد بها المقدرات مجازا فابهام

انما

عامل معنوي

انما هو في معانيها المجازية التي هي المقدرات فالمراد بالرطل في قولنا عندي
رطل ليس هو الوزن بل الموزون فكانك قلت عندي شيء موزون اي من
الموزونات وزنه رطل وكذا لو قلت عندي عشرون فكانك قلت عندي شيء
معدود اي من قبيل المعدودات عدده عشرون فلما حصل الابهام من هذا الكلام
وقد وجب رفعه قلت في الاول زيتا وفي الثاني درهما مثلا فافهم ولما انقضى الكلام
عن بحث العوامل السماعية والقياسية تمم الكتاب بذكر العوامل المعنوي فقال تتميم
اي هذا اي الذي اذكره من الالفاظ والعبارات متمم لذكر العوامل وللكتاب وهو
ان العوامل اما لفظي وقد بان وظهر لك فان بحثنا من اول الكتاب الى هنا فيه واما
معنوي اي منسوب الى المعنى وهو اي العامل المعنوي معنيان المعنى الاول من هذين
المعنيين معنى يرفع الفعل المضارع المجرد من الناصب والجازم المضارع اي المعنى
الرافع للمضارع المجرد تجرده اي تجرد المضارع عن كل فرد من افراد العوامل النواصب
والعوامل الجوازم نحو يضرب فانه مرفوع وعلامته رفعه الضمة ويضربان فانه مرفوع وعلامة
رفعه النون فانه عوض عن الضمة وكذا يضربون وامثاله وعامل الجميع هو التجرد
عن النواصب والجوازم هذا مذهب الفراء والكوفيين خلافا للبصريين فانهم
ذهبوا الى ان العامل في رفع المضارع معنوي لكنه ليس هو التجرد بل هو وقوعه
موقع الاسم فانه يقع زيد يضرب كما يقال زيد ضارب فهو يكون حينئذ كالاسم فاعطي
اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع واورد على مختار البصريين انهم ان ارادوا
بالوقوع وقوعه موقعا هو للاسم اصالة انتقض بوقوعه فيه قياسا كزيد يضرب لا
كاد زيد يضرب فهو فاسد لوقوع المضارع بعد حرف التحضيض مرفوعا فهو ليس
للاسم اصالة وان ارادوا به وقوعه موقعا للاسم مطلقا فهو ايضا فاسد لعدم

رفعه بعد ان الشرطية وهو صالح للاسم في الجملة لحلول الاسم فيه في الجملة كما في نحو وان
احد من المشركين استجارك وبالجملة فمذهب الكوفيين في هذا المقام اقوى ولذا اختاره
ما اورد عليهم من ان التجرد عن النواصب والجوازم امر عدمي والعدمي لا يكون علامة
الامر وجودي وهو الرفع فجوابه المنع من كونه عدميا اذ هو عبارة عن استعمال
المضارع على اول احواله الخالص عن لفظ يقتضي تغييره وهو ليس بعدمي بل وجودي
وقال الكسائي عامل الرفع في المضارع حروف المضارعة لانها انما دخلت في اول الكلمة
فحدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما المصدر او الماضي ولم يكن فيهما هذا الرفع
بل حدث مع حدوث تلك الحروف فاحالته عليها اولى من احالته على المعنوي الخفي
وانما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة والمعنى الثاني من
المعنيين معنى يرفع المبتدأ والخبر اي المعنى الرافع للمبتدأ والخبر وهو تجرد الاسم عن كل فرد
من افراد العوامل اللفظية لاجل متعلق بالتجرد اي التجرد يكون لاجل اسناد شيء اليه او لاجل
اسناده الى شيء والاول هو العامل في المبتدأ والثاني هو العامل في الخبر والقسم الثاني
من المبتدأ كما سيجيء نحو زيد قائم فزيد مبتدأ لتجرده عن جميع افراد العوامل اللفظية لاجل الاسناد اعني
القيام اليه وقائم خبره اي خبر لزيد وعامل الخبر اي تجرده عنها اي عن العوامل اللفظية
لاسناده الى زيد اي كونه مسندا اليه ولما كان المبتدأ على قسمين احدهما ما مر وهو الاسم المجرد عن
العوامل اللفظية مسندا اليه وثانيهما هو الصفة بعد نفي او استفهام رافعة لغير المستكن
ولم يكن الثاني مندرجا في الاول اشار بقوله وما قائم الزيدان واقائم الزيدان واتى عقبه انه
عن الهيئة فقائم فيهما اي في المثالين المذكورين مبتدأ مستغن عن الخبر لسد فاعله
مسده ولذا عقب عامله اي عامل قائم وهو التجرد عنها اي عن العوامل اللفظية لاسناده
الى زيد ولما استشعر اعتراضا على قوله ومعنى يرفع المبتدأ والخبر وهو تجرد الاسم الخ

وهو

وعامل التجرد عن

العامل المعنوي

وهو انه يخرج عنه نحو بحسبك هذا وهذا بحسبك اذ الاول مبتدأ اتفاقا وليس
بمجرد عن العوامل لمكان الباء وكذا الباقي فانه خبر وليس مجردا عنه فاجاب عنه بقوله
ونعني بالعوامل اللفظية هنا اي في بحث عامل المبتدأ والخبر ما اي العامل الذي او عاملا لا يكون
زائدة فدخل في قولنا المجرد عن العوامل اللفظية نحو هذا بحسبك فان الباء ليس من العوامل
اللفظية بالمعنى الذي اردنا منه اعني ما لا يكون زائدة اذ الباء زائدة وكذا الخبر نحو
بحسبك هذا والمعنى كافيك هذا والذي اختاره المصنف في هذا المقام من ان العوامل
في المبتدأ والخبر هو الابتداء وان معناه بالتجرد المذكور هو مذهب البصريين واعترض
عليهم اما اولا فبان التجرد امر عدمي والعدمي لا يصلح ان يكون مؤثرا ولاجل ذلك
الاعتراض فسره الجزولي بجعل الاسم في ابتداء الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد فيلزم
منه وذهب الكوفيون الى انهما ترافعا وقواه الرضي واما ثانيا فبان الفعل مع
انه اقوى العوامل لا يعمل رفعين فلان لا يعمل الابتداء الذي هو اضعفها رفعين
اولى ولذا ذهب سيبويه الى ان العامل الخبر ليس هو التجرد بل المبتدأ هو العامل في
الخبر وهو قول بما لا نظير له واجيب عن الاول بان العوامل في كلام العرب علامات في
الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشيء المعين يصلح ان يكون علامة
لشيء لخصوصيته اقول وهذا الجواب مبني على تسليم كون التجرد عدميا ويمكن الجواب
عنه ايضا بمثل ما مر في رافع المضارع تقريره هنا انا لا نسلم كون التجرد عدميا بل وجودي
معناه استعمال الاسم على اول احواله مجردا عما يغيره عن حاله للاسناد والجواب عن
الثاني ان الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية له جهتان جهة كون الاسم مجردا
عنها لاسناده الى شيء وجهة كونه مجردا عنها لاسناد شيء اليه فهو حقيقة شيئان
اولهما يرفع القسم الثاني من المبتدأ والخبر الثاني يرفع القسم الاول منه فلا يلزم عمله

رفعين كما ادعاه المعترض وكان على المص ان يذكر احكام المبتدا والخبر وكذا كان
عليه ان يرسم فصلا لاحقا لبيان العوامل على سبيل الاتباع كما فعله الشيخ عبد القاهر
في عوامله الكبير لكن كانت كتب القوم مختصراتها ومطولاتها مشحونة بتفاصيلها
توضيح مسائلها وبيان ادلتها وكان مطمح نظره ذكر العوامل واصناف معمولاتها على
سبيل الاختصار اقتصر عليه وقال **هذا والحمد لله خلاصة ما اردناه** هذا اشارة الى الالفاظ
والعبارات والمعاني المندرجة تحتها وجملة والحمد لله معترضة بين المبتدء والخبر وخلاصة
الشيء لبه وخالصه وما عبارة عن المطالب والمقاصد التي كانت في ذهن المص عند
الشروع وضمير اردناه راجع اليه على ارادة اللفظ لا المعنى على حذف مضاف من ذكر او
بيان او نحوهما والتقدير هذا الذي ذكرناه من الالفاظ والعبارات لب المقاصد التي
اردنا بيانها **وهو** اي ما ذكرنا **خير** فعل تفضيل اصله اخير نقل حركة العين الى الفاء
ثم حذف همزتها للتخفيف **مما** متعلق بخير وجملة **يدخرون** صلة لما والعائد محذوف
اي يدخرونه وهو افتعال من الذخر اصله يذتخر قلبت تاء الافتعال دالا لما تقرر
في التصريف فصار يذدخر ثم جعلت المعجمة مهملة فادغم وكان الفاعل هو اهل الدنيا الدنية
الذين يدخرون الاموال والبنين فالمعنى هو خير مما يدخرون اي يجعلونه ذخيرة من
الاموال والبنين **ليوم** متعلق بخير **لا ينفع فيه مال ولا بنون** صفة **بنون** ينفع فيه **بنون** اقتباس من
قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم وهو يوم الحسرة والندامة
يوم القيمة **لمثل هذا** اليوم الذي لا ينفع مال ولا بنون **فليعمل العاملون** هذا ايضا اقتباس
من قوله تعالى عز من قائل لمثل هذا فليعمل العاملون جعلنا الله واياكم يا اخواني من
العاملين له والحمد لله على ما وفقنا لاتمامه واوصلنا من ابتدائه الى اختتامه وارجوا
من الله الفياض ان يكشف على فهم الطالبين مخفيات رموزه ويشرح على حسن الناظرين

مخزونات

مخزونات كنوزه ويجعله ذخيرة ليوم الميعاد بحرمة محمد المصطفى واله الامجاد صلى الله
عليه وعليهم اجمعين وقد اتفق لتاريخ الفراغ من الاتمام قد تم شرح عواملي ولله الحمد على
اتمامه اللهم اجعله خالصا لوجهك الكريم فانك ذو الفضل العظيم والقديم وكان
الفراغ سحر ليلة الجمعة لتسع خلون من شهر ربيع الثاني والحمد لله اولا واخرا و
ظاهرا وباطنا حامدا ومصليا قد تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب في يوم الثلثاء
ثالث شهر جمادى الاولى على يد ابن الحسين الكاشاني محمد رضا الحسيني
المشهور بالواجد في سنة ١٢٨٤

قصيدة مجموعة فيه الاسماء

قصيدة مجموعة فيها الاسماء المؤنثة سماعا من جمال الدين ابي عمرو عثمان بن
ابي بكر المعروف بابن الحاجب بسم الله الرحمن الرحيم **وبه استعين**

نفسي الفداء لسائل وافاني ∴ بمسائل فاحت كروض جنان
اسماء تانيث بغير علامة ∴ هي يا فتى في عرفهم ضربان
فكان منها ما يؤنث ثم ما ∴ هو فيه خير لاختلاف معان
اما التي لا بد من تانيثها ∴ ستون منها العين والاذيان
والنفس ثم الدار ثم الدلو من ∴ اعدادها والسن والكتفان
وجهنم ثم السعير وعقرب ∴ والارض ثم الاست والعضدان
ثم الجحيم ونارها ثم العصا ∴ والريح منها واللظى ويدان
والغول والفردوس والفلك التي ∴ في البحر تجري وهي في القران
وعروض شعر والذراع وثعلب ∴ والملح ثم الفاس والوركان

والقوس ثم المنجنيق وارنب ۵ والجمر ثم البئر والفخذان ۵
وكذاك في ذهب وفهد حكمهم ⁘ ابدا في ضرب بكل بنان ⁘
والعين والينبوع والدرع التي ⁘ هي من حديد فقط والقدمان ⁘
وكذاك في كبد وفي كرش وفي ⁘ سقر ومنها الحرب والنعلان ⁘
وكذاك في فرس وكاس ثم في ⁘ افعى ومنها الشمس والعقبان ⁘
والعنكبوت تحول والموسى معا ⁘ ثم اليمين واصبع الانسان ⁘
والرجل منها والسراويل التي ⁘ في الرجل كانت زينة العريان ⁘
وكذا الشمال من الاتان وضدها ⁘ ضبع ومنها الكف والساقان ⁘
اما الذي قد كنت فيه مخيرا ⁘ هو كان سبعة عشر في التبيان ⁘
السلم ثم المسك ثم القدر في ⁘ لغة ومثل الحال كل اوان ⁘
والليث منها والطريق وكالثرى ⁘ ويقال في عنق كذا ولسان ⁘
وكذا سماء والسبيل وكالضحى ⁘ ثم السلاح لقاتل طعان ⁘
الحكم هذا وفي القفا ابدا وفي ⁘ رحم وفي السكين والسلطان ⁘
وقصيدتي تبقى واني كتبي ⁘ ثوب الفناء وكل شيء فان ⁘

قصيدة في معان العجوز

الا انتبه عن معاطات العجوز ۵ وتهنه عن معاطات العجوز ۵
ولا تركب عجوزا في عجوز ۵ ولا تروغ ولا تاتي بالعجوز ۵

وان

وان ارمت باقوام عجوز ۵ فغش فيها بابوال العجوز ۵
وان تزر العجوز بلا عجوز ۵ فقطره على متن العجوز ۵
وان غاضت عجوز بني زياد ۵ غداة عدلها اهل العجوز ۵
وما ان للعجوز اذا المت ۵ سوى استعمال اذمعة العجوز ۵
وان جلد العجوز جلد ثوبا ۵ به احدا افاق من العجوز ۵
وهيئ للعجوز شراع بر ۵ ولد قبل العجوز على العجوز ۵
وكان الطسم يقري في عجوز ۵ مكلله باسمة العجوز ۵
وما يهدى العجوز الى عجوز ۵ احب اليه من ريح العجوز ۵
وان بدت القلادة من عجوز ۵ فبعها بالنضار وبالعجوز ۵
وان حلت عجوز كم عجوزا ۵ فقد رحلت صد العجوز عن العجوز ۵
ومن اكل العجوز بلا عجوز ۵ فاقذره باقبال العجوز ۵
وان برغت عجوز في عجوز ۵ ففل عجوز زينب بالعجوز ۵
وان عثبت بسرحكم عجوز ۵ فذدها عن اولئك بالعجوز ۵
وكم عبد تفرر في عجوز ۵ وجاء الفوز في يوم العجوز ۵
وان لحقتك في الشعرى عجوز ۵ تمل عنها الى طل العجوز ۵

وان بلغ العجوز لديك نقدا ۵ فخبرها بوزنك بالعجون ۵

وسر نحو العجوز بقصد صدق ۵ فقصد الصدق انفع للعجون ۵

ومن يولى العجوز قلا وهجرا ۵ فذاك اعز من بيض العجون ۵

وان ربط العجوز على عجوز ۵ اضر بمن يجوز على العجون ۵

وفي سيني عجوز كم اضطراب ۵ فسوّهما وصد جاب العجون ۵

وقد ناط الامام بنا عجوزا ۵ وسرنا تحت خافقة العجوز ۵

وما للمرء انس من عجوز ۵ اذا ما حم من ضرب العجوز ۵

وطلق ذي العجوز وكن مجدا ۵ على تحصيل هاتيك العجون ۵

فكم فوق العجوز من استجابت ۵ لدعوته ملائكة العجون ۵

عليه من عرى التقوى عجوز ۵ تطيب بالامان من العجون ۵

سأل الله لي يبقى عجوزا ۵ ويكفيني بتاريخ العجون ۵

كتبت الخط [illegible] لابن كهف الحاج محمد حسين شهير بصالح ابادي

اعني لا محمد على وفقه الله لتحصيل العلوم

في القرطاس دهرا وكاتبه رميم في التراب

بدا كتاب حل تصحيح

هو الله

بسم الله الرحمن الرحيم

قولين [illegible]

[illegible]

سرقوني [illegible]

[illegible]

لنبيا [illegible]

[illegible]

الفد [illegible]

[illegible]

لميبي [illegible]

[illegible]

لن لن [illegible]

از باب [illegible] الّذین [illegible]

بوزن [illegible] — لَمْ یَکَ

و همزه [illegible]

از باب [illegible]

و همزه [illegible] — یُوسِیْ

لذت [illegible]

این کتاب را که در شرح عوامل تألیف [illegible] محسن [illegible] فیض تصنیف شده

راست من البدو الی الختم مطالعه نمودم و نکات آن را

در [illegible] کردم [illegible] ۱۳۵۲/۱۰/۱۸ هجری قمری

الاحقر الجانی سید [illegible]

[illegible]